التّفصيلُ للتّوجيهاتِ الّتي لا يُحْمَلُ عليها التّنزيلُ

أ.م.د. ليث قُهيّر عبد الله خليل الهيتيّ- كلية الاداب – جامعة الانبار
aahmadnono@yahoo.com

المستخلص
ينهضُ هذا البحثُ بدراسة التّوجيهاتِ النّحويّ للشّواهد القرآنيّة، والوقوفِ على أقوال العلماء فيما حُمل في كتاب الله على القليل والضّعيف والشّاذ، والتّفصيلِ للمسألة الواحدة تفصيلاً دقيقاً لكلّ جزئيّة من جزئيّاتها، بعد الاطّلاع على ما قاله العلماء - مفسّرون ولغويّون- من أقوال فيها، وأجرى الباحثُ موازنةً دقيقةً بين هذه التّوجيهات، وبيّنَ قوّتَها وضعفَها، ومِن ثَمّ ترجيحُ ما يراه توجيهاً قويّاً فصيحاً وصحيحاً يليق بمقام كلامِ ربّ العالمين، والتّنبيه على تنزيهه من كلّ ما لا يليق به. وسيطّلعُ القارئُ الكريمُ على كثرةِ هذه التّوجيهاتِ وكثرةِ تأويلاتِها وغرابةِ قسمٍ منها والتّعقيداتِ الّتي أَبْعَدَتِ النّحوَ عن الغايةِ المرجوّة من نشأته. وقد جمعَ هذا البحثُ تسعَ عَشْرَةَ لفظةً من كتاب الله، حُمِلَت توجيهاتُها على الضّعيفِ والقليلِ والشّاذِّ، وهي بمثابة أُنموذج لدراسةٍ أوسعَ، وعملٍ أكبرَ، لِمَن أرادَ الوقوفَ على ما حُمِلَ في كتاب الله- تعالى- على ما لا يليقُ به، وَلا سِيَّما أنّ القرآنَ كلامُ رَبِّ العالمين، والمعجزةُ الكبرى الخالدةُ . والله تعالى أسألُهُ التّوفيقَ والسّدادَ في العِلمِ والعَمَلِ خدمةً لكتابهِ العزيزِ.

الكلمات الرئيسية: النحو ، القران الكريم، الشواهد القرانية

Abstract
This paper studies the grammatical parsing of selected problematic utterances from the Glorious Quran. It surveys the grammarians' views on the rare, weak, and irregular problematic utterances. The researcher carried a through and deep analytical comparison of the stated views on each Quranic utterances in order to establish the most authoritative ones. There is a complex body of intricate and sometimes strange linguistic interpretation of these utterances. Some of these interpretations are extremely odd and lay outside the boundaries of grammar. The paper studies a total of 19 utterances as typical representative for this phenomenon in the Glorious Quran.

Key Words: Grammar, Glorious Quran, Quranic Utterances

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة:

الحمد للهِ الّذي وَسِعَ كلَّ شيء، وبيده كلُّ شيء، والقادرِ على كلِّ شيء، خلق الأشياء بقوله :{كن فيكون }، إذ قال في كتابه:{إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ }، والصّلاة والسّلام على مَن أَرْسَله اللهُ – تعالى- رحمةً للعالمين، وخصّه بالخُلُق العظيم، وقال فيه :{لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ}، خاتمِ الأنبياء والمرسلين، نبيّنا وحبيبنا محمّدٍ الصّادقِ الوَعْد الأمينِ، يا ربِّ صلِّ وسلِّمْ عليه صلاةً وسلاماً دائمين باقيين إلى يوم الدّين. أمّا بعد.

فما أجملَ أن يَنقضِيَ الوقتُ مع القرآنِ الكريمِ، تلاوةً ومعنىً ولغةً وبياناً، نتأمّلُ آياتِه، ونقفُ عند تأويلاتِه؛ لنتعرّفَ على عظيمِ إعجازِهِ، وبديعِ غاياتِه؛ لذا كَثُرتِ الدِّراساتُ فيه وَلاقَتِ اهتماماً كبيراً من لدن العلماءِ القدامى والمحدثين من حيث تفسيره وبيان معانيه، وإعرابه وما فيه من تأويلاتٍ وتوجيهاتٍ تُبْنَى على المعنى حيناً؛ فتخرجُ عمّا قعّده العلماءُ، وعلى القاعدة النّحوية حيناً آخر؛ فتبتعدُ عن المعنى الّذي يطلبه السّياقُ. وكلٌّ يريدُ أن يقرّبَ الغايةَ المرجوّة مِن كلام الله - تعالى-؛ لذا كثرت أقوالُ علماءِ اللّغةِ والتّفسيرِ، وكثرت تأويلاتُهم وآراؤهم، فوجدنا فيها الأصحَّ والصّحيحَ، والقويَّ والضَّعيفَ، والشّاذَ والقليلَ، والنَّادِرَ. فقبلنا الأصحَّ واعتمدنا على الصّحيحِ وأخذنا بالقويِّ منها، فكيف نحكم على الضّعيف والشّاذ والقليل والنَّادر في كتاب الله؟ وهل يجوز أن يُحمل كلام الله – تعالى- عليها أم لا يجوز؟ ! ولا سيّما أنّني وقفت على أقوالٍ تنادي بحمل كلام الله على الأصحّ والصَّيح و الأفصحِ والفصيحِ، فإذا كان للكلام محمل صحيح فصيح ، فحمله على القليل أو الضّعيف أو الشّاذ أو النّادر تعسُّفٌ لا يجوز . لذا انحصرت مهمة البحثِ في الوقوفِ على التَّوجيهاتِ الّتي قيلتْ في كتاب

الله، وهي توجيهاتٌ مبنيّةٌ على القلّةِ أو الضّعفِ أو الشّذوذِ أو النّ درةِ، وأحياناً على الضّرورة، ثمّ تفصيلِ القول فيها . فهو بمثابة دفاع عن كتاب الله ورقيّ به نحو أقوى اللّغات وأفصحها، وأقرب المعاني وأحسنها . واقتضت طبيعةُ البحثِ أن يكون على مقدّمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ مباحث، تضمّن التّمهيد : العنوانَ تعريفه ودلالته، وتضمّن المبحث الأوّل : ما وُجِّهَ في كتاب اللهِ على القليل، والثّاني: ما وُجِّهَ في كتاب الله على الضّعيف، والثّالث: ما وُجِّهَ في كتاب الله على الشّاذ، ثمّ ختمتُ الدِّراسةَ بذكر النّتائج الّتي توصلّت إليها. واللهَ تعالى أسأله التّوفيق والسّداد، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

التّمهيد:

العنوان: تعريفه ودلالته.

قبل البَدءِ بتوضيح دلالة العنوان ، لا بدّ من الحديث –ولو كان موجزاً- عن أصول النّحو، الّذي اتّسع ذكرُه، وشا صيتُه في تآليف العلماء؛ لأنّه علم يُبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجماليّة من حيث ه ي أدلّته ، وكيفيّة الاستدلال بها وحال المستدلّ[(١)]. وله فائدة تلمّسها ابنُ الأنباريّ فقال : (وفائدته التّعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتّعليل، والارتفاع عن حضيض التّقليد إلى يفاع [(٢)] الاطّلاع على الدّليل)[(٣)]. وأصول النّحو أو أدلّته الّتي اعتمد عليها علما ء الصّناعة النّحوية في تقعيد القواعد، أربعة: هي السّماع أو النّقل-كما يسمّيه ابنُ الأنباريّ- والقياس والإجماع واستصحاب الحال[(٤)]. الثّلاثة الأولى ذكرها ابنُ جنّي [(٥)]، وأضاف إليها الأخيرَ ابنُ الأنباريّ [(٦)]. أمّا السّماع أو النّقل، فهو الأصلُ الأوّلُ الّذي دوّ ن العلماءُ اللّغةَ بموجبه، والطّريقُ الّتي تعرف بها أسرار اللّغة، وتتوضّح به خصائصُها، كما أنّه أقرب سبيل إلى ضبط اللّغة العربيّة، ومعرفة المستعمل منها وغير المستعمل، إذ إنّ اللّغات في أصلها نقليّةٌ، والسّماع هو الأساس في معرفة خصائصها [(٧)]. والسّماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلامَ الله، وهو القرآن الكريم، وكلامَ نبيّه محمّد- صلّى اللهُ عليه وسلّمَ- وكلامَ العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبَعْدَه إلى أن فسدتِ الألسنةُ بكثرة المولّدين نظماً وشعراً عن مسلمٍ أو كافرٍ . فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلٍّ منها من الثّبوت[(٨)]. وأمّا القياس، فقد عُرِّف بتعريفات كثيرة، منها تعريف ابنُ الأنباريّ في كتابه (لمع الأدلة)، إذ قال:(وهو في عرف العلماء عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل)[(٩)]، وعرّفه في كتابه(الإغراب في جدل الإعراب)، إذ قال:(هو حمل غير المنقول على المنقول إذ كان في معناه)[(١٠)]، (وقيل: (هو حملُ فرعٍ على أصل بعلّةٍ، وإجراءُ حكمِ الأصلِ على الفرع)، وقيل: (هو إلحاقُ الفرعِ بالأصل بجامعٍ)، وقيل: (هو اعتبارُ الشّيءِ بالشّيءِ بجامعٍ))[(١١)]. وعرّفه الجُرجانيُّ(ت٨١٦هـ)، فقال: (القياسُ قولٌ مؤلّفٌ مِن قضايا إذا سَلِمَتْ لزم عنها لذاتها قولٌ آخر)[(١٢)]. أمّا الإجماع، فهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[(١٣)]، ولا بدّ من الإجماع أن لا يكون مخالفاً للمنصوص، أو المقيس على النّصوص، وفي هذا المعنى يقول ابن جنّي: ((باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة)، اعلم أنّ إجماع أ هل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألاّ يخالفَ المنصوصَ، والمقيسَ على النّصوص، فأمّا إن لم يعطِ يدَه بذلك فلا يكون إجماعُهم حجّةً عليه، وذلك أنّه لم يرد ممّن يطاع أمرُه في قرآن ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النّص عن رسول الله - صلّى اللهُ

---

(١) ينظر: الاقتراح للسّيوطي:٤٠.

(٢) اليَفاعُ: كُلُّ شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ. ينظر: اللّسان٨/٤١٤، مادة(يفع).

(٣) لمع الأدلّة:٨٠.

(٤) ينظر: الخصائص١/١٧٣، ولمع الأدلّة:٨٠، والاقتراح:٤٠.

(٥) الخصائص١/١٧٣.

(٦) لمع الأدلّة:٨٠.

(٧) ينظر: الشّاهد وأُصول النّحو:١٣٤.

(٨) ينظر: الاقتراح:٤٨.

(٩) الصّفحة:٩٣.

(١٠)الصّفحة:٤٢.

(١١) ينظر:لمع الأدلّة:٩٣.

(١٢) التّعريفات:١٩٠.

(١٣) ينظر: الاقتراح:٣٥.

عليه وسلَّمَ- من قوله: ((أمّتي لا تجتمعُ على ضَلالةٍ))[١]، وإنمّا هو علم منتزعٌ من استقراء هذه اللّغة. فكلّ من فرق له عن علّة صحيحة وطريق نهجة كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فِكْرُهُ)[٢]. أمّا استصحاب الحال، فقد عرّفه ابنُ الأنباريّ بقوله : (استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمّن معنى الحرف...ومثال التمسّك باستصحاب الحال في الاسم المتمكّن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنّما يبنى منها ما أشبه الحرفَ أو تضمّن معناه)[٣]. وهو من أضعف الأدلّة كما يقول ابنُ الأنباريّ، فلا ينبغي التّمسّك به ما وجد هناك دليل[٤].

بعد هذا الحديث الموجز في معنى أصول النّحو، يتبيّن لي وللقارئ الكريم أنّ هذا البـ حثَ ميدانه الأصل الأوّل من أصول النّحو وهو السّماعُ، والسّماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلامَ الله، وهو القرآن الكريم، وكلامَ نبيّه محمّد- صلّى الله عليه وسلّم- وكلامَ العرب على اختلاف لغاتهم، وهذا المسموع إمّا مطّرد وإمّا شاذّ وقد جعله ابن جنّي على أربعة أنواع، قال ابن جنّي:(ثمّ اعلم من بعد هذا أنّ الكلام في الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضرب : مطّردٌ في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قامَ زيدٌ، وضربتُ عمرًا، ومررتُ بسعيدٍ. ومطّردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من : يَذَرُ ويَدَعُ . وكذلك قولهم :(مكانٌ مبقلٌ) هذا هو القياس ، والأكثر في السّماع : باقل ، والأوّل مسموع أيضًا ...وممّا يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول (عسى)، اسمًا صريحًا، نحو قولك : عسى زيدٌ قائمًا أو قيامًا، هذا هو القياس، غي ر أنّ السّماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم : عسى زيدٌ أن يقومَ، و{فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ}[٥]،...ومنه المثل السّائر: ((عَسَى الغويرُ أَبْؤُسًا))[٦].

والثّالث المطّرد في الاستعمال الشّاذّ في القياس نحو قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْثُ[٧]، واسْتَصْوَبْتُ الأمرَ... وأَغْيَلَتِ المرأةُ[٨]، واسْتَنْوَقَ الجملُ[٩]، واسْتَتْيَسَتِ الشّاةُ[١٠]...

ومنه: اسْتَفْيَلَ الجَمَلُ[١١].

والرّابع الشّاذّ في القياس والاستعمال جميعًا . وهو كتتميم (مَفْعُول)، فيما عينه (واو)، نحو : ثوبٌ مَصْوُ ون، ومِ سكٌ مَدْوُوفٌ... وفرسٌ مَقْوُود، ورجلٌ مَعْوُود من مرضه . وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلاّ على وجه الحكاية)[١٢].

وذكر لنا السّيوطيُّ في كتابيه (الاقتراح)[١٣]، و(المزهر)[١٤]، نصّاً لابن هشام يبيّن فيه مراتب المسموع، إذ قال : (قال ابنُ اعلم أنّهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً، فالمطّرد لا يتخلّف والغالبُ أكثر الأشياء ولكنّه يتخلّف، والكثير دونه

---

(١) ذكره ابن ماجه في سننه في باب (السواد الأعظم)، والرّواية فيه ((إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ اخْتِلَافًا فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ)). ١٣٠٣/٢.

(٢) الخصائص١٨٩/١.

(٣) لمع الأدلّة:١٤١.

(٤) لمع الدلّة:١٤٢.

(٥) سورة المائدة من الآية:٥٢.

(٦) الغُوَيْر: تصغير غَارٍ، والأبؤس: جمع بُؤْس، وهو الشدة. وأصل هذا المثل فيما يُقَال من قول الزبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع قَصير من العراقَ ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه:عَسَى الغُويرُ أبؤسا أي: لعلّ الشرَّ يأتيكم من قبل الغار ، ويضْرب مثلا للرجل يخبر بِالشَّرِّ فيتهم بِهِ. ينظر: جمهرة الأمثال٥٠/٢، و مجمع الأمثال١٧/٢.

(٧) الرّمث: شجر ترعاه الأبل، وإخواصه أن يبدو فيه ورق ناعم، كأنّه خوصة، ينظر: اللّسان٣٢/٧، مادّة(خوص).

(٨)الغَيْلُ: إرضاع المرأة ولدها على حَبَلٍ: يقال: سقيته لبناً غيلاً، والفعل: أَغْيَلَتِ المرأة. ينظر: العين٤٤٨/٤، مادة(غيل).

(٩)يضْرب مثلا للرجل الواهن الرَّأْي المخلط فِي كَلَامه. ينظر: جمهرة الأمثال٥٤/١.

(١٠)قَوْلهم: عنز استتيست، يضْرب مثلا للرجل المهين يصير نبيلاً أَي كَانَ عَنْزًا فَصَارَ تَيْسًا. ينظر: جمهرة الأمثال٣٩/٢.

(١١) اسْتَفْيَلَ الجملُ: أشبه الْفِيلَ فِي عِظَمِه، ينظر: المعجم الوسيط٧٠٩/٢.

(١٢) الخصائص٩٨/١، وينظر: المنصف، شرح كتاب التّصريف:٢٨٥.

(١٣) الاقتراح:٢١.

(١٤) المزهر١٤٠/١.

والقليل دون الكثير والنادر أقلّ من القليل ، فالعشرون بالنّسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثّلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك).

بعد هذا الحديث، أبدأ-على بركة الله- بتوضيح معنى عنوان البحث.

العنوان هو: التّفصيل للتّوجيهاتِ الّتي لا يُحْمَلُ عليها التّنزيلُ.

أمّا التّفصيل، فتعريفه في اللّغة هو التّبيين . جاء في الصّحاح : (والتَفْصيلُ أيضاً : التّبيين)(١)، وإليه ذهب ابن منظور (٢)، ولا يخرج الفاء والصّاد واللّام عن هذا المعنى، قال ابن فارس :((فَصَلَ) الْفَاءُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَمْيِيزِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَإِبَانَتِهِ عَنْه)(٣).

أمّا التّوجيهات، فالتّوجيه مصدر للفعل (وجّه)، وأصله من الوَجْه، ووجه الكلام : السّبيل الّذي تقصده به (٤)، ويقال في المثل: وجِّهْ الحجرَ وجهةٌ مَا لَه، أي : ضعه على وجهه اللّا ئق به (٥). ويراد بالتّوجيه : بيان وجه الكلام ومعناه وحاصل هذه الكلمة أنه: (قد تقع أحياناً في الآية شبهةٌ ظاهرةٌ لاستبعاد تلك الصورة الّتي تدلّ عليها الآية. أو يبدو - في ظاهر الأمر- تناقضٌ وتعارضٌ في مفهوم الآية، أو يصعب فهم مدلول الآية على ذهن المبتدئ، أو لا تتمكّن من ذهنه فائدة قيد القيود . فإذا قام المفسّر بحلّ هذه الإشكالاتِ اعتُبِرَ ذلك توجيهاً)(٦).

فالتّوجيه، يُقصد به بيان الوجه المقصود من الكلام، أو تلمّس الأوْجه المحتملة الّتي يجري عليها التّغاير الكلاميّ في مواضعه، وهو مصطلح شائع في الدّرس اللّغوي، استعمله علماء اللّغة والنّحو على حدّ سواء، كما سيأتي ذكره في أثناء هذه الدّراسة.

أماّ قولي: لا يحمل عليه التّنزيل، فالحمل، في اللّغة مشتقٌّ من : حَمَلَ الشّيءَ يحمله حملاً وحملاناً فهو محمولٌ وحميلٌ(٧).

وأمّا في الاصطلاح : فالْحَمَلُ، بِالْفَتْح :(مَا لَـاَنَ فِي بطنٍ أَو على شَجَرَة، وَيجمع غَالِباً فِي الْقلَّة على (أحمال) ، وَفِي الْكَثْرَة على (حمول)، وَاخْتلفُوا فِي تَفْسِير الْحمل فَقيل: هُوَ اتِّحَاد المتغايرين فِي الْمَفْهُوم بِحَسب الهوية، وَنقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية، كَمَ ا فِي (زيدٌ أعمى) إِذْ لَا هوية للمعدومات وَقيل : هُوَ اتِّحَاد المتغايرين فِي الْمَفْهُوم بِحَسب الذَّات، أَعنِي مَا صدق عَلَيْهِ، وَيجوز حمل المفهومات العدمية على الموجودات وَحمل المواطأة : هُوَ أَن يكون الشَّيْء مَحْمُولا على الْمَوْضُوع بِالْحَقِيقَةِ بِلَا وَاسِطَة كَقَوْلنَا : (الْإِنْسَان حَيَوَان)، وَحمل الِاشْتِقَاق : هُوَ أَن لَا يكون مَحْمُولا عَلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ، بل ينْسب إِلَيْهِ كالبياض بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَان، وَقيل : حمل هُوَ هُوَ حمل المواطأة نَحْو : (زيد نَاطِق) وَحمل ذُو حمل الِاشْتِقَاق نَحْو: (زيد ذُو نطق))(٨).

وأمّا التّنزيل : فهو مصدر للفعل (أَنْزَلَ)،أو (نزّل)، والتَّنْزِيل في اللّغة : التّرتيبُ . والتَنَزُّل : النُّزول فِي مُهْلة (٩). والتّنزيل هو القرآن العظيم. قال أبو هلال العسكريّ في الفرق بين الإنزال والتّنزيل : (قال بعض المفسّرين : الإنزال: دفعي، والتّنزيل : للتّدريج، قلت : ويدلّك عليه قوله تعالى : {نزّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ }(١٠)، حيث خَصّ بالتّنزيل؛ لنزوله منجّما، والكتابين بالإنزال لنزولهما دفقة)(١١).

---

(١) الصّحاح٥/١٧٩٠.

(٢) لسان العرب مادّة(فصل) ١٨٨/١٣.

(٣) مقاييس اللغة، مادّة(فصل)٥٠٥/٤.

(٤) لسان العرب، مادّة(وجه)٥٥٥/١٣.

(٥) قَوْلهم: وَجِّ ه الْحجرَ وجهة مَا له، وَيُقَال: وجهةٌ بِالرَّفْع، أَي: دبرّ الْأَمرَ على وَجهه الَّذِي ينبغي. وَيضْرب مثلاً فِي حسن التَّدْبِير. ينظر: جمهرة الأمثال٢/٣٣٣.

(٦) الفوز الكبير:١٠١، و١٠٢.

(٧) لسان العرب، مادّة(حمل)١٧٤/١١.

(٨) ينظر: الكليّات٢/٢١٦.

(٩) ينظر: لسان العرب، مادّة(نزل)٦٥٧/١١.

(١٠) سورة آل عمران الآية:٣.

(١١) الفروق اللّغوية:٧٩.

إذن المعنى المراد من عنوان البحث هو معرفة التّوجيهات النّحويّة الّتي صرّح بها العلماء، في قولهم : لا يحمل عليها كتاب الله العظيم؛ أو لا يحمل عليه التّنزيل، أو قولهم : لا يجوز في كتاب الله، ونحو ما ذكرت، وعلّلوا عدم حملها على كتاب الله، فقالوا: لأنّها توجيهات وُصِفتْ بالشّذوذ، أو بالقلّة، أو بالضّعف، أو بالنّدرة، أو بالضّرورة، أو قالوا: إنّها تخريجات فيها تعسّفٌ أو فسادٌ للمعنى، أو كفرٌ، أو بعدٌ عن المراد، لذا تتبعت ما قاله العلماء في هذا الجانب وأجريت دراسة تفصيلية لكلِّ قول، وموازنةً مع ما ذكره العلماء الآخرون مرجّحاً ما أراه مناسباً مع المعنى الخاص أو العام للآية القرآنية. وفي الختام أسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُنَوِّرَ بصائِرَنا بأَنوَارِ الهِدايةِ، وَأَنْ يُجنِّبنا مَسَالِكَ الغِوايةِ، وَأَنْ يُلهِمَنا إِلَى طَرِيقِ الصَّوَابِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا اتِّبَاعَ الأَمْرَيْنِ النَّيِّرَيْنِ: السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى اللهُ وسلّمَ على رسوله الأمينِ، وعلى آل بيته الطِّيبين الطَّاهرين، وصحبه الغرِّ الميامين، وسلّمَ تسليماً كثيراً.

المبحث الأوّل

ما وجّه في كتاب الله على القليل

أوّلا: توجيه لفظة(جميعاً)، في كتاب الله تعالى.

وردتْ هذه اللّفظةُ تسعاً وأربعين مرّة موزّعة على سور القرآن الكريم، وعلى النّحو الآتي:-

١ - أربعٌ في سورة البقرة، في قوله تعالى:{ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ..}[1]، وقوله تعالى:{ قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً ...}[2]، وقوله تعالى :{... أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللّهُ جَمِيعاً ...}[3]، وقوله تعالى :{... وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً...}[4].

٢ - واحدة في سورة آل عمران، في قوله تعالى{ وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً...}[5].

٣ - أربعٌ في سورة النّساء، في قوله تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُواْ جَمِيعاً}[6]،

٤ - وقوله تعالى :{... فَإِنَّ العِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً }[7]، وقوله تعالى :{... إِنَّ اللّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً}[8]، وقوله تعالى:{... وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيهِ جَمِيعاً}[9].

٥ - ست في سورة المائدة، في قوله تعالى:{... قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعاً...}[10]، وقوله تعالى:{ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً ...}[11]، وقوله تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ...}[12]، وقوله تعالى :{... فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ

---

(١) من الآية: ٢٩.

(٢)من الآية: ٣٨.

(٣) من الآية: ١٤٨.

(٤) من الآية: ١٦٥.

(٥) من الآية: ١٠٣.

(٦) الآية: ٧١.

(٧) من الآية: ١٣٩.

(٨) من الآية: ١٤٠.

(٩) من الآية: ١٧٢.

(١٠) من الآية: ١٧.

(١١) من الآية: ٣٢.

(١٢) من الآية: ٣٦.

جَمِيعاً ...}[١]، وقوله تعالى :{ا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ}[٢].

٦ - اثنتان في سورة الأنعام، في قوله تعالى :{وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ}[٣]، وقوله تعالى:{ وَيَوْمَ يِحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الإِنسِ...}[٤].

٧ - اثنتان في سورة الأعراف، في قوله تعالى:{... حَتَّى إِذَا ادَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعاً...}[٥]،

وقوله تعالى:{ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً...}[٦].

٨ - اثنتان في سورة الأنفال، في قوله تعالى:{ لِيَمِيزَ اللّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىَ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعاً فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ}[٧]، في قوله تعالى :{ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[٨].

٩ - أربعٌ في سورة يونس، في قوله تعالى:{ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ...}[٩]، وقوله تعالى:{ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ...}[١٠]، وقوله تعالى:{ وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}[١١]، وقوله تعالى:{ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً...}[١٢].

١٠ - واحدة في سورة هود، في قوله تعالى:{ مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لاَ تُنظِرُونِ}[١٣].

١١ - واحدة في سورة يوسُف، في قوله تعالى:{... عَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً...}[١٤].

١٢ - أربعٌ في سورة الرّعد، في قوله تعالى :{... وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لاَفْتَدَوْاْ بِهِ...}[١٥]، في قوله تعالى:{... بَل لِّلّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاءُ اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعا...}[١٦]، وقوله تعالى:{ وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلّهِ الْمَكْرُ جَمِيعاً...}[١٧].

١٣ - اثنتان في سورة إبراهيم، في قوله تعالى :{ وَقَالَ مُوسَى إِن تَكْفُرُواْ أَنتُمْ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعاً فَإِنَّ اللّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ}[١٨]، وقوله تعالى:{ وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعاً...}[١٩].

١٤ - واحدة في سورة الإسراء، في قوله تعالى:{ فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ الأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ جَمِيعاً}[١].

---

(١) من الآية: ٤٨.
(٢) الآية: ١٠٥.
(٣) الآية: ٢٢.
(٤) من الآية: ١٢٨.
(٥) من الآية: ٣٨.
(٦) من الآية: ١٥٨.
(٧) الآية: ٣٧.
(٨) الآية: ٦٣.
(٩) من الآية: ٤.
(١٠) من الآية: ٢٨.
(١١) الآية: ٦٥.
(١٢) من الآية: ٩٩.
(١٣) الآية: ٥٥.
(١٤) من الآية: ٨٣.
(١٥) من الآية: ١٨.
(١٦) من الآية: ٣١.
(١٧) من الآية: ٤٢.
(١٨) الآية: ٨.
(١٩) من الآية: ٢١.

١٥ - واحدة في سورة طه، في قوله تعالى:{ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ...}[٢].

١٦ - اثنتان في سورة النّور، في قوله تعالى :{... وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُ ونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }[٣]، وقوله تعالى:{... لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً...}[٤].

١٧ - واحدة في سورة سبأ، في قوله تعالى:{ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ}[٥].

١٨ - واحدة في سورة فاطر، في قوله تعالى:{ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً...}[٦].

١٩ - أربعٌ في سورة الزُّمر، في قوله تعالى :{ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}[٧]، وقوله تعالى:{ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِن سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ }[٨]، وقوله تعالى:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ }[٩]، وقوله تعالى:{ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَ ةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}[١٠].

٢٠ - واحدة في سورة الجاثية :{ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}[١١].

٢١ - اثنتان في سورة المجادلة، في قوله تعالى:{ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ}[١٢]، وقوله تعالى:{ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ}[١٣].

٢٢ - اثنتان في سورة الحشر، في قوله تعالى :{ لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاء جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ}[١٤].

٢٣ - واحدة في سورة المعارج، في قوله تعالى:{ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ يُنجِيهِ}[١٥].

قبل ذكر الأقوالِ الّتي قيلتْ في توجيه لفظة(جميعاً)، في كتاب الله، أودّ أن أبيّن موقفَ النّحاةِ م ن هذه اللّفظة، وهل هي من ألفاظ التّوكيد أمْ لا؟

---

(١) الآية: ١٠٣.

(٢) من الآية: ١٢٣.

(٣) من الآية: ٣١.

(٤) من الآية: ٦١.

(٥) الآية: ٤٠.

(٦) من الآية: ١٠.

(٧) الآية: ٤٤.

(٨) الآية: ٤٧.

(٩) الآية: ٥٣.

(١٠) الآية: ٦٧.

(١١) الآية: ١٣.

(١٢) الآية: ٦.

(١٣) الآية: ١٨.

(١٤) الآية: ١٤.

(١٥) الآية: ١٤.

انقسمَ النّحاةُ في هذه المسألةِ على قسمين:-

القسم الأوّل: يراها لفظةً من ألفاظ التّوكيد، وعلى رأسهم سيبويه (١٧٠هـ)(١) ، والفرّاء(٢٠٧هـ)(٢)، ومعهما المبرّد (٢٨٥هـ)(٣)، وابنُ مالك (٦٧٢هـ)(٤)، وابنُ عقيل (٧٦٩هـ)(٥)، وناظرُ الجيش (٧٧٨هـ)(٦)، هؤلاء اشترطوا وجودَ الضّمير الرّابط بين التّابع والمتبوع، قال سيبويه:(ويجيء توكيداً كقولك: لم يبقَ منهم مُخبّر، وقال: بقي منهم، ومثله أيضاً : مررتُ بهم أجمعين أكتعين، ومررتُ بهم جُمَعَ كُتَع، ومررتُ بهم أجمعَ أكتعَ، ومررتُ بهم جميعهم. فهكذا هذا وما أشبه)(٧). فإذا انعدم الرّابط عندهم خرجت من التّوكيد إلى الحالية. ويرى الفرّاء أنّ (جميعاً)، بمعنى (كلّ)، و(أجمعين)، إذْ قالَ:(فقولك للرّجلين: قاما جَميعًا، وللقوم: قاموا جَميعًا، وللنّسوة : قُمْنَ جَميعًا، فهذا في معنى (كلّ)، و (أجمعين)؛ فلا تدخله ألفاً ولا لاما، كما لَمْ تدخل في (أجمعين))(٨). وتبعه عمر بن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ)، إذ قال: ((جميعٌ)، في الأَصْلِ من ألفاظ التَّوكيد ، نحو: (كلّ)، وبعضهم عدّها معها)(٩).

والقسم الثّاني من النّحاة : لا يعدّها من ألفاظ التّوكيد، وهم أغلب النّحوي ين، كما قال ابن مالك : (وأغفل ذلك أكثرُ المصنّفين سهوًا أو جهلاً)(١٠)، وعلى رأسهم ابنُ الورّاق (٣٨١هـ)(١١)، ومعه الزّمخشريُّ (٥٣٨هـ)(١٢)، وابنُ الحاجب (٦٤٦هـ)(١٣)، وابنُ عصفور٦٦٩هـ)(١٤)، والرّضي(٦٨٦هـ)(١٥)، وابنُ الصّائغ(٧٢٠هـ)(١٦)، وأبو حيّان(٧٤٥هـ)(١٧)، وابنُ هشام(٦٧١هـ)(١٨). واضطرب الأخير في ذكرها وعدم ذكرها، ففي أغلب كتبه لا يذكرها مع ألفاظ التّوكيد، في حين ورد ذكرها في كتابه (مغني اللّبيب)، وقال: مجيئها على هذه الصّيغة قليل، إذ قال: (ثمَّ التّوكيد بِ(جَمِيعٍ) قَلِيل)(١٩) . ومن العلماء من جعلها على النّدرة، وهو الجوجريّ (٨٨٩هـ)، في شرحه لكتاب (شذور الذّهب)، لابن هشام، إذ قال :(لم يَذكرْ (١) من ألفاظ النّوعِ الثّاني (جميعاً)، و (عامّةً)؛ لندور التّوكيد بهما، وإن ذكرهما غيره)(٢).

أمّا توجيهها عند أهل اللّغة، فالّذين قالوا : إنّها من ألفاظ التّوكيد، قالوا بالحاليّة، وج وازِ التّوكيد، وهم قلّة، والّذين أبعدوها، قالوا بالحالية دون التّوكيد، وإليك تفصيل المسألة:

---

(١) ينظر: سيبويه ٢/١١.
(٢) معاني القرآن ١/٤٣٦.
(٣) المقتضب ٣/٢٣٩.
(٤) شرح التّسهيل ٣/١٥٤.
(٥) شرح ابن عقيل ٢/٢١٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٨٤.
(٦) شرح التّسهيل ٧/٣٣٠١.
(٧) سيبويه ٢/١١.
(٨) معاني القرآن ١/٤٣٦.
(٩) اللّباب في علوم الكتاب ١/١٥٩.
(١٠) شرح التّسهيل ٣/١٥٤.
(١١) علل النّحو ١/٣٨٧.
(١٢) المفصّل: ١٤٧.
(١٣) شرح الكافية نظم الوافية: ٢٦٤.
(١٤) المقرب: ٣١٦، وشرح جمل الزّجّاجيّ ١/٢٣٣.
(١٥) شرح الرّضيّ على الكافية ٢/٣٨٩.
(١٦) اللّمحة في شرح المُلحة ٢/٧٠٨.
(١٧) ارتشاف الضّرب ٢ /٦١٠.
(١٨) شرح شذور الذهب: ٣٨٦.
(١٩) مغني اللّبيب ٢/٦٦٢.
(١) يعني: ابن هشام صاحب كتاب (شذور الذّهب).
(٢) شرح شذور الذّهب ٢/٧٦٢.

أمّا سيبويه، فقال بالحالية دون التّوكيد -إذا جُرّدتْ من الضّمير الّرابط- إذ قال: (باب ما يَنتصب أنه حالٌ يقع فيه الأمرُ وهو اسمٌ وذلك قولك : مررتُ بهم جميعاً، وعامّ ةً وجماعةً)[١]، وهذا قول أغلب النّحاة [٢]، والمفسّرين [٣]. قال النّحاس (٣٣٨هـ)، في توجيه (جميعاً):(نصب على الحال)[٤]، ولابن عطيّة (٥٤٢هـ)، في توجيه لفظة (جميعاً)، في قوله تعالى:{وقلنا اهبطوا منها جميعا}[٥]، قولان:

أحدهما: أنّ(جَمِيعاً)، حال من الضَّمير في (اهْبِطُوا).[٦]

والآخر: قال: (و(جميعٌ)، ليس بمصدر ولا اسم فاعل، ولكنّه عوض منهما دالٌّ عليهما، أي : هبوطاً جميعاً، أو هابطين جميعاً)[٧]، وهذا قوله الثّاني، وهو بهذا يبيّن لنا أنّ الحال في الحقيقة محذوف وأنّ (جميعًا)، تأكيد له، إلاّ أنّ تقديره بالمصدر ينفي جعله حالاً إلاّ بتأويلٍ لا حَاجَةَ إليه[٨].

وهذا القول ينافي القول الأوّلَ الّذي ذكره ويعارضه، واعترضه أبو حيّان، إذ قال : (وأَبْعدَ ابنُ عطيَّةَ فِي قولِهِ : كأَنَّهُ قَالَ: هبوطاً جميعاً، أو هابطِين جَمِيعًا، فجعله نعتًا لمصدرٍ محذُوفٍ، أو لاسمِ فاعلٍ محذُوفٍ، كُلٌّ مِنهُما يَدُلُّ عليهِ الفعلُ. قَالَ: لأنَّ (جَمِيعًا)، ليس بمصدرٍ ولا اسمَ فاعلٍ، مع مُنَافَاةِ مَا قَدَّرَهُ للحُكمِ الَّذِي صَدَّرَهُ، لأنّه قَالَ أَوَّلاً : (وَ(جَمِيعًا)، حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (اهْبِطُوا)). فَإِذَا كَانَ حَالاً مِنَ الضَّم يرِ فِي (اهبِطُوا) عَلَى مَا قَرَّرَ أَوَّلاً، فكيفَ يُقَدَّرُ ثَانِيًا؟ كأَنَّه قال : هُبُوطًا جَمِيعًا، أو : هَابِطِينَ جَمِيعًا. فكلامُهُ أَخِيرًا يُعَارِضُ حُكمَهُ أَوَّلاً، ولا يُنَافِي كَونَهُ ليس بمصدَرٍ ولا اسمَ فَاعِلٍ وُقُوعُهُ حالاً حتَّى يُضطرَّ إلى هذا التَّقدِيرِ الَّذي قَدَّرَهُ)[٩].وكذلك تقديره بالمصدر ينفي جعله حالاً إلاّ بتأويل؛ لأنّ الحال وصف يدلّ على معنى وصاحبه، والمصدر يدلّ على معنى فقط[١٠].

وقدّر العكبريُّ(٦١٦هـ)،(جميعاً)، بـ(مجتمعين)، أي: اهبطوا مجتمعين فهبطوا جميعاً، فحذف الحال من الأوّل لدلالة الثّاني عليه، إذ قال : ((جميعاً)، حَالٌ : أَي: مُجْتَمِعِينَ، إِمَّا فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ، أَو فِي أَزمنةٍ، بحَيثُ يَشترِكُونَ فِي الهبُوطِ)[١]. وتبعه النّسفيّ(٧١٠هـ)، في تفسيره [٢]. واعترضه أبو حيّان (٧٤٥هـ) إذ قال: (وأَبعَدَ غَيرَهُ أَيضًا فِي زعم هِ أَنَّ التَّقديرَ: وَقُلنَا اهبِطُوا مُجتَمعينَ، فَهَبَطُوا جَمِيعًا، فَجَعَلَ ثُمَّ حالاً مَحذوفةً لدلالة (جَمِيعًا) عليها، وعاملاً محذُوفًا لدلالةِ (اهبِطُوا) عليهِ. ولا يَلتَئِمُ هذا التَّقدِيرُ مع مَا بعده إلاّ على إضمارِ قولٍ: أَي: فَقُلنَا)[٣]، وهذا تكلّف لم تدع إليه الضّرورة[٤].

وقد ذكرتُ أنّ ألفاظ التّوكيد لابدّ لها من رابط يربطها بالضّمير المذكور؛ ليحصل الرّبطُ بين التّابع والمتبوع، ولا يجوز حذفه استغناء بنية الإضافة[٥]. ولمّا كان وجود الضّمير في ألفاظ التّوكيد لازماً-على رأي أغلب النّحاة- رُدَّ قولُ من جعل(جميعاً)، في

---

(١) سيبويه ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: مجاز القرآن/٢٥٨ ، مشكل إعراب القرآن ٨٨/١، والكشّاف ١٥٢/١، التبّيان ٤٥/١، وارتشاف الضّرب٦١٠/٢، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وهمع الهوامع ١٠١/٣، وشرح التّصريح ٥٩٢/١، وحاشية الصبّان ٢٦٣/٢، وحاشية الخضري ١٤٢/٢.

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النّهاية ٣٢٥٧/٥، وغرائب التّفسير١٠١٧/٢، وتفسير ابن عطيّة ٤٨٤/١، وإيجاز البيان ٣٤٣/١، والجامع لأحكام القرآن٣٣٣/٨، وأنوار التّنزيل٣٨/٣، والبحر المحيط٣٢٠/١، والدرّ المصون٢٤٢/١.

(٤) إعراب القرآن ٤٧/١.

(٥) سورة البقرة: ٣٧.

(٦) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز١٣١/١.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) ينظر: اللّباب في علوم الكتاب ٥٧٩/١.

(٩) البحر المحيط٢٧١/١.

(١٠) ينظر: شرح الرّضي على الكافية١٤٨/، وشرح ابن عقيل٢٥٢/٢.

(١) التّبيان في إعراب القرآن ٥٤/١.

(٢) مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل ٦٠/١.

(٣) البحر المحيط ٢٧٠/١.

(٤) ينظر: اللّباب في علوم الكتاب ٥٨٠/١.

(٥) ينظر:شرح الأشموني٣٣٧/٢، وشرح التّصريح١٣٤/٢، وحاشية الصبّان١١٠/٢.

الآيات توكيداً، ووقفتُ على قسم منهم وهم قليل، منهم : عمر بن عادل الحنبلي في مواضع [١]، والشّربيني(٩٧٧هـ)،[٢]، وأبو السّعود(٩٨٢هـ)،[٣] والسّمين الحلبي(٧٥٦هـ)، في مواضع[٤]. ومنهم من إذا ذَكر التّوكيد قال: وقيل: على التّوكيد[٥]، أو على رأي بعض النّحويين [٦]، أو عند من أثبتها من النّحويين [٧]، دون تعليق أوردٍ، لذا رُدَّ قولُ الهَرويّ (٤١٥هـ تقريباً) [٨] في توجيه (جميع)، على التّوكيد في قوله : تقول: (جَاءَ الْقَوْم جَمِيعًا)، على الْحَال وَ(جَمِيعٌ)، على التّوكيد[٩]، قال ابنُ هشام عند ذكر ألفاظ التّوكيد: (الحَادِي عشر أَلفَاظ التّوكيد الأُوَل وَإِنَّمَا يربطها الضَّمِير الملفوظ به نحو: جاءَ زيدٌ نَفسُه، والزّيدان كِلَاهُمَا، والقَومُ كلُّهم، وَمن ثمَّ كَانَ مردوداً قَولُ الهَرَوِيّ فِي الذَّخَائِر [١٠] تَقول: جَاءَ القَومُ جَمِيعًا، على الحَال، وَ جَمِيعٌ على التّوكيد، وَقَول بعض من عاصرناه، فِي قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خلق لكم مَا فِي الأَرْض جَمِيعًا }، إنّ (جَمِيعًا)، توكيد لـ(مَا)، وَلَو كَانَ كَذَا لقيل : جَمِيعه، ثمَّ التّوكيد بِ (جَمِيع)، قليل فلا يحمل عليهِ التَّنْزِيل وَالصَّوَاب أنه حَ ال)[١١]، ورُدّ قول ابن عقيل، في توجيه (جميعا) في قوله تعالى :{خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا }، قال الشّيخ خالد الأزهريّ (٩٠٥هـ): (فليس منه- أي: من التّوكيد-{خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}؛ لعدم الضّمير، خلافًا لمن وهم -وهو ابن عقيل- فإنه قال: إنّ (جميعًا) توكيد لـ(ما) الموصولة الواقعة مفعولاً لـ (خلق))[١]. ومن العلماء من حمل توجيه (جميعاً)، كونها توكيداً على الندرة، إذ قال الجوجريّ شارحاً قولَ ابن هشام: (لم يذكر من ألفاظ النّوع الثّاني (جميعاً) و (عامّةً) ، لندور التّوكيد بهما، وإنْ ذكرَهما غيرُه).[٢]

وقد وقفتُ على قولٍ يجمع بين الحال والتّوكيد في توجيه(جميعاً)، في كتاب الله، إذ جعل الحاليّة على اللّفظ، والتّوكيدَ على المعنى، وهو قول البيضاويّ (٦٨٥هـ)، إذ قال: (و(جَمِيعاً)، حال في اللّفظ تأكيد في المعنى كأنّه قيل : اهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك : جاءوا جميعاً)[٣]. وتبعه أبو السّعود في تفسيره [٤]. وهذا تكلّف لم تدعُ إليه الحاجة ما دام غيره من التّوجيهات لا تكلّف فيه. والله تعالى أعلم.

والّذي أراه أنّ (جميعاً)، في كتاب الله ليست توكيداً، وإنّما هي حال منصوبة؛ للأسباب الآتية:

١ - الّذين قالوا بالتّوكيد هم قليل، والغالب من العلماء قالوا : إنّها حال والأكثر مقدَّم على الأقلّ، والقليل لا يُحمل على الكثير.

٢ - لم أقف على رأي الهرويّ، ولا على كتابه (الذّخائر)، سوى ما ذكره ابن هشام، ولم أقف على رأي ابن عقيل، سوى ما ذكره الشّيخ خالد الأزهريّ، والّذي وقفت عليه، من كلام ابن عقيل أنّه يؤيّد ما ذكره العلماء من وجود الرّابط بين التّابع والمتبوع في ألفاظ التّوكيد[٥]، وعليه فإنّ(جميعاً)، عنده ليست توكيداً.

---

(١) اللّباب في علوم الكتاب ٤٨٧/١، و٣١٣/٧.

(٢) السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ٥٩٥/٣.

(٣) أرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣٣/٣.

(٤) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٤٢/١، و٢٣٠/٤، و١٤٨/٥.

(٥) ينظر: الدّر المصون٢٤٢/١.

(٦) ينظر: اللّباب في علوم الكتاب٤٨٧/١.

(٧) ينظر: الدّر المصون٦٠٣/٥.

(٨) هو أبو الحسن عليّ بن محمّد النّحويّ اللّغويّ الهرويّ، توفّي في حدود (٤١٥هـ) ينظر: الأعلام٣٢٧/٤.

(٩) مغني اللّبيب٢١٦/٢.

(١٠) وهو كتاب في النّحو يتألف من أربع مجلدات قال عنه ياقوت الحموي (رأيته بمصر بخطه)، ينظر: معجم الأدباء ١٩٢٣/٥.

(١١) مغني اللّبيب٢١٦/٢.

(١) شرح التّصريح١٣٤/٢.

(٢) شرح شذور الذّهب٧٧٢/٢.

(٣) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل ٧٣/١.

(٤) إرشاد العقل السّليم ٩٣/١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٢٠٧/٢.

٣ - من العلماء من قال: إنّ(جميعاً)، كونها من ألفاظ التّوكيد قليل[١]، ومنهم من قال: إنّه نادر[٢]، فكيف يخرّج كلامُ ربِّ العالمين على القليل والنّادر؟ ! فكلام الله لا يحمل إلاّ على أبلغ ما يحتمله اللّفظ والمعنى؛ لذا قال ابن هشام: (ثمَّ التّوكيد بِ(جَمِيع)، قَلِيل فلا يُحمل عليهِ التَّنْزِيل وَالصَّوَاب أَنّه حَال)[٣]. والله تعالى أعلم.

ثانياً: تقدير الضّمير في قوله تعالى:{... وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ}.

وهي جزء من آية، ذُكرتْ في كتاب الله –تعالى- في أكثر من سورة، وإليك بيانها:

١ - في سورة البقرة في قوله تعالى:{الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ}[٤].

٢ - في سورة الأنفال في قوله تعالى:{الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }[٥].

٣ - في سورة الحجّ في قوله تعالى:{الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }[٦].

٤ - في سورة القصص في قوله تعالى :{أُوْلَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }[١].

٥ - في سورة السّجدة في قول ه تعالى:{تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }[٢].

٦ - في سورة الشّورى في قوله تعالى : {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّ ا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }[٣]

وقبل الحديث عن أقوال العلماء في توجيه لفظة (ما)، وما بعدها، لا بدّ من ذكر أقوال العلماء في توضيح المعنى العام لقوله تعالى:{ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ}.

اختلف المفسّرون في تأويل ذلك، فقال ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) : إنّ معناها: يزكون ويتصدقون[٤]. وقال بعضهم : يؤتون الزّكاة احتسابًا بها[٥]، وقال آخرون : هي نفقةُ الرّجل على أهله . وهذا قبل أن تنزِل الزكاة [٦]. قال الطّبريُّ : (وأوْلى التّأويلات بالآية وأحقُّها بصفة القوم أن يكونوا، كانوا لجميع اللّازم لهم في أموالهم، مُؤدّين، زكاةً كان ذلك أو نفَقةَ مَنْ لزمته نفقتُه، من أهل وعيال وغيرهم، ممّن تجب عليهم نَفَقتُه بالقرابة والمِلك وغير ذلك. لأنّ الله -جلّ ثناؤه- عَمّ وصفهم، إذْ وصَفهم بالإنفاق ممّا رزقهم، فمدحهم بذلك من صفتهم، فكان معلومًا أنّه إذ لم يخصُصْ مدْحَهم ووصفَهم بنوع من النّفقات المحمود عليها صاحبُها دونَ نوعٍ بخبرٍ ولا غيره - أنّهم موصوفون بجميع معاني النّفقات المحمودِ عليها صاحبُها من طيّب ما رزقهم رَبُّهم من أموالهم وأملاكهم، وذلك الحلالُ منه الّذي لم يَشُبْهُ حرامٌ)[٧].

أمّا توجيهها عند العلماء فعلى ثلاثة توجيهات:

---

(١) مغني اللّبيب١/٦٦٢.

(٢) شرح شذور الذّهب للجوجري:٣٨٦

(٣) مغني اللّبيب١/٦٦٢.

(٤) الآية: ٣.

(٥) الآية:٥٤.

(٦) الآية: ٣٥.

(١) الآية:٥٤.

(٢) الآية: ١٦.

(٣) الآية: ٣٨.

(٤) غريب القرآن١/٣٩.

(٥) ينظر: جامع البيان١/٢٤٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) جامع البيان١/٢٥٠.

التّوجيه الأوّل: أن تكون (ما)، اسماً بمعنى (الّذي)، و(رزقناهم)، صلتُها، والعائدُ محذوفٌ تقديره : رزقناهُمُوهُ، أو رزقناهم إيَّاه. وهو رأي أبي البقاء العكبريّ [١]، وجوّزه النّحاس ، إذ قال: (ويجوز أن يكون بمعنى (الّذي)، وتحذف العائد)[٢]. وهذا التّقدير الّذي ذكر فيه إشكال من حيث العائد المحذوف سواء أكان متَّصلاً كما في (رزقناهموه)، أو منفصلاً كما في (رزقناهم إيّاه)، وهذا الإشكال قائم على أنَّ تقديرَه متصلاً يلزم منه اتِّصال الضّمير مع اتِّحاد الرّتبة، وهو واجبُ الانفصال، ولا يقدّر متَّصلاً؛ لأنّ اتّحَادَ رتبة الضّمير في الغيبة يضعف الوصل، وتقديرُه منفصلاً يمنع حذفَه؛ لأنَّ العائدَ متى كان منفصلاً امتنع حذفُه والحذف يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازاً فيحذف [٣]، إلاّ أنّني وجدت من العلماء من ذكر أنّ تقدير العائد المتصل قليل فلا يحمل عليه كتاب الله، قال ابن هشام: (في قوله تعالى{ وممّا رزقناهم ينفقون}، وتقديره، أنّه إن قدّر: وممّا رزقناهموه، لزم اتّصال الضّميرين المتّحدي الرّتبة، وذلك قليل في ضمير الغيبة ممتنع في غيرهما، ولا يحسن حمل التّنزيل على القليل)[٤]، وهناك من العلماء من رجّح المنفصل على المتّصل وفق الضّوابط، قال الصّبان: (فإن كان انفصالُ الضّمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه، وإن لم يكن لذلك جاز نحو :{وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُون}، بناء على تقدير العائد منفصلاً؛ لأنّه أرجحُ، أي: رزقناهم إيّاه)[١]وهذا ما أيّده الخضريّ(١٢٨٧هـ) [٢].

وعلّق الشّيخُ محمّد محيي الدّين عبد الحميد على هذه المسألة في أثناء شرحه على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، وبيّن أنّ التّقديرين جائزان، ولا إشكال في أحدهما، إذ قال : (فالّذي لا يجوز حذفه هو الضّمير الواجب الانفصال، فأمّا الضّمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنّما يكون الضّمير واجبَ الانفصال إذا كان مقدّماً على عامله، نحو : جاء الّذي إنّه منطلق، أو كان مقصورًا عليه، كقولك : جاء الّذي ما ضربتُ إلاّ إيّاه، والسّر في عدم جواز حذفه حينئذ أنّ غرض المتكلّم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنّك إذا قلت : جاء الّذي إيّاه ضربتُ ، كان المعنى : جاء الّذي ضربتُه ولم أضربْ سواه ، فإذا قلت : جاء الّذي ضربتُ ، صار غير دالٍّ على أنّك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال في قولك : جاء الّذي ما ضربتُ إلاّ إيّاه ، فإنّه يدلّ على أنّك قد ضربتَ هذا الجائي ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : جاء الّذي ما ضربتُ، دلّ الكلام على أنّك لم تضرب هذا الجائي فحسب. فأمّا المنفصل جوازاً فيجوز حذفه، والدّليل على ذلك قول الشّاعر:

ما اللهُ موليكَ فضلٌ فاحْمَدَنْهُ به ....[٣]

فإن التّقدير يجوز أن يكون : ما الله موليكه ، ويجوز أن يكون : ما الله موليك إيّاه ، وممّا يدلّ على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى :{فاكهين بما آتاهم ربهم }، فإنّه يجوز أن يكون التّقدير : بالّذي آتاهموه ربّهم، وأن يكون التّقدير : بالّذي آتاهم إيّاه ربّهم ، والثّاني أَوْلى ، فيحمل عليه تقدير الآ ية الكريمة، وكذلك قول الله تعالى :{ومما رزقناهم ينفقون}، فإنّه يجوز أن يكون التّقدير: ومن الّذي رزقناهموه ، كما يجوز أن يكون التّقدير: ومن الّذي رزقناهم إيّاه)[٤].

وقد أيّد السّمينُ الحلبيّ هذا الوجهَ، وأجاب عمّا قيل فيه من إشكال إذ قال : (ويمكن أن يُجاب عن الأوّلِ بأنّه لمّا اختلفَ الضّميران جمعاً وإفراداً -وإن اتَّحدا رتبةً -جاز اتّصالُه، ويكون كقوله:

وَقَدْ جَعَلَتْ نفسي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهُمَاها يَقْرَعُ العظمَ نَابُها[٥]

(١) التّبيان في إعراب القرآن١/١٨.

(٢) إعراب القرآن١/١٨٢.

(٣) ينظر: شرح التّصريح١/١٧٤، وحاشية الخضريّ١/١٩٤.

(٤) شرح قصيدة بانت سعاد: ٣٨.

(١) حاشية الصّبان١/٢٤٧.

(٢) حاشية الخضريّ١/١٩٤.

(٣) هذا صدر بيت وعجزه قوله: (فمَا لدَى غيره نفعٌ ولا ضرَرُ).

البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل، ولم أعثر على قائله وهو في شرح الكافية الشّافية ١/ ٢٩٠، وتوضيح المقاصد١/٤٥٣.

(٤) شرح ابن عقيل١/١٧١، الهامش رقم:(١).

(٥) البيت منسوب لـ(مُغَلّس بن لقيط الجاهلي) في تلخيص الشّوَاهد: ٩٤، وخزانة الأدب ٥/٣٠١.

وأيضاً فإنّه لا يلزمُ مِن مَنْعِ ذلك ملفوظاً به مَنْعُه م قدَّراً لزوالِ القُبح اللّفظيّ . وعن الثّاني بأنّه إنّما يُمنع لأجلِ اللَّبس الحاصلِ ولا لَبسَ هنا)[1]. وقد رجّح هذا الوجهَ - من المتأخرين- ابنُ هشام [2]، والشّيخ خالد الأزهريّ [3]، والصبّان [4]، والخضريّ[5].

التّوجيه الثّاني : يجوز أن تكونَ نكرةً موصوفةً [6].وحينئذ يكون الكلام في عائِدها كالكلام في عائدها موصولةً تقديراً واعتراضاً وجواباً[1]. وجوّز هذا الوجهَ أبو البقاء إذ قال : (ويجوزُ أَنْ تكونَ (مَا) نَكِرَةٌ موصوفةٌ بمعنى شَيءٍ ؛ أَي: ومِنْ مَالٍ رزقناهُم ؛ فيكونُ (رزقناهم) في موضعِ جرٍّ صفة لِ(مَا))[2]. ولم يرضَ أبو حيّان هذا الوجهَ لضعف المعنى المراد من الآية، إذ قال: (وأَبْعَدَ مَن جعلَ(مَا) نكرةً موصوفةً وقدَّرَ: ومِن شيء رزقناهمو؛ لضعفِ المَعنى بعدَ عمومِ المَرزوقِ الَّذي يُنْفَقُ مِنه فلا يكونُ فيه ذلك التّمدح)[3]، ثمّ قال : (وأكثرُ المُعربِينَ للقرآن م تى صلح عندهم تقديرُ (مَا) أو (مَنْ) بِ(شَيءٍ) جوَّزُوا فيها أن تكونَ نكرةً موصوفةً، وإثباتُ كونِ (مَا) نكرةً موصوفةً يحتاج إلى دليلٍ، ولا دليلَ قاطعٌ في قولهم : مررتُ بما معجبٌ لكَ؛ لإمكانِ الزِّيادةِ، فإنِ اطَّردَ ذلِكَ في الرَّفعِ والنَّصب من كلامِ العربِ، كـ(أَنْ سَرَّني مَا مُعجِبٌ لَكَ) و(أَحبَبتُ مَا مُعْجِبًا لَكَ)، كَانَ في ذلكَ تقويةٌ لما دَعَى النَّحويُونَ من ذلكَ، ولو سُمِعَ لأَمكَنَتِ الزِّيادةُ أيضًا لأنَّهم زادُوا (مَا) بين الفعل ومرفوعه والفعل ومنصوبه . الزِّيادة أمرٌ ثابتٌ لـ (مَا)، فإذا أمكن ذلكَ فيها فينبغي أن يُحْمَلَ على ذلكَ ولا يُثْبَتُ لها معنًى إلاّ بدليلٍ قاطعٍ . وأمعَنْتُ الكلامَ في هذه المسْألة بالنِّسبةِ إلى ما يقعُ في هذا الكتابِ من علم النَّحو لما ينْبَنِي على ذلك في فهمِ القرآنِ)[4].

التّوجيه الثّالث: أن تكونَ مصدريةً، ويكونُ المصدرُ حينئذ واقعاً موقعَ المفعول أي : مرزوقاً، وهو رأي النّحاس وجعله راجحاً على غيره لعدم تقدير العائد فيه، إذ قال: ((ما) في موضع خفض بـ(مِن) وهي مصدر لا يحتاج إلى عائد)[5]. ولأبي البقاء رأي مخالف للنّحاس فهو لا يجوّز أن تكون (ما) مصدريّةً، إذ قال : (ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (مَا) مصدريَّةٌ ؛ لأَنّ الفعلَ لا يُنْفِقُ)[6]. وأيّد ابن هشام ما ذهب إليه أبو البقاء، وردّ قولَ النّحاس، إذ قال: (ونحو{...حَتَّى تنفقوا مِمَّا تحبون...}[7] يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لأنّ المعاني لا ينفق منها وكذا {...وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفقُونَ} فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبّون) و(مَا رَزَقْنَاهُمْ) بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسّفت عن غير محوج إلى ذلِك)[8]. والرّاجح عندي ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري، وجوّزه النّحاس، واختاره أغلب النّحويين- كما بينت في الوجه الأوّل، إلاّ أنّي أختار رأي من قدر العائد المحذوف منفصلاً وليس متصلاً؛ لأنّه أقرب للمعنى من جهة، وأقل التّقديرات والتّأويلات من جهة أخرى . والله تعالى أعلم.

ثالثاً: توجيه لفظة(مَن) في قوله تعالى:{... وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً...}[9].

---

(١) الدّر المصون١/٩٥.

(٢) مغني اللّبيب١/٧٣٧، وشرح قصيدة بانت سعاد: ٣٨.

(٣) شرح التّصريح على التّوضيح١/١٧٤.

(٤) حاشية الصبّان١/٢٤٧.

(٥) حاشية الخضري١/١٩٤.

(٦) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن١/١٨، والدّر المصون١/٩٥، واللّباب في علوم الكتاب١/٢٩٠، ومغني اللّبيب١/٧٣٧.

(١) ينظر: الدّر المصون١/٩٥.

(٢) التّبيان١/١٨.

(٣) البحر المحيط١/٦٩.

(٤) البحر المحيط١/٨٥.

(٥) إعراب القرآن١/١٨.

(٦) التّبيان١/١٨.

(٧) سورة آل عمران من الآية:٩٢.

(٨) مغني اللّبيب١/٧٣٧.

(٩) سورة آل عمران: ٩٧.

الحجّ فرضٌ من فرائض ديننا الحنيف الإسلام، وركن من أركانه على من استطاع من أهل التّكليف السبيلَ إليه . واختلف أهل التّأويل في تأويل قوله - عز وجل-:{مَن استطاعَ إليه سبيلاً }، وما السّبيل الّتي يجبُ مع استطاعتها فرض الحج؟ فقال بعضهم: هي الزّاد والرّاحلة [1]. وقال آخرون : السّبيلُ، هو ما يسَّره الله [2]. وقال آخرون : السّبيلُ إلى ذلك : الصّحّةُ[3]. وقال آخرون : مَن وجَد قُوّةً في النّفقة والجسد والحُمْلان ، أي: ما يحمل عليه من الدّواب [4]. وقال آخرون : السّبيل الّتي إذا استطاعها المرء كان عليه الحج: الطّاقةُ للوصول إليه[1]. قال الطّبريّ: (وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصّواب، قولُ من قال بقول ابن الزّبير وعطاء: إنّ ذلك على قدر الطّاقة؛ لأنّ (السّبيل)، في كلام العرب: الطّريقُ، فمن كان واجدًا طريقًا إلى الحجّ لا مانعَ له منه من زَمَانةٍ[2]، أو عَجز، أو عدوّ، أو قلّة ماء في طريقه، أو زاد، أو ضعف عن المشي، فعليه فرضُ الحجّ، لا يجزيه إلاّ أداؤه، فإن لم يكن واجدًا سبيلا - أعني بذلك: فإن لم يكن مطيقًا الحجَّ، بتعذُّر بعض هذه المعاني التي وصفناها عليه- فهو ممّن لا يجدُ إليه طريقًا ولا يستطيعه؛ لأنّ الاستطاعة إلى ذلك، هو القدرة عليه . ومن كان عاجزًا عنه ببعض الأسباب الّتي ذكرنا أو بغير ذلك، فهو غير مطيق ولا مستطيع إليه السّبيل، وإنمّا قلنا : هذه المقالةَ أَوْلى بالصّحة ممّا خالفها؛ لأنّ الله -عزّ وجلّ- لم يخصُص، إذْ ألزمَ النّاسَ فرضَ الحجّ، بعض مستطيع ي السّبيل إليه بسقوط فرض ذلك عنه. فذلك على كلّ مستطيع إليه سبيلاً بعموم الآية)[3].

وعلى هذا التّفسير لا بدّ من وجود تناسب بينه وبين التّوجيه النّحوي، إذِ الارتباط بين الإعراب والمعنى ارتباط قويّ اعتمده كثيرٌ من النّحاة في توجيهاتهم؛ لذا كثرت الأقوال والتوّجيهات في(مَنْ)، في قوله تعالى:{مَنِ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبِيْلاً}، وإليك تفصيل المسألة:

ذكر علماء اللّغة والتّفسير أنّ(مَنْ)، في هذه الآية لها خمسة توجيهات[4]:

التّوجيه الأوّل: أنّ (مَنْ)، بدلٌ، وهو مذهب أكثر النّحاة والمفسّرين [5]، فتكون موصولة في موضع جرّ ، ولا بدّ لهذا النّوع من البدل مِنْ ضميرٍ يعودُ على المُبدَلِ منه وليس هنا ضمير ظاهر لكنّه حذف للعلم به. قال أبو البركات : (وأمّا قوله تعالى : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً } فـ(مَنْ) بدل من النّاس، وتقديره : من استطاع سبيلاً منهم فحذف الضّمير للعلم به)[6]، وقال ابن عصفور: (وحُذِفَ الضّميرُ لفهم المعنى، كأنّه قال: من استطاع إليه سبيلاً منهم)[7].

ثمّ اختلفوا في هذا البدل هل هو بدل بعض من كلّ، أمْ بدل كلّ من كلّ؟

أمّا سيبويه فيرى أنّ (مَنْ)، بدل بعض من كلّ [8]، وتبع ه المبّرد[9]، والزّجّاج (٣١١هـ)[10]، وابن السّرّاج (٣١٦هـ)[1]، وأبو علي الفارسيّ(٣٧٧هـ)[2] وابن جنّي(٣٩٢هـ)[3]، والعكبريّ[4]، وهو رأي أكثر النّحويين[1].

---

(١) ينظر: جامع البيان٦/٣٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(١) المصدر نفسه.

(٢) جاء في اللّسان١٣/١٩٩، مادّة(زَمِنَ): الزَّمانة: العاهةُ؛ زَمِنَ يَزْمَنُ زَمَناً وزُمْنة وزَمانة، فهو: زَمِنٌ، والجمعُ: زَمِنونَ، وزَمِين، والجمعُ زَمْنَى؛ لأَنّه جِنسٌ للبلايَا الّتي يُصابوُنَ بِهَا ويدخلونَ فِيهَا وه م لها كارهونَ.

(٣)ينظر: جامع البيان٦/٣٧.

(٤) ينظر : سيبويه ١/١٥٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١/١٧٩، والمقتضب ١/١١١، والمحرّر الوجيز ١/٤٩٨ ومفاتيح الغيب ٨/٣٠٣، والبحر المحيط٣/٢٧٥، والدّر المصون٣/٣٢١، واللّباب في علوم الكتاب٥/٤١٣.

(٥) ينظر: سيبويه ١/١٥٢، و معاني القرآ ن للفرّاء ١/١٧٩، والمقتضب ١/١١١، والمحرّر الوجيز ١/٤٩٨، والبيان في غريب إعراب القرآن١/٢١٣، ومفاتيح الغيب ٨/٣٠٣، والبحر المحيط٣/٢٧٥، والدّر المصون٣/٣٢١، واللّباب في علوم الكتاب٥/٤١٣.

(٦) أسرار العربيّة: ٢١٧.

(٧) شرح جمل الزّجّاجيّ١/٢٥٦.

(٨) سيبويه١/١٥٢.

(٩) المقتضب١/٢٧.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه١/٤٤٦.

ومنهم من يرى أنّ(مَنْ)، في الآية بدل كلّ من كلّ، والمرادُ بالنّاس المذكورين هنا خاصٌّ ، والفرقُ بين هذا الوجهِ والّذي قبله، أنَّ الّذي قبلَه يُقال فيه : عامٌّ مخصوصٌ، وهذا يُقالُ فيه : عامٌّ أُريد به الخاصُّ، وهو فرقٌ واضح [٢]، وقد ذكر الزّركشيّ(٧٩٤هـ) رأياً نسبه لابن برهان، إذ قال: (وَقَالَ ابنُ بُرْهَانٍ: بَل هذهِ بَدَلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ وَاحتَجَّ بأَنَّ اللَّهَ لَم يُكَلِّفِ الحجَّ مَن لا يَستطيعُهُ فيكونُ المُرَادُ بالنَّاسِ بَعضَهُم على حَدِّ قَولِهِ : {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جمعوا لكم}[٣]، فِي أَنَّهُ لَفظٌ عَامٌّ أُرِيدَ بهِ خَاصٌّ لأَنَّ {النَّاسَ}، فِي اللَّفظِ الأَوَّلِ لو كَانَ ا لمرادُ بِهِ الاستغرَاقُ لما انتَظَمَ قَولُهُ بَعدَهُ : {إِنَّ النَّاسَ}، فعلى هذا هو عندَهُ مُطَابِقٌ لعدَّةِ المستَطيعِينَ فِي كمِّيَّتِهِم وهم بَعضُ النَّاسِ لا جميعُهُم)[٤]. واحتمل هذا الرّأيَ شهاب الدّين المصريّ(١٠٦٩هـ)، إذ قال: (واحتمال أن يراد بالنّاس من استطاع، وهذا مبيّن له، فهو بدل كلّ من كلّ خلاف الظّاهر)[٥]. ،

والرّأي الرّاجح عندي ما ذكره سيبويه، وجمهور النّحويين، مِن أنّ (مَنْ)، بدل بعض من كلّ؛ إذْ إنّ (مَنْ)، واقع على بعض ما يقع عليه (النّاس)؛ لأنّ النّاس منهم المستطيع وغير المستطيع، مع تقدير الضّمير الّذي يعود على المبدَل منه، وهو (منهم). فتوافر الشّرطان في هذا القسم من البدل، أمّا بدل الكلّ من الكلّ، فاشترطوا وقوع اللّفظين على معنى واحد، كما في قوله تعالى:{ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيم* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ...}[٦]، فالصّراط الثّاني هو الأوّل، والله تعالى أعلم.

التّوجيه الثّاني : أنّ (مَنْ)، في هذه الآية خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو، أو هم، أو الواجب [٧]، وحينئذٍ الجملة من المبتدأ والخبر في محلّ جرّ بدل من النّاس، وزعم الرّازيّ، أنّه قول أبي البركات ابن الأنباري(٥٧٧هـ)، إذ قال: (قَالَ ابنُ الأَنبَارِيِّ: يَجُوزُ أَن يكُونَ (مَنْ)، فِي موضعِ رَفعٍ على معنَى التَّرجمةِ للنَّاسِ، كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنِ النَّاسُ الَّذِينَ عَلَيهِم لِلَّهِ حَجُّ الْبَيْتِ؟ فَقِيلَ : هُم مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)[٨]، ولم أقف عليه، والّذي وقفت عل يه هو خلاف ما ذكره الرّازيّ، كما سيأتي ذكره في الوجه الرّابع والخامس في هذه المسألة.

التّوجيه الثّالث : أنّها منصوبة بإضمار فعلٍ، أي : أعني مَنِ استَطاعَ إليه سبيلاً، ذكره السَّمينُ الحلبي (٧٥٦هـ)[٩]، وسراج الدّين عمر بن علي الحنبلي[١٠]، وأبو السّعود[١١].

والوجه الثّاني والثّالث- في الحقيقة- مأخوذان من وجهِ البدل، قال السّمين الحلبيّ : (فإنَّ كلَّ ما جاز إبدالُه ممَّا قبله جاز قَطعُه إلى الرّفع أو النّصب)[١٢].

---

(١) الأصول في النّحو٢/٤٧.

(٢) الحجّة للقرّاء السّبعة ١/٢١١.

(٣) اللّمع في العربيّة١/٨٩.

(٤) اللّباب في علل البناء والإعراب١/٤١٣.

(١) ينظر : سيبويه ١/١٥٢، و معاني القرآن للفرّاء ١/١٧٩، والمقتضب ١/١١١، إعراب القرآن للنّحاس١/٣٣٨، والمحرّر الوجيز١/٤٩٨، ومفاتيح الغيب ٨/٣٠٣، وشرح جمل الزّجّاجي ١/٢٥٢، والبحر المحيط٣/٢٧٥، والدّر المصون٣/٣٢١، واللّباب في علوم الكتاب٥/٤١٣.

(٢) ينظر: الدّر المصون٣/٣٢١.

(٣) سورة آل عمران من الآية:١٧٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن٢/٤٥٧.

(٥) حاشية الشّهاب(عناية القاضي وكفاية الراضي)٣/٤٨.

(٦) سورة الفاتحة الآيتان:٦و٧.

(٧) مفاتيح الغيب ٨/٣٠٣، والتّبيان في إعراب القرآن ١/٢٨، والدّر المصون ٣/٣٢١، والبحر المحيط ٣/٢٧٥، واللّباب في علوم الكتاب٥/٤١٣.

(٨)مفاتيح الغيب ٨/٣٠٣.

(٩) ينظر:الدّر المصون٣/٣٢١.

(١٠)اللّباب في علوم الكتاب٥/٤١٣.

(١١)وإرشاد العقل السّليم٢/٦١.

(١٢) الدّر المصون٣/٣٢١.

التّوجيه الرّابع: أنّها شرطيّةٌ، فتكونُ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، و جواب الشّرط محذوف، إذ التَّقديرُ: مَنِ استَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً منهم فعلَيهِ الحجُّ، أو فعليهِ الحجُّ . ويؤيّد هذا الوجهَ مَجِيءُ الشَّرطِ بعدهُ في قولِهِ :{وَمَنْ كَفَرَ }. وهذا القول هو قول الكسائيّ[١]، قال ابن عُصفور: (وذهب الكسائيّ إلى أنّه يجوز أن تكون (مَنْ) شرطاً، والجواب محذوف، فكأنّه قال: فعليهم ذلك)[٢]، فهو يرى أنّ حذف جواب الشّرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضّمير من البدل، وردّ بأنّه لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام [٣]. وقال الفرّاء: (إن جعلت (مَنْ)، مردودةً على خفض (النّاس) فهو من هذا [٤]، و (استطاع)، في موضع رفع، وإن نويت الاستئناف بـ(مَنْ)، كانت جزاءً، وكان الفعل بعدها جزماً، واكتفيت بما جاء قبله، من جوابه)[٥]. وهذا القول هو الوجه الثّاني الّذي ذكره أبو البركات بن الأنباريّ إذ قال :والثاني: أن تكون(مَنْ) شرطيّة في موضع رفع بالابتداء و(استطاع) في موضع جزم بـ (مَنْ)، والجواب محذوف وتقديره: فعليه الحجّ)[٦]. وهو المختار عند ابن هشام إذ قال: (أَو فِي مَوضِع رفع بِالِابْتِدَاءِ على أَن (من) مَوْصُولَة ضمنت معنى الشَّرْط أَو شَرْطِيَّة وَحذف الْخَبَر أَو الْجَواب أَي من اسْتَطَاعَ فليحج، وَيُؤَيّد الابتداء {وَمن كفر فَإِن الله غَنِي عَن الْعَالمين})[٧].

التّوجيه الخامس: أن تكون (مَنْ)، موصولةً في موضعِ رفعٍ على أَنَّهُ فاعلٌ بالمصدرِ الَّذي هو حجٌّ، والتّقدير عنده :ولله على النّاس أن يَحُجَّ من استطاع منهم سبيلاً البيتَ، فيكونُ المصدرُ مضافاً إلى المفعُولِ ورُفِعَ بِهِ الفاعلُ[٨]، وقد نسبه ابن هشام والشّيخ خالد الأزهريُّ لابن السيّد [٩]، ونسبه أبو حيّان لبعض البصريّين [١٠]، وهذا القول هو الوجه الأوّلُ الّذي اختاره أبو البركات بنُ الأنباريّ، إذْ قالَ: (والرّفع من وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع رفع ارتفع بالمصدر ارتفاع الفاعل بفعله، والمصدر مضاف إلى المفعول، وهو حجّ البيت، وتقديره :ولله على النّاس أن يحجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً، ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول كما يجوز إضافته إلى الفاعل)[١١].

وقد أثار هذا التّوجيهُ ضجةً كلاميّة بين علماء اللّغة، منهم المعارض ومنهم المخطِّئُ، ومنه م من قال بضعفه، ومنهم من قال بفساده، ومنهم من قال ببطلانه، حتى قال السُّهيليُّ (٥٨١هـ): (وقد استهوى طائفة من النّاس القول بأنّها فاعل بالمصدر، كأنه قال: أن يحج البيت من استطاع)[١٢].

وإليك تفصيل المسألة:

إنّ هذا التّوجيه فيه فساد من جهة المعنى، واللّفظ[١٣]، فمن جهة المعنى لا يصحُّ، إذ يكون المعنى على هذا التّوجيه: أَنَّ اللَّهَ أوجبَ على النَّاسِ مُستطِيعِهِم وغيرِ مُستطِيعِهِم أَنْ يَحُجَّ البيتَ المُستَطِيعُ . والوجوبِ إنَّما هو على المُستَطِيعِ لا على النَّاسِ عموماً. وأمّا من حيثُ اللَّفظُ أو الصّناعة، فإنَّ إضافةَ المَصدرِ للمفعُولِ ورفعَ الفَاعلِ بِهِ قليلٌ في الكلامِ، أو شاذٌ أو ضرورة،

(١) ينظر: إعراب القرآن للنّحاس ٣٩٦/١، ومشكل إعراب القرآن لمكّي ١٦٩/١، والتّبيان في إعراب القرآن ٢٨١/١، وشرح جمل الزّجّاجيّ٢٥٦/١.

(٢) شرح جمل الزّجّاجيّ٢٥٦/١.

(٣) ينظر: شرح التّصريح١٩٢/٢.

(٤) يعني: أنّ (مَنْ)، بدل من النّاس.

(٥) معاني القرآن١٧٩/١.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن٢١٣/١.

(٧) شرح شذور الذّهب/٤٩٥.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز٤٩٨/١، ونتائج الفكر٢٤٠/١، والبحر المحيط٢٧٦/٣، والدّر المصون٣٢١/٣، وشرح شذور الذّهب، لابن هشام٤٩٥/١، ومغني اللّبيب٦٩٤/١، وشرح قطر النّدى/٣٠٩، وشرح التّصريح٩/٢،و١٩٣.

(٩) ينظر: مغني اللّبيب٦٩٤/١، وشرح التّصريح٩/٢.

(١٠) ينظر: البحر المحيط١٣/٣.

(١١) البيان في إعراب غريب القرآن ٢١٤/١.

(١٢) نتائج الفكر:٢٤٠/١.

(١٣) ينظر: نتائج الفكر٢٤٠/١، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور٢٥٧/١، والبحر المحيط٢٧٦/٣، ومغني اللّبيب٦٩٤/١.

وقد جَوَّزه بعضُهم[١] في الكلامِ على ضَعفٍ، والقرآنُ لا يُحْمَلُ على الضّرورةِ، ولا على ما فيه ضعف. قال ابن هشام: (الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المَفعول شاذّ حتَّى قيل إنَّه ضرورة كقوله:

أَفْنَى تِلادي وَمَا جَمّعتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرعُ القَواقيزِ أَفْوَاهُ الأباريقِ[٢]

فيمن رواه برفع (أفواه)، والحق جواز ذلك في النّثر، إلاّ أنّه قَلِيل، ودليل الجواز هذا البيت فإنَّه رُوِيَ بالرَّفع مع التَّمكُّن من النّصب وهي الرِّواية الأُخرى وذلك على أنّ (القواقيز)، الفاعل، والأفواه مفعول)[٣]، فلما عُلم ما في هذا التّوجيه من فساد وضعف وبطلان؛ فلا ينبغي حمل القرآن عليه فضلاً عن كثرة التّأويلات والتّقديرات الّتي تؤدّي إلى فساد في اللّفظ والمعنى .

فالرأي الرّاجح عندي ما عليه جمهور النّحويين من أنّ (مَنْ)، في الآية في موضع خفض بدل من النّاس- بدل بعض من كلّ- ؛ لصحّة المعنى، وهو المراد في الآية، والله تعالى أعلم.

رابعاً: توجيه فاعل(جاءك) في قوله تعالى:{ ...وَلَقدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ }[٤].

بيان المعنى العام للآية : {وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَى مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللّهِ وَلَقدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ }.

قال أبو جعفر:(وهذا تسلية من الله تعالى ذِكْرُه لنبيّه محمّد -صلّى الله عليه وسلّم- وتعزيةٌ له عمّا ناله من المساءة بتكذيب قومه إيّاه على ما جاءهم به من الحقّ من عند الله.

يقول تعالى ذِكْرُه: إن يكذبك، يا محمّد، هؤلاء المشركون من قومك، فيجحدوا نبوّتك، وينكروا آيات الله أنّها من عنده، فلا يحزنك ذلك، واصبر على تكذيبهم إ يأك وما تلقى منهم من المكروه في ذات الله، حتّى يأتي نصر الله. فقد كُذبت رسلٌ من قبلك أرسلتهم إلى أممهم، فنالوهم بمكروه، فصبروا على تكذيب قومهم إيّاهم، ولم يثنهم ذلك من المضيّ لأمر الله الّذي أمرهم به من دعاء قومهم إليه، حتّى حكم الله بينهم وبينهم (ولا مبدّل لكلمات الله)، يقول: ولا مغيِّر لكلمات الله و (كلماته) تعالى ذكره: ما أنزل الله إلى نبيّه محمّد -صلّى الله عليه وسلّم- مِن وَعْدِه إيّاه النّصرَ على مَن خَالفه وضادّه، والظّفرَ على من تولّى عنه وأدبر (ولقد جاءك من نبإ المرسلين)، يقول: ولقد جاءك يا محمّد، مِن خبر مَن كان قبلك مِن الرّسل، وخبر أممهم، وما صنعتُ بهم حين جحدوا آياتي وتمادَوا في غيهم وضلالهم)[٥].

أمّا توجيه فاعل(جاءك)، فللعلماء فيه أربعة توجيهات :

التّوجيه الأوّل: أنّ الفاعل ضمير مستتر، قدّروه تقديرين : النّبأ، أو المجيء، وعلى كلا الوجهين يكون (مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ)، حالاً من ضميرِ الفاعلِ، والتّقدير : مِن جنسِ نَبَأِ المرسلِينَ [٦].قال العكبري: (فاع (جَاءَكَ) مضمرٌ فيه. قيل: المضمرُ المجيءُ، وقيل: المضمر النَّبَأُ، ودلّ عليه ذكرُ الرّسل؛ لأنّ من ضرورة الرَّسول الرِّسالةَ، وهي نَبَأٌ، وعلى كلا الوجهين يكون (مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ)، حالاً من ضميرِ الفاعل، والتّقدير: من جنسِ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ)[٧]. وهو رأي أغلب المفسّرين[٨] والنَّحويّين[٩].

التّوجيه الثّاني : أنّ الفاعل، (نبأ)، على زيادة (مِن)في الإيجاب، والتّقدير : ولقد جاءك نبأ المرس لين. وهو رأي الأخفش، والكسائيّ، وأبي عليّ الفارسيّ، الّذين يجوزن الزّيادة مطلقاً من غير شروط [١]. واختاره أبو إسحاق الثّعلبي [١]، والبغويّ[٢]، وابنُ مالك[٣]. وذكر المالقيّ (ت٧٠٢هـ) أنّ الكوفيين يرون زيادتها في الواجب، وغير الواجب[٤].

---

(١) ينظر: الدّر المصون٣/٣٢١.

(٢) البيت للأقيشر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبد الله بن الأسود الأسدي ، أحد بني عمرو بن أسد. والبيت في ديوانه/٦٠. والتِّلاد: المال القديم، والنّشب: المال الأصيل، والقواقيز: جمع قاقوزة، وهي أوان يُشْرَب بها. ينظر: شرح شواهد المغني ٨٩٢/٢.

(٣) مغني اللّبيب٦٩٤/١.

(٤) سورة الأنعام الآية:٣٤.

(٥) جامع البيان٣٣٥/١١.

(٦) ينظر:التّبيان في إعراب القرآن٤٩٢/١.

(٧) التّبيان٤٩٢/١.

(٨) ينظر: جامع البيان٣٣٥/١١، وغرائب التّفسير٣٥٧/١، والمحرر الوجيز٣٣٨/٢، ومفاتيح الغيب٥/١٢.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للباقولي٢٩٠/١، والتّبيان في إعراب القرآن٤٩٢/١، والبحر المحيط١١٨/٤.

(١) معاني القران :٢٧٦و٤١٠، المحرّر الوجيز ٢٨٧/٢، والبحر المحيط ٤٩١/٤، والجنى الدّاني :٣١٨، وحاشية الشّهاب (عناية

واعترض النّحاة عليهم مح تجين بأنّ زيادة (مِن) لا تكون إلاّ بشروط، فعند سيبويه [٥]، وجمهور البصريّين [٦]، لا تزاد إلاّ بشرطين: الأوّل: أن يكون ما قبلها غير موجب . ونعني بغير الموجب النّفي، نحو قوله تعالى :{مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه }[٧]، والنّهي نحو: لا يَقُمْ مِن أَحدٍ، والاستفهام، نحو قوله تعالى :{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ }[٨]، ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام، إنمّا يحفظ في (هل). والثّاني: أن يكون مجرورها نكرة مراداً بها العموم . فإنّ (مِن) لا تزاد مع نكرة، يراد بها نفي واحد من الجنس[٩].

التّوجيه الثّالث : أنّ (مِن) اسم بمعنى بعض ، فتكون فاعلاً مضافة إلى النبأ [١٠]. ولعلّ هذا التّوجيه قد فُهِم من كلام الزّمخشري الّذي لم يتعرّضْ لفاعلِ (جَاءَ) بل قال: ((لَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)، بعضُ أنبائهم وقصصِهم)[١١]، وردّه أبو حيّان إذ قال: (وهو تفسيرُ معنىً لا تفسير إعرابٍ؛ لأنّ (مِن) لا تكون فاعلةً)[١٢].

التّوجيه الرّابع: أن يكون الفاعل محذوفاً وإقامة الصّفة مقامه، وهي (مِن)[١٣]. قال الباقوليّ: (ومِن حَذْفِ الموصوفِ قوله تعالى: {وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ } أي: شيء من نبأ المرسلين . لا بدّ من هذا التّقدير ، لأنّك لو لم تقدّر هذا لوجب عليك تقدير زيادة (مِن) في الواجب)[١٤]. ورجّحه صاحب كتاب التّحرير والتّنوير . واعتُرِض على هذا الوجه بأنّه لا يجوز عند الجميع أن تكون (مِنْ)، صفةً لمحذوفٍ؛ لأنّ الفاعلَ لا يحذفُ وحرفُ الجرّ إذا لم يكن زائدًا لم يصحّ أن يكون فاعلاً[١٥].

والّذي أره أنّ التّوجيه الأوّل – وهو كون الفاعل ضميراً مستتراً ومقدراً- هو الرّاجح، وغيره مردود؛ فأمّا توجيه زيادة (مِن)، فمردود من وجهين:

الأوّل: من جهة الصّناعة.

والثّاني: من جهة المعنى.

فمن جهة الصّناعة أنّ زيادة (مِن) مطلقاً مخالف لأقيسة العرب و ما ورد فمحمول على القليل . قال المالقيّ: (فهو قليل لا يقاس عليه)[١]، والقليل لا يحمل عليه التّنزيل.

ومن جهة المعنى، أنّه لم يَجِئْ النّبيَ محمداً- صلّى الله عليه وسلّم- كلُّ نبأ للمرسلين لقوله تعالى :{مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ}[٢]، وزيادة (مِنْ) تؤدّي إلى أنّه جاءه جميع الأنباء؛ لأنّه اسم جنس مضاف، والأمر بخلافه[٣].

القاضي وكفاية الرّاضي) ٥١/٤.

(١) الكشف والبيان١٤٥/٤.

(٢) معالم التّنزيل في تفسير القرآن١٢١/٢.

(٣) شرح التّسهيل١٣٨/٣.

(٤) رصف المباني:٣٢٥.

(٥) الكتاب٣٢٧/٢.

(٦) ينظر: الأصول لابن السّرّاج٧٨/١، وعلل النّحو٢٠٦/١، ومعاني الحروف للرّمّاني:٩٧، واللّباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١، ورصف المباني:٣٢٤، والجنى الدّاني٣١٨، وتوضيح المقاصد٧٥٠/٢، ومغني اللّبيبب٤٢٨/١.

(٧) سورة المؤمنون من الآيتين:٢٣، و٣٢.

(٨) سورة فاطر من الآية:٣.

(٩) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش٤٦٠/٤، وشرح الرّضي٢٦٩/٤.

(١٠) ينظر: التّحرير والتّنوير٢٠٢/٧.

(١١) الكشّاف٢٠/٢.

(١٢) البحر المحيط٤٩١/٤.

(١٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي٢٩٠/١.

(١٤) إعراب القرآن٢٩١/١.

(١٥) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن٤٩٢/١، والبحر المحيط٤٩٢/٤، والدّر المصون٦٠٦/٤.

(١) رصف المباني:٣٢٥.

(٢) سورة غافر: ٧٨.

(٣) ينظر: الدّر المصون٦٠٦/٤.

وأمّا أن تكون(مِن) هي الفاعل، فما صرّح به أحد إلاّ إذا جُعل تفسير معنى لا تفسير إعراب، كما قال به الزّمخشري، وبيّنه أبو حيّان.

وأمّا أن يكون الفاعل محذوفاً وإقامة الصّفة غير المفردة مقامه، وهي (من نبأ)، فلا يجوز؛ لأنّ الفاعل لا يحذف، وإن حُذف فإقامة الصّفة غير المفردة مقامه ضعيف في العربيّة؛ فلا يحسن تخريج التّنزيل عليه، قال ابن هشام الأنصاري : (وهذا ضعيف في العربيّة؛ لأنّ الصّفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التَّنزيل عليه)[(١)].والله تعالى أعلم.

خامساً: توجيه لفظة(حيث) في قوله تعالى{وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}[(٢)].

بيان المعنى العام:

قال أبو جعفر: (يقول تعالى ذِكْرُه: وإذا جاءتْ هؤلاء المشركين -الّذين يجادلون المؤمنين بزخرف القول فيما حرّم الله عليهم، ليصدّوا عن سبيل الله- (آيةٌ) ، يعني: حُجّة مِن الله على صحّة ما جاءهم به محمّد من عند الله وحقيقته - قالوا لنبيّ الله وأصحابه: - (لن نؤمن) ، يقول: يقولون: لن نصدّق بما دعانا إليه محمّد -صلّى الله عليه وسلّم- من الإيمان به، وبما جاء به من تحريم ما ذكر أنّ الله حرّمه علينا- (حتّى نُؤتى) ، يعنون: حتّى يعطيهم اللهُ من المعجزات مثل الّذي أعطى موسى من فلق البحر، وعيسى من إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص. يقول تعالى ذكره: (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) ، يعني بذلك -جلّ ثناؤه- : أنّ آيات الأنبياء والرّسل لن يُعطاها من البشر إلاّ رسولٌ مرسلٌ، وليس العادلون بربّهم الأوثان والأصنام منهم فيعطوها. يقول -جلّ ثناؤه-: فأنا أعلم بمواضع رسالاتي، ومن هو لها أهل، فليس لكم أيّها المشركون أن تتخيَّروا ذلك عليّ أنتم، لأنّ تخيُّر الرّسول إلى المرسِلِ دون المرسَل إليه، والله أعلم إذا أرسل رسالةً بموضع رسالاته)[(٣)].

وقال الرّازيّ : ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ) فالمَعنى أنَّ للرِّسالة موضعًا مخصوصًا لا يَصلُحُ وضعها إلاّ فيه فمن كان مخصوصًا موصوفًا بتلك الصِّفاتِ الّتي لأجلها يَصلُحُ وضعُ الرِّسالة فيه كان رسولاً وإلاّ فلا، والعالِمُ بتلك الصِّفاتِ ليس إلاّ اللَّهَ تعالى)[(٤)].

أمّا توجيهها، فللعلماء فيها توجيهان:

التّوجيه الأوّل : أنّها مفعول به، وا لعامل فيها ليس (أعلم) إنّما هو فعل مضمر دلّ عليه (أعلم)، وهو قول أبي عليّ الفارسيّ[(١)]، وأغلب المفسّرين [(٢)]، والنّحويّين[(٣)]. واحتمله المراديّ [(٤)]، ورجّحه الأُشموني [(٥)].وحجّة هؤلاء، أنّ الله تعالى لا يكون أعلم في مكان ولا جهة من الجهات دون جهة ولا دون مكان؛ لخُروجه عن حيّز المحدودات والمجسَّمات؛ فثبت أنّها اسم[(٦)].

قال أبو علي: (ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظّروف؛ لأنّ علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل(أَفْعَل) على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول بهِ، والفعل، النّاصب مضمر دلّ عليه قوله: أعلم)[(٧)]. وهذا ما ذهب إليه أبو البركات ابن الأنباري الّذي يرى أنّ (حيث) اسم محض في موضع نصب بفعل

---

(١) مغني اللّبيب١/٤٢٩.

(٢) سورة الأنعام الآية:١٢٤.

(٣) جامع البيان١٢/٩٦.

(٤) مفاتيح الغيب١٣/١٣٥.

(١) الحّجة للقرّاء السّبع٣/٢٤٤.

(٢) ينظر:غرائب التّفسير١/٣٨٤، والمحرّر الوجيز٢/٤٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٣٧، والجامع لأحكام القرآن٧/٨٠، واللّباب في علوم الكتاب٨/٤١٣، والسّراج المنير١/٤٨٨.

(٣) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٧، وشرح الكافية الشّافية٢/١١٤، وشرح الرّضي على الكافية ٣/١٧٦، واللّمحة في شرح المُلحة٢/٩٠١، وأوضح المسالك٢/٢٠٧، ومغني اللّبيب١/١٧٦.

(٤) توضيح المقاصد٢/٩٤٤.

(٥) شرح الأُشموني١/٤٨٥.

(٦) اللّمحة في شرح المُلحة٢/٩٠١.

(٧) الحجّة٣/٢٤٤.

مقدّر، ولا يجوز أن تكون في موضع جرّ، إذْ قال : ((حيثُ) في موضع نصب بفعل مقدَّرٍ، دلّ عليه (أعلم)؛ لأنّ (حيثُ)، هنا اسم محض وتقديره: يعلم حيث يجعل رسالته، ولا يجوز أن تكون (حيث) في موضع جرٍّ؛ لأنّها بمعنى مكان، فيكون التقدير: الله أعلم أمكنة رسالته، وهذا أيضاً كفر مستحيل)[1].

ولم يلق هذا التّوجيهُ قبولاً عند أبي حيّان إذ جعله مخالفاً للأقيسة والضّوابط النّحوية، إذ قال: (وما قاله مِن أنَّهُ مفعولٌ به على السِّعة أو مفعولٌ به على غير السِّعة تأباه قواعد النّحو؛ لأنَّ النُّحاة نصّوا على أنّ (حَيْثُ)، من الظّروف الّتي لا تتصرّفُ وشذّ إضافةُ (لدى) إليها وجرّها بالياء ونصُّوا على أنّ الظّرف الّذي يُتوسَّعُ فيه لا يكون إلاّ متصرّ فًا وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصبُ (حَيْثُ) على المفعول به لا على السِّعة ولا على غيرها)[2]. والّذي يراه أنّ (حيث)، منصوبٌ على الظّرفية المجازيّة، إذ قال : (والّذي يظهر لي إقرارُ (حَيْثُ) على الظّرفيّة المجازيّة على أنّ تضمّن (أَعْلَمُ) معنى ما يتعدّى إلى الظّرف فيكون التَقدير: اللَّهُ أنفذُ عِلمًا حيثُ يَجعلُ رِسالَتَهُ، أي : هو نافذُ العلم في الموضع الّذي يجعلُ فيه رسالتَهُ، والظّرفيّةُ هنا مجازٌ كما قلنا)[3] ولا أعلم ما الحجّة الّتي اعتمدها في اختيار مصطلح (الظّرفيّة المجازيّة) فهذا أغرب من توجيههم لـ (حَيْثُ) على أنّها مفعول به.(وتأوَّل شيئاً هو أعظمُ مما فرَّ منه الجمهورُ)[4].

التّوجيه الثّاني: أنّها باقية على ظرفيّتها المجازيّة لا الحقيقيّة . وهو قول أبي حيّان- كما أسلفت- وتبعه المراديّ، إذ قال : (لم تجئ (حَيْثُ) فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأً)[5]. وقال السّفاقسيّ (٧٤٢هـ): (والّذي يبدو لنا أنه باقٍ على معناه في الظرفية ،والإشكال إنّما يرد من حيث مفهوم الظّرفية وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه ، ولا سيّما وقد قام في هذا الموضع الدّليل على ذلك)[6].

واضطرب ابن مالك في توجيهها، فالغالب على آرائه أنّ (حَيْثُ) في هذا المقام مفعول به ، إلاّ أنّه في موضع صرّح أنّ توجيه (حيث) مفعولاً به، نادرُ التّصرف، إذ ذكر في التّسهيل قوله : (ونادر التّصرف كـ(حَيْثُ)...)[1]. وهذه العبارة أخذها الصّبّان ليخرج بقوله: (فلا ينبغي حمل التّنزيل عليه)[2].

وألّذي أراه أنّ التّوجه الثّاني في كون(حَيْثُ) ظرفاً، هو قول حسن لا يحتاج إلى كثرة التّقديرات والتّأويلات؛ إذ ليس من شَكٍ في أنّ الله- تعالى- أعلَمُ في كلِّ زمان وكل مكان . إلاّ أنّ ما ذهب إليه أغلب العلماء- من المفسّرين والنّحويين- في كون (حيث) مفعولاً به أقوى من حيث المعنى، فالله سبحانه وتعالى يعلم المكان المستحقّ للرّسالة لا أنّ علمه في هذا الموضع، ولا يوصف الله تعالى بأنّه أعلم في مواضع وأوقات، لأنَّ علمَه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة. والله تعالى أعلم.

سادساً: توجيه لفظة(أَسباطاً) في قوله تعالى: {وَقَطَّعْنَاهُ مُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً...}[3].

بيان المعنى العام:

قال أبو جعفر: (يقول تعالى ذِكْرُه: فرّقناهم، يعني: قوم موسى من بني إسرائيل، فرّقهم اللهُ فجعلهم قبائل شتى، اثنتي عشرة قبيلة)[4].

أمّا توجيه لفظة (أسباطا) فللعلماء فيها خمسة توجيهات:

التّوجيه الأوّل: أنّها بدل من (اثنتي عشرة)، والتّقدير:وقطّعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً . وذكر الرّازيّ أنّه قول أبي عليّ الفارسيّ ، إذ قال: (وقال أبو عليّ الفارسيُّ:ليس قولُهُ: أَسباطاً تَمييزًا، ولكنّهُ بدلٌ مِن قوله: اثْنَتَي عَشْرَةَ)[1]، ولم أقف عليه.

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن١/٣٣٧.

(٢) البحر المحيط٤/٦٣٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الدّر المصون٥/١٣٨.

(٥) شرح التسهيل٣/٤٢.

(٦) المُجيد في إعراب القرآن المَجيد:١٥٦، و١٥٧.

(١) شرح التّسهيل٢/١٥٦.

(٢) حاشية الصّبّان٢/١٨٥.

(٣) سورة الأعراف:من الآية:١٦٠.

(٤) جامع البيان١٣/١٧٤.

وهذا التّوجيه مرجوح عند الزّجّاج وليس راجحاً [٢]، ورجّحه أبو البركات بنُ الأنباريّ [٣]، واختاره ابنُ مالك في كتابه شرح التّسهيل[٤]، وهو قول أغلب النّحويّين [٥] والمفسّرين[٦].إلاّ أنّه مشكل، إذ المبدل منه في نيّة الطّرح غالبًا، قال ابن هشام : (لأنّ البدل في نيّة الإحلال محل المبدل منه)[٧]. ولو قيل: وقطعناهم أسباطًا لفاتت فائدة كمية العدد، فهنا حمل كلام الله على غير الغالب، وهذا لا يجوز. قال الشّيخ خالد الأزهريّ:(والقول بالبدلية من (اثنتي عشرة) مشكل على قولهم: إنّ المبدل منه في نيّة الطرح غالبًا، ولو قيل : وقطّعناهم أسباطًا لفاتت فائدة كميّة العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه)[٨].

التّوجيه الثّاني: أنّها بدل من التّمييز المحذوف بعد قوله تعالى (اثنتي عشرة)، وتقديره: فرقة، أو قطعة[٩].

وهو قول السّمين الحلبيّ، إذ قال : (وتمييز (اثنتي عشرة)، محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و (أسباطاً)، بدل من ذلك التّمييز)[١]. واختاره سراج الدّين الحنبليّ[٢].

التّوجيه الثّالث : أنّها تمييز، والتقدير : اثنتي عشرة سِبْطاً؛ لأنّ المرادَ: وقطَّعْناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلُ قبيلة أَسباط لا سِبْط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. وهو قول الزّمخشريّ، إذ قال: (فإن قلت:

مميّز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلاّ قيل : اثنى عشر سبطا؟ قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأنّ المراد: وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلّ قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة)[٣]. واختاره ابنُ مالك في شرح الكافية[٤]، والبيضاويُّ في تفسيره[٥]، إلاّ أنّ هذا التّوجيه قد رُدّ من جهتي الصّناعة، والمعنى. أمّا من جهة الصّناعة، فالمعدود ذكر واحده (سبط)، فكان ينبغي أن يقول: اثني عشر أسباطاً. فقوله:(عشرة) بتاء التأنيث دليل على أنّه ليس بتمييز [٦]، هذا أوّلاً، ثانياً: أنّ تمييز العدد المركّب مفرد، و (أسباطًا) جمع، فقوله:(أسباطاً)-جمعاً- دليل على أنّه ليس بتمييز؛ لذا لم يجوِّز أبو البركات بن الأنباريّ هذا التّوجيه إذ قال: (ولا يجوز أن يكون (أسباطاً) منصوباً على التّمييز؛ لأنّه جمع، والتّمييز في هذا إنّما يكون مفرداً)[٧].

أمّا من جهة المعنى، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستّةً وثلاثين، وهذا مخالف للعدد الحقيقيّ، قال ابن الحاجب :((أسباطاً) منصوب على البدليّة من (اثنتي عشرة)، ولو كان تمييزاً لكانوا ستّةً وثلاثين على هذا النّحو؛ لأنّ مميّز (اثنتي عشرة) واحد من اثنتي عشرة، فإذا كان ثلاثة كانت الثّلاثة واحداً من اثنتي عشرة فيكونون ستّةً وثلاثين قطعاً)[٨].

---

(١) مفاتيح الغيب١٥/٣٨٨.

(٢) معاني القرآن٢/٣٨٢.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن١/٣٧٦.

(٤) شرح التّسهيل٢/٢٩٤.

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٤١، معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٨٢، وإعراب القرآن للنّحاس ٢/١٥٦، ومشكل إعراب القرآن١/٣٠٣، والتّبيان في إعراب القرآن١/٥٩٩، وشرح جمل الزّجّاجي٢/١٢٨.

(٦) ينظر :غرائب التّفسير ١/٤٢٥، ومعالم التّنزيل ٣/٢٩٢، والمحرّر الوجيز ٢/٤٦٥، وزاد المسير في علم التّفسير ٣/٢٧٥، وأنوار التّنزيل٣/٣٨، والبحر المحيط٥/١٩٩.

(٧) شرح شذور الذّهب:٥٦٣.

(٨) شرح التّصريح٢/٤٦١.

(٩) ينظر: المحرّر الوجيز٢/٤٦٤.

(١) الدّر المصون٥/٤٨٤.

(٢) اللّباب في علوم الكتاب٩/٣٤٩.

(٣) الكشّاف٢/١٦٨.

(٤) شرح الكافية الشّافية٢/١٦٦٤.

(٥) أنوار التّنزيل٣/٣٨.

(٦) ينظر: شرح جمل الزّجّاج٢/١٢٨.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن١/٣٧٦.

(٨) الإيضاح في شرح المفصّل١/٢١٤.

التوجيه الرّابع: أنّها صفة لموصوف محذوف، تقديره: اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، ثمّ حُذف الموصوفُ وأقيمت الصّفة مُقامه. وهو قول الجَرمي(١) والحَوفي(٢). واختاره نجمُ الدِّين النّيسابوري(٣).

التّوجيه الخامس: أنّها على التّقديم والتّأخير، والتّقدير: وقطّعناهم أسباطاً أمما اثنتي عشرة.وهو قول البغوي في تفسيره (٤)، فـ(أسباطاً) على هذا التّقدير، لها توجيهان : فإن كان (قطّعناهم)، بمعنى: فرّقناهم فـ(أسباطاً) حال، وإن كان بمعنى : صيّرنا فهو مفعول به ثانٍ(٥).

والّذي أراه أنّ التّوجيه الثّاني أقربُ من غيره فيما مرّ من التّوجيهات؛ لقلّة التّقديرات أوّلاً، وجريانه وفق الضّوابط والأصول النّحوية ثانياً، وغيره (كلُّهَا تقَادِيرُ مُتَكَلِّفَةٌ)(٦). والله تعالى أعلم.

المبحث الثّاني:

ما وجّه في كتاب الله على الضّعيف

أوّلاً: توجيه لفظة(ما) في قوله تعالى:{ما أمر الله به أن يوصل}.

وهي جزء من آية، ذُكِرتْ ثلاثاً في كتاب الله تعالى:

١ - في سورة البقرة في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }(١).

٢ - اثنتان في سورة الرعد في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ }(٢). وفي قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُوْلَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ}(٣).

قبل البدء ببيان الأوجه الإعرابيّة أريد أن أبيّن المعنى من قوله تعالى :{... وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ ... }، وقوله تعالى:{ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ ...}.

اختلف العلماء في تفسير هاتين الآيتين، فقال القاضي أبو جعفر : (والّذي رَغّب اللهُ في وَصْله وذمّ على قطعه في هذه الآية : الرّحم. وقد بين ذلك في كتابه، فقال تعالى : {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ }(٤))(٥). وقال آخرون: ما أمر الله به أن يوصل بقطيعة الرّحم والقرابة(١).فالآية الأولى دَالَّةٌ على ذمّ الله كلّ قاطعٍ قطعَ ما أمر الله بوصله، رَحمًا كانتْ أو غيرَها، والثّانية مَدْحٌ لمن وصل ما أمر اللهُ بوصله، رحماً كانت أو غيرها، قال ابو حيّان: (أَنَّهُ على العمومِ في كُلِّ ما أمر اللَّهُ بِهِ أن يوصلَ، وهذا هو الأَوْجَهُ، لأنّ فيه حَمْلَ اللَّفظِ على مدلولهِ من العمومِ، ولا دليلَ واضح على الخصوص)(٢). والله تعالى أعلم.

أما توجيه(ما) في قوله تعالى:{ ما أمر الله به}، فللعلماء فيها توجيهان:

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد١٣٢٨/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط١٩٩/٥.

(٣) إيجاز البيان عن معاني القرآن٣٤٣/١.

(٤) معالم التّنزيل٢٩٢/٣.

(٥) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن٥٩٩/١.

(٦) البحر المحيط٢٠٠/٥.

(١) الآية: ٢٧.

(٢) الآية: ٢١.

(٣) الآية: ٢٥.

(٤) سورة محمّد الآية: ٢٢.

(٥) جامع البيان٤١٥/١.

(١) ينظر: الدّر المنثور٤٢/١، وفتح القدير٤٦/١.

(٢) البحر المحيط٢٠٦/١.

التّوجيه الأوّل: أنّها اسم موصول بمعنى الّذي، وهذا رأي أكثر المفسّرين، [١] والنَّحويّين[٢]. قال النّحاس : ((ما أمر الله به) (ما) في موضع نصب بـ(يقطعون))[٣]. واختار هذا الوجهَ العكبريُّ من أحد الوجهين اللّذين ذكرهما، إذ قال : ((مَا أَمَرَ): (ما) بمعنى الَّذي)[٤]، وكذلك أبو حيّان[٥].

التّوجيه الثّاني : أنها نكرة موصوفة، أي: ويقطعونَ شيءًا أمرَ اللَّهُ به أن يوصل، جوزه أبو البقاء، إذ قال : (ويجوزُ أن يكونَ نكرةً موصوفةً)[٦]، وهذا الوجه ضعيف فهو مطلقٌ ولا يقعَ الذّمُّ البليغُ والحكمُ بالفسقِ والخسرانِ بفعلٍ مُطلقٍ ما[٧]. والأوّلُ الّذي اختاره العلماء هو الّذي ينبغي أن يُحملَ عليهِ كلامُ ا للَّهِ (وسواهُ مِنَ الأعَاريبِ، بعيدٌ عن فصيحِ الكلام بَلْهَ أفصحِ الكلامِ وهو كلامُ اللَّه)[٨].

ثانياً: توجيه لفظة (قتال) في قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ...}[٩].

توضيح معنى الآية: قال أبو جعفر: (يعني بذلك -جلّ ثناؤه-: يسألك يا محمّد أصحابُك عن الشّهر الحرام - وذلك رَجبٌ - عن قتالٍ فيه. قُلْ: يا محمّد:(قتالٌ فيه)- يعني في الشّهر الحرام (كبيرٌ)، أي: عظيمٌ عند الله استحلاله وسفك الدّماء فيه . ومعنى قوله: (قتالٍ فيه)، قُل: القتال فيه كبير. وإنّما قال: (قل قتالٌ فيه كبيرٌ)، لأنّ العرب كانت لا تقرعُ فيه الأسنَّة، فيلقى الرّجلُ قاتلَ أبيه أو أخيه فيه فلا يَهيجه تعظيماً له، وتسمّيه مضر (الأصمَّ)؛ لسكون أصوات السِّلاح وقعقعته فيه)[١٠].

واختلف العلماء في توجيه لفظة (قتال)، في قوله تعالى : (يسألونك عن الشّهر الحرام قتال فيه)، والخلاف واقع بين أغلب المفسّرين، وقليل من النّحويّين. وخلاصة التّوجيهات، ثلاثة:

التّوجيه الأوّل: أنّ (قتال) مجرور كونه بدلاً من الشّهر بدل اشتمال، وهذا الوجه قال به أغلب المفسّرين[١١] والنَّحويّين[١].

التّوجيه الثّاني : أنّ (قتال) مجرور على نيّة تكرير (عن)، وهو قول الكسائيّ [٢] والفرّاء، إذ قال الفرّاء : (فخفضته على نيّة (عن) مضمرة)[٣]، وهو معنى قول الكسائيّ، ولا خلاف بين القولين، والدّليل على ذلك قول الفرّاء في موضع آخر في توجيه لفظة (قتال)، إذ قال: (يريد: عَن قتالٍ فِيهِ بالتّكرير)[٤]. وقد ضعّف أبو البقاء قولي الكسائيّ والفرّاء، واحتّج بأنّ حذفَ

---

(١)ينظر:جامع البيان٤١٥/١، والكشّاف١٥٠/١، والمحرّر الوجيز٩٩/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٦/١، واللّباب٤٧٩/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنّحاس٢٠٥/١، والتّبيان٤٤/١، والبحر المحيط٢٠٦/١.

(٣) إعراب القرآن٢٠٥/١.

(٤) التّبيان٤٤/١.

(٥) البحر المحيط٢٠٦/١.

(٦) التّبيان٤٤/١.

(٧) ينظر: البحر المحيط٢٠٧/١.

(٨) البحر المحيط٢٠٧/١

(٩) سورة البقرة من الآية: ٢١٧.

(١٠) جامع البيان٢٩٩/٤.

(١١) ينظر: جامع البيان٣٠٠/٤، الكشف والبيان في تفسير القرآن١٤٠/٢، والوسيط في تفسير القرآن ٣٢١/١، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز١٦٣/١، وغرائب التفسير٢١١/١، والكشّاف٢٨٦/١، ومفاتيح الغيب٣٨٧/٦، والجامع لأحكام القرآن٤٤/٣، وأنوار التّنزيل١٨٦/١، والبحر المحيط٣٨٣/٢.

(١) ينظر : الجُمل في النّحو :٢٧٠، وسيبويه ١٥١/١، والمقتضب ٢٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨٩/١، والأصول في النّحو ٤٧/٢،واللّمع في العربيّة :٨٩، ومعاني القرآن للأخفش ١١٤/١، وإعراب القرآن للنّحاس ٣٠٧/١، ومشكل إعراب القرآن١٢٧/١، ونتائج الفكر٢٤٣/١، والتّبيان في إعراب القرآن١٧٤/١، وشرح الكافية الشّافية١٢٧٧/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنّحاس٣٠٧/١.

(٣) معاني القرآن٤١/١.

(٤) معاني القرآن١٤٠/٢.

حرفِ الجرّ وإبقاء عمله ممتنع على الم ختار، فقال : (وهذا ضعيفٌ جدًّا [١]؛ لأنّ حرفَ الجرّ لا يبقى عملُهُ بعد حذفهِ في الاختيارِ)[٢]. وعلّق السّمين الحلبيّ على قول أبي البقاء، إذ قال : (فإن أراد في غيرِ البدل فَمُسَلَّم، وإن أرادَ في البدلِ فممنوعٌ)[٣].

وادّعى أبو حيّان عدم الفرق - من حيث المعنى-بين التّوجيه الأوّل، كون (قتال) بدل من الشّهر، والتّوجيه الثّاني، كونه مجروراً بنيّة تكرير العامل، إذ قال: (ولا فرقَ بينَ هذهِ الأقوالِ، فهي كلُّها ترجعُ لمعنًى واحدٍ . ولا يُجْعَلُ هذا خلافًا كما يجعلُهُ بعضُهُم؛ لأنّ قولَ البصريّينَ إنّ البدل على نيّةِ تَكرارِ العاملِ هو قولُ الكِسائيِّ، والفرّاءِ)[٤]. فإن أراد بالخلاف من جهة المعنى فالمعنى واحد، ولكنّهما مختلفان من جهة الصّناعة.

التّوجيه الثّالث : أنّ لفظة (قتال) مجرور على الجوار . ومسألة العطف على الجوار مسألة أخذت حيزاً كبيراً من كلام العلماء، واختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب، فمنهم من أنكر وجوده ألبتّة، ومنهم من قال به في غير كتاب الله في أقوال العرب شعراً ونثراً، ومنهم من أثبته، وإليك تفصيل المسألة:

المذهب الأول: المنكرون له هو أبو الفتح ابن جنّي الّذي خرق إجماع النّحاة في هذه المسألة، إذ أجمع العلماء على أنّه من الشّاذ الّذي لا يقاس عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه، وعلى هذا أجمع النّحويّون . وخالفهم ابن جنّي وذهب إلى أنّ (خَرِبٍ) صفة لـ(ضبّ)، على أنّ الأصل: خربٍ جحرُه؛ فـ(خربٍ) نعت سببي لـ(ضبّ)؛ كما هو شأن النّعت السّببي . قال ابن جني : (فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم : ((هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)). فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتالٍ عن ماض على أنّه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه وأنّه من الشّاذ الّذي لا يحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع. وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الّذي هو حشو الكلام من القرآن والشّعر ساغ وسلس وشاع وقبل . وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، فيجري (خَرِب) وصفًا على (ضبٍّ) وإن كان في الحقيقة للجحر)[٥]. وهذا مأخوذ من قول سيبويه الّذي يرى أنّ هذا الشّاهد- هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ- الوجه فيه الرّفعُ، إذ قال : (وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرّفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم . وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه . وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للّذي أُضيف إلى الضّبّ، فجرّوه؛ لأنّه نكرةٌ كالضّبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضّبّ، ولأنّه صار هو والضّب بمنزلة اسم واحدٍ)[١]. وقيل: إنّ هذا القول قول السّيرافيّ(٣٦٨هـ) الّذي أنكر الجرَّ على الجوار أيضاً[٢].

المذهب الثّاني: الّذين قالوا به في غير كتاب الله، هو النّحاس الّذي يرى أنّ الجرّ على الجوار غلط لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله - عزّ وجلّ- ، إذ قال: (لا يجوز أن يعرب شيء على ا لجوار في كتاب الله - عزّ وجلّ- ولا في شيء من الكلام وإنّما الجوار غلط وإنّما وقع في شيء شاذّ وهو قولهم : ((هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ))، والدّليل على أنّه غلط قول العرب في التّثنية: هذان جحرا ضبٍّ خربان، و إنّما هذا بمنزلة الإقواء[٣]، ولا يحمل شيء من كتاب الله -عزّ وجلّ- على هذا ولا يكون إلاّ

---

(١) ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب١/٣١٦، ومغني اللّبيب١/٣٨٦.

(٢) التّبيان في إعراب القرآن١/١٧٤.

(٣) الدّر المصون٢/٣٨٩.

(٤) البحر المحيط٢/٣٨٣.

(٥) الخصائص١/١٩٣.

(١) سيبويه١/٤٣٦.

(٢) ينظر: مغني اللّبيب١/٥٩٤، وهمع الهوامع٢/٥٣٥.

(٣) الإقواء أن تخْتلفَ حركاتُ الرَّوِيّ، فبعضه مرفوعٌ وبعضه منصوبٌ أَو مجرورٌ، والإقواء اختلافُ إعراب القوافي وهو في عيوبِ الشِّعر: نقصانُ الحرفِ من الفاصلةِ يعني من عرُوض البيتِ، وهو مُشتقٌّ مِن قوَّة الْحَبلِ، كأَنّه نَقَصَ قُوَّة مِنْ قُواه، وهو مثل القطعِ في عَرُوضِ الكاملِ. ينظر: لسان العرب١٥/٢٠٨، مادّة(قوا).

بأفصح اللّغات وأصحّها)[١]. وتبعه مكّي القيسيّ الّذي يرى أنّ الجرَّ على الجوار مسموع ولا يقاس عليه، إذ قال : (إنّ الجوار لا يقاس عليه، إنّما يسمع ما جاء منه ولا يقاس عليه)[٢].

المذهب الثّالث:وهم الّذين أثبتوه في كتاب الله – تعالى- وكلام العرب، ووجّهوا كثيراً من الآيات القرآنيّة عليه، والملاحظ، أنّ قسماً من العلماء من يذكر المسألة دون تعليق، ومنهم من يفصّل القول فيها . وأوّل من ذكر الجرّ على الجوار في كلام الله وكلام العرب، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ قال: (وخفضوا بالجوار أيْضاً مثل قول الشّاعر:

أَطُوف بِهَا لَا أرى غَيْرَهَا ... كَمَا طَافَ بالبيعةِ الرّاهِبِ[٣]

خفض (الرّاهب) بالقربِ والجوار والوجه فيه الرّفع كما قالوا: ((هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)) خفض خرباً وهو نعت الجُحر؛ وَإِنَّمَا خفض لقُربه من (ضَبّ) ومنه قول الله – تعالى- في البروج {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ}[٤]، وفي الذّاريات {ذُو الْقُوَّةِ المتينِ}[٥] خفض (المجِيد) و(المتين) بالقربِ والجوار[٦]، ويقرأ {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ}[٧]، {ذُو الْقُوَّة المتينُ }[٨] بالرَّفع على أنّه صفة لـ (ذِي العَرْش)[١]، وهو محلّ النّعت، والصّفة لله – تعالى- والنّعت للمخلوق)[٢]، يفهم من هذا أنّه أثبتَ هذا النّوعَ من الجرّ في كتاب الله -تعالى- وكلام العرب، ولم يبيّن إن كان شاذّاً أو ضرورة.

والّذي أراه أنّ المسألة فيها سعة من حيث الإعراب لا من حيث المعنى فالتّوجيهات ال ثّلاثة الّتي ذُكرت مقبولة عندي، ما لم تعترض معنى يؤدّي إلى فساده، ولاسيّما أنّ القائلين به من أوائل النّحاة وعليهم اعتُمِدَ في تقعيد القواعد، وأجمل عبارة وقفت عليها في هذه المسألة ما ذكره أبو حيّان في ردّه على أبي عبيدة (٢٠٩ هـ) الّذي يرى أنّ لفظة (قتالٍ) مجرورة على المجاورة[٣]، إذ قال: (وقالَ أبو عبيدةَ: (قِتَالٍ) فيهِ، خُفِضَ على الجوارِ، قال ابنُ عطيّةَ: هذا خطأٌ. انتهى. فإن كان أبو عبيدةَ عنى الخفضَ على الجوارِ الّذي اصطلحَ عليهِ النُّحاةُ، فهو كما قال ابنُ عطيَةَ: وجهُ الخطأِ فيه هو أنْ يكونَ تابعًا لما قبله في رفعٍ أو نصبٍ من حيث اللّفظ والمعنى، فَيُعَدل بِهِ عن ذلك الإعرابِ إلى إعرابِ الخفضِ لُمجاورتهِ لَمخفوضٍ لا يكون له تابعًا من حيثُ المعنَى، وهنا لم يتقدّم لا مرفوعٌ، ولا منصوبٌ، فيكونُ : قِتَالٍ، تابعًا لهُ، فَيُعْدَلُ به عن إعرابه إلى الخفضِ على الجوارِ، وإن كان أبو عبيدةَ عنى الخفضَ على الجوار أنّه تابعٌ لَمخفوضٍ، فخفضهُ بكونهِ جاورَ مخفوضًا أي : صار تابعًا له، ولا نعني بِهِ المُصطلحَ عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأً، وكانَ موافقًا لقولِ الجمهورِ، إلاّ أنّه أغْمَضُ في العبارةِ، وألبَسُ في المُصطلَحِ)[٤]. إلاّ أنَّ قول ابن جنّي في المسألةِ هو الراجحُ . والله تعالى أعلم.

---

(١)إعراب القرآن١/٣٠٧.

(٢) الهداية إلى بلوغ النّهاية٣/١٦١٤.

(٣) البيت غير منسوب، ومن شواهد الجمل في النّحو :١٧٥، ورواية البحر المحيط ١٠/٤٩٢: (تَطُوفُ الْعُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ). بدل: (أطوف بها لا أرى غيرها).

(٤) سورة البروج، الآية :١٥. وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيدة والأعمش وخلف وحمزة والكسائي . ينظر: إعراب القراءات السّبع وعللها٢/٤٥٧، والكشف عن وجوه القراءات٢/٣٦٩، وحجّة القراءات:٧٥٧.

(٥) سورة الذّاريا ت، من الآية :٥٨. وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب وقتيبة عن الكسائي . ينظر: مختصر ابن خالويه :١٤٥، والكشف عن وجوه القراءات٢/١٨٢.

(٦) وتعرب كذلك صفة لـ (العرش)، قال مكّي القيسي في كتابه : مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠٩:(وَقيل: لَا يجوز أَن يكون نعتا لِلعرش) ؛ لِأَنَّهُ من صِفَات الله -جلّ ذكره- وإنمّا هُوَ نعت للرّبّ فِي قَوْله{ إن بَطش رَبك لشديد}).

(٧) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وقتيبة عن الكسائي . ينظر: الحجّة لابن خالويه:٣٦٧، والكشف عن وجوه القراءات٢/٣٦٩.

(٨) وهي قراءة الجماعة. ينظر: مختصر ابن خالويه:١٤٥، والكشف عن وجوه القراءات٢/١٨٢.

(١) ويعرب خبراً بعد خبر. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات٢/٣٦٩.

(٢) الجمل في النّحو:١٩٦.

(٣) ينظر: مجاز القرآن:٧٢.

(٤) البحر المحيط٢/٣٨٣.

ثالثاً: توجيه لفظة(مَنْ) في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }[١].

ذكر المعنى المراد من هذه الآية المباركة:

قال أبو جعفر: (يقول تعالى ذِكْرُه لنبيّه محمّد -صلّى الله عليه وسلّم-: (يا أيّها النّبي حسبك الله)، وحسب من اتبعك من المؤمنين، الله. يقولُ لهم -جَلَّ ثَنَاؤُهُ-: ناهضوا عدُوَّكُم، فإنّ اللَّهَ كافيكُم أمرَهم، ولا يَهُولَنَّكُم كثرةُ عدَدهم وقلّةُ عددِكم، فإنّ اللَّهَ مُؤَ يّدُكُم بنصرهِ)[٢].وقال الزّمخشريّ : (كفاك وكفى أتباعَك من المؤمنين اللهُ ناصراً أوكفاك اللهُ وكفاك المؤمنون)[٣].

أمّا توجيه (مَن) في هذه الآية فاللعلماء فيها ثلاثة توجيهات:

التّوجيه الأول: أنّ (مَن) فِي موضعِ رفعٍ[٤]، عطفًا على اسمِ اللَّهِ تعالى. على معنى: فإنّ حسبكَ اللَّهُ وأتباعَكَ من المُؤمنينَ [٥]، أو على الابتداء والخبر مضمر، أي : ومن اتّبعك من المؤمنين كذلك [٦]، (وقيل: في موضع رفع عطف على (حسب) لقبح عطفه على اسم الله لَمّا جاء من الكراهة في قول المرء: ما شاء اللهُ وشئتَ، ولو كان بالفاء أو ثمّ؛ لحسن العطف على اسم الله -جلّ ذكره-)[٧].

وموضع الرّفع مختار عند الفرّاء، ونسبه للكسائي، إذ قال: (وإن شئت جعلت (مَن) فى موضع رفع، وهو أحبّ الوجهين إليّ؛ لأنّ التِّلاوةَ تدلّ على معنى الرّفع [١]... وقد قالَ هذا القولَ الكِسائيُ ورفع (من))[٢]، وجوّزه النّحاسُ [٣]، والزّجّاجُ [٤]، واستحسنه الرّازيُّ[٥]، ودافع عنه سراج الدّين الدّمشقيُّ وهو الظّاهر عنده، إذ قال : (أن يكون (مَنْ)، مرفوع المحلِّ، عطفاً على الجلالة، أي: يكفيك الله والمؤمنون. وبهذا فسّره الحسن البصري(١١٠هـ)وجماعة وهو الظّاهر ولا محذور في ذلك حيث المعنى.

فإن قالوا: من كان الله ناصره امتنع أن يزداد حاله، أو ينقص بسبب نصرة غير الله، وأيضاً إسناد الحكم إلى المجموع يوهم أنَّ الواحدَ من ذلك المجموع لا يكفي في حصولِ ذلك المهم وتعالى الله عنه.

ويجابُ: بأنَّ الكُلَّ من اللَّهِ، إلاَّ أنَّ من أنواع النُّصرة ما يح صل بناء على الأسباب المألوفةِ المعتادةِ، ومنها ما يحصلُ لا بناءً على الأسباب المألوفة المعتادة؛ فلهذا الفرق اعتبر نصر المؤمنين، وإن كان بعضُ النّاس استصعب كون المؤمنين يكونون كافين النّبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)[٦].

وهذا الوجه-أعني موضع الرّفع- لا إشكال فيه وهو مقبول من جهتي اللّفظ والمعنى، إلاّ واحداً وهو موضع الرّفع عطفاً على لفظ الجلالة، فليس مقبولاً من جهة المعنى؛ لذا وجدت من العلماء مَن ردّ هذا التّوجيه وخطّأه وضعّفه، وغلّطه وقبّحه، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فقال : إنه مستلزم للكفر، ومنهم ابن تيمية(٧٢٨هـ)، إذ قال: (وقد ظنّ بعضُ الغالطِينَ

---

(١) سورة الأنفال الآية:٦٤.

(٢) جامع البيان٤٨/١٤.

(٣) الكشّاف٢٢٢/٢

(٤) ينظر:معاني القرآن للفرّاء٤١٧/١، وإعراب القرآن للنّحاس١٠٣/٢، والمكتفى في الوقف والابتدا:٨٥، والتّبيان في إعراب القرآن ٦٣١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه٤٢٣/٢، ومشكل إعراب القرآن٣١٩/١.

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النّهاية٢٨٧٣/٤، ولطائف الإشارات٦٣٧/١، ومفاتيح الغيب٥٠٣/١٥، والبحر المحيط٣٤٨/٥.

(٦) ينظر:إعراب القرآن للنّحاس١٠٣/٢، ومشكل إعراب القرآن٣١٩/١، والتّبيان في إعراب القرآن٦٣١/٢، وزاد المعاد٣٨/١.

(٧)مشكل إعراب القرآن٣١٩/١.

(١) وهو أنّ المؤمنين بإعانة الله يكفون الرّسول -عليه الصّلاة والسّلام- غوائل الأعداء، والآية الآتية تدّل على هذا إذ فيها أنّه تعالى ضمن للقليل من المؤمنين النّصرةَ على من يزيد عليهم أضعافا فى العدد من المشركين.

(٢) معاني القرآن٤١٧/١.

(٣) إعراب القرآن١٠٣/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه٤٢٣/٢.

(٥) مفاتيح الغيب٥٠٣/١٥.

(٦) اللّباب في علوم اللكتاب٥٦٠/٩.

أنّ معنى الآيةِ : أَنَّ اللَّهَ والمُؤمنينَ حسْبُكَ، ويكونُ : (مَنِ اتَّبَعَكَ) رفعًا عطفًا على اللَّهِ، وهذا خطأٌ قبيحٌ مستلزمٌ للكفرِ ؛ فإنّ اللَّهَ وحدَهُ حَسْبُ جميعِ الخلقِ)[١].

وتبعه ابنُ القيّم (٧٥١هـ)، إذ قال بعد ذكر التّقديرات : (وفيها تقديرٌ رابعٌ، وهو خطأٌ مِن جهةِ المَعنَى : وهو أن تكونَ (مَنْ) في موضعِ رفعٍ عطفًا على اسمِ اللَّهِ، ويكونَ المَعنَى: حَسْبُكَ اللَّهُ وَأَتْبَاعُكَ، وهذا وإن قالهُ بعضُ النَّاسِ فهو خطأٌ مَحْضٌ لا يجوزُ حَمْلُ الآيةِ عليهِ، فإنّ (الحَسْبَ) و(الكفاية) للَّهِ وحدَهُ، كالتّوكُّلِ والتَّقوى والعبادةِ)[٢]. لذا كان تفسير الآية عنده : (اللَّهُ وحدهُ كافيكَ، وكافي أتباعكَ، فلا تحتاجونَ معهُ إلى أحدٍ)[٣]. والذي أراه أنّ توجيه الرّفع عطفاً على لفظ الجلالة ضعيف بل باطلٌ؛ لأنّ الحَسْبَ هو الكافي، ولا يصحّ صرف هذا لغير الله- تعالى- كالرّغبة والرّهبة وسائر أنواع العبادات وقد دلّ القرآن في آيات كثيرة على أنّ الحسب والكفاية لله وحده لا شريك له فيهما كقوله تعالى: { فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ }، ويجب حمل آيات التّنزيل على الأوجه الإعرابيّة اللائقة بسياق الآية ومعناها، والموافقة لأدلّة الشّرع دون الأوجه الجافية عنها وإن كان لها وجهٌ صحيحٌ في العربيّة فليس كلّ ما صحّ القول به في تركيب عربيّ صحّ حمل آيات التّنزيل عليه فللقرآن عُرْفٌ خاصّ يجب أن يُحمل عليه، لأنّ الإعراب يبيّن المعنى، والمعنى هو المقصود بالنّص القرآني دون الإعراب وقواعده. والله تعالى أعلم.

التّوجيه الثّاني : أنّ (مَن) مجرورةُ المحلّ عطفاً على الكاف في حَسْبُك، والتّقدير : وحسبُ مَن اتَّبعك، وهو قول قسم من المفسّرين[١] واللُّغويّين[٢]، وجعله الفرّاء مرجوحاً، والرّاجح عنده الرّفع [٣]، وجوّزه ابن عطيّة [٤]. إلاّ أنّ البصريّين لا يجوّزون هذا الوجهَ؛ لأنّ العطفَ على الضّميرِ المجرورِ مِن غيرِ إعادةِ الجارّ لا يجوز عندهم، وهي مسألة خلافيّة بينهم وبين الكوفيّين[٥].

التّوجيه الثّالث : أنّ محلَّه نصبٌ عطفاً على الكاف في قوله (حسبك)، والتّقديرُ: حسبك الله وحسب من اتبعك . وهو قول أكثر المفسّرين[٦]، واللُّغويين[٧]،

وهو رأي الكسائي[٨]، وجوّزه الفرّاء[٩]، واختاره مكّي القيسيّ[١٠]، والزّمخشريّ[١١]، وقال القُشيريّ (٤٦٥هـ): (أحسن التّأويلات في هذه الآية أن تكون (مَن) في محل النّصب، أي: ومن اتبعك من المؤمنين يكفيهم الله)[١٢]. وقال ابن عطيّة: ((فـ(مَن) في هذا التّأويل في موضع نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأنّ موضعها نصب على المعنى ليكفيك الّتي سدّت حَسْبُكَ مسدّها)[١٣].

---

(١) منهاج السنّة النّبويّة٢٠١/٧.

(٢) زاد المعاد٣٨/١.

(٣) المصدر نفسه.

(١) ينظر : لطائف الإشارات ٦٣٧/١، الكشّاف ٢٢٢/٢، والمحرّر الوجيز ٦٢٨/٢، ومفاتيح الغيب ٥٠٣/١٥، والجامع لأحكام القرآن٤٣/٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء٤١٧/١، والتبّيان في إعراب القرآن٦٣١/٢، والكشّاف٢٢٢/٢.

(٣) معاني القرآن٤١٧/١.

(٤) المحرّر الوجيز٥٤٩/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٠/٢، المسألة(الخامسة والسّتّون).

(٦) ينظر : جامع البيان ٤٩/١٤، والكشف والبيان ٣٧٠/٤، والهداية إلى بلوغ النّهاية ٢٨٧٣/٤، ولطائف الإشارات ٦٣٧/١، الكشّاف٢٢٢/٢، والمحرّر الوجيز٦٢٨/٢، ومفاتيح الغيب٥٠٣/١٥، والجامع لأحكام القرآن٤٣/٨.

(٧) ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٤١٧/١، وإعراب القرآن للنّحاس ١٠٣/٢، والتّبيان في إعراب القرآن ٦٣١/٢، ومشكل إعراب القرآن٣١٩/١، والكشّاف٢٢٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه٤٢٣/٢.

(٨) ينظر: الهداية إلى بلوغ النّهاية٢٨٧٣/٤.

(٩) معاني القرآن٤١٧/١.

(١٠) مشكل إعراب القرآن٣١٩/١.

(١١) الكشّاف٢٢٢/٢.

(١٢) لطائف الإشارات٦٣٧/١.

(١٣) المحرّر الوجيز٥٤٩/٢.

واعترضه أبو حيّان، إذ قال : (هذا ليسَ بجيّدٍ؛ لأنّ حَسْبُكَ ليس ممّا تكون الكافُ فيه في موضع نصبٍ بل هذه إضافةٌ صحيحةٌ ليست مِن نصبٍ، و (حَسْبُكَ) مبتدأٌ مضافٌ إلى الضّميرِ وليس مصدرًا ولا اسم فاعلٍ إلاّ إنْ قيلَ : إنَهُ عطْفٌ على التَّوهّمِ، كأنّه توهّم أنّه قيل: يَكْفِيكَ اللَّهُ أَوْ كَفَاكَ اللَّهُ)(١). لكن الّذي ذكره ابن عطيّة هو قول أكثر المفسّرين واللُّغويّين، كما مرَّ ذكره في التّوجيه الثّالث في هذه المسألة. فهذه الأوجه متفقة مع القاعدة وملازمة للصّحيح في معنى الآية، ولا تُعارِضُ أدلّةً شرعيّة، وإن وجد تقديم لبعضها على بعض من جهة الصّناعة كالّذي يقال في القول الأوّل بأنّه من العطف على الضّمير المجرور بدون إعادة الجارّ، وهو وإن كان جائزاً في أصحّ القولين لكنّه قليل وإعادة الجارّ أحسن وأفصح. والله تعالى أعلم.

رابعاً: توجيه لفظة(إذ)في قوله تعالى:{ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا... }(١).

قَبْلَ البَدء بذكر التّوجيهات أريد أن أذكر ما قاله العلماء في بيان معنى الآية . قال أبو جعفر : (وهذا إعلامٌ من الله أصحابَ رسوله -صلّى اللهُ عليه وسلّمَ- أنّه المتوكّل بنصر رسوله على أعداء دينه وإظهاره عليهم دونهم، -أعانوه أو لم يعينوه، - وتذكيرٌ منه لهم فعلَ ذلك به، وهو من العدد في قلّة، والعدوُّ في كثرة، فكيف به وهو من العدد في كثرة، والعدوُّ في قلّة؟ يقول لهم - جلّ ثناؤه-: إلاّ تنفروا، أيّها المؤمنون، مع رسولي إذا استنفركم فتنصروه، فالله ناصره ومعينه على عدوّه ومغنيه عنكم وعن معونتكم ونصرتكم؛ كما نصره -(إذْ أخرجه الّذين كفروا)، بالله من قريش من وطنه وداره-(ثاني اثنين) ، يقول: أَخْرَجُوه وهو أحد الاثنين، أي: واحد من الاثنين، وإنّما عنى - جلّ ثناؤه- بقوله: (ثاني اثنين) ، رسولَ الله -صلّى الله عليه وسلّم- وأبا بكر - رضي الله عنه-، لأنّهما كانا اللّذين خرجَا هاربين من قريش إذ همُّوا بقتل رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- واختفيا في الغار . يقول: إذ يقول رسول الله لصاحبه أبي بكر، (لا تحزن) ، وذلك أنّه خافَ من الطَّلَب أن يعلموا بمكانهما، فجزع من ذلك، فقال له رسول الله - صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ- :(لا تحزن)، لأنّ الله معنا واللهُ ناصرنا، فلن يعلم المشركون بنا ولن يصلوا إلينا . يقول -جلّ ثناؤه-: فقد نصره اللهُ على عدوِّهِ وهو بهذه الحال من الخوف وقلّة العدد، فكيف يخذله ويُحْوِجُه إليكم، وقد كثَّر الله أنصاره، وعَدَدَ جنودِه؟)(٢).

أمّا توجيه لفظة(إذْ) في قوله تعالة{إذ يقول}، فللعلماء فيها توجيهان:

التّوجيه الأوّل: أنّها بدل ثانٍ من (إذْ) الثّانية في قوله تعالى {إذ هما في الغار }، الّتي هي بدل من (إذْ) الأولى في قوله تعالى :{إذ أخرجه}. وهذا قول أكثر المفسّرين والنّحويّين(٣).

والّذي أريد تفصيله هنا ما قال به العلماء من تكرير البدل، فهل البدل يتكرّر؟ وهل يُخرّج عليه كلام الله تعالى؟.

أمّا البدل - وهذه تسمية البصريّين، والتّرجمة والتّبيين تسمية الأخفش، والتّكرير تسمية ابن كيسان (٢٩٩ هـ)، وهما من الكوفيين(٤)- فحقيقته أنّه يجري مجرى التّوكيد في التَّحقيق والتَّشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتّخصيص وهو في الكلام على أربعة أضرب بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنّسيان (٥)، زاد بعض النّحاة نوعاً خامساً؛ سمّاه: بدل الكلّ من البعض(٦).

وأمّا تعدّد الأبدال، أو تكرارها، فأغلب النّحويّين لا يجيزونه إذا كان المبدل منه واحد (١)، ومنهم

---

(١) البحر المحيط٥١٠/٤.

(١) سورة التّوبة من الآية: ٤٠.

(٢) جامع البيان٢٥٧/١٤.

(٣) ينظر:المُحْتَسب في تبين وجوه شواذّ القراءات ٢٩١/١، والكشّاف٢٥٩/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٠/١، ومفاتيح الغيب٤٩/١٦، والتّبيان في إعراب القرآن ٦٤٤/٢، وأنوار التّنزيل ٨١/٣، ومدارك التّنزيل ومدارك التّأويل ١١١/٢، والبحر المحيط٤٢١/٥، والدّر المصون٥٢/٦، والبرهان في علوم القرآن٤٦١/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضّرب٦١٩/٢، وشرح التّصريح١٩٠/٢.

(٥) ينظر: اللّمع في العربيّة٨٧/١، واللّباب في علل البناء والإعراب٤١٠/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع١٢٧/٢، وشرح التّصريح١٥٥/٢.

الزّمخشري[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيّان[١] والمرادي[٢]، إلاّ في بدل الإضراب، أو ما يسمّى ببدل البداء [٣]، أوبالبدل المعنويّ[٤] قال السّمين الحلبي : (أمّا بدلُ البداءِ عند مَن أثبتَه فقد تكرَّرت فيه الأَبدالُ . وأمَّا بدلُ كلّ مِن كلّ وبعضٍ مِن كلّ وبدلُ اشتمالٍ فلا نصَّ عن أحد من النّحويّين أعرفُه في جوازِ التَّكرارِ فيها أو منعِه)[٥]. ففي جوازه نَظَر، وليس في المَسألة نقل كذلك، قال أبو حيّان: (وهي مسألة لم أقف على كلام أحد فيها)[٦].

لذا اعترض ابنُ هشام على من وجه (إذْ) في قوله تعالى {إذ يقول}، على أنّها بدل ثان- وهو توجيه أغلب النّحويّين- إذ قال: (وقد اجتمعت الثَّلاثة في قوله تعالى {إِلَّا تَنْصُرُوه فَقَدْ نَصَرَه اللهُ إِذْ أَخْرَجَه الَّذين كفرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هما فِي الْغَارِ إِذْ يَقُول لصَاحبه لَا تحزن إِنّ اللهَ مَعنا} الأُوْلى: ظرف لـ(نصره)، والثّانية بدل منها والثّالثة: قيل: بدلٌ ثَانٍ، وقيل: ظرفٌ لـ(ثاني اثْنَيْن)، وفيهما وفي إبدال الثّانية نظر؛ لأنّ الزَّمن الثّاني والثّالث غير الأوّل فكيف يبدلان منهُ؟ ثمَّ لا يُعرف أَنّ البدل يتكرّر إلاّ في بدل الإضراب وهو ضعيف لا يحمل عليه التَّنزيل ومعنى {ثَانِي اثْنَيْنِ} واحد من اثنين فكيف يعمل في الظّرف وليس فيه معنى فعل وقد يُجَاب بأَنّ تقَاربَ الأزمنة ينزلها منزلَة المتّحدة أَشار إلى ذلك أبو الفتح في المُحتَسب[٧] والظّرف يتعلَّق بوهم الفعل وأيسر روائحه)[٨].

ووجه اعتراضه في أمرين:

أحدهما: أنّ الأزمنة تختلف بين زمن (إذْ) الأولى، وزمني (إذْ) الثّانية، والثّالثة. وقد أجاب عنه بما أجاب به ابن جنّي.

والآخر: أنّ تَكرار البدل لا يعرف إلاّ في بدل الإض راب، وبدل الإضراب ضعيف، والضّعيف لا يحمل عليه كتاب الله تعالى، وهذا الوجه عليه أكثر النّحويّين-كما أسلفت- وللخضريّ وجه حسن في عدم توجيه كلام الله على تَكرار البدل، إذ يقول : (لما فيه من التّهافت حيث يكون مقصوداً غير مقصود)[٩].

التّوجيه الثّاني: أنّها ظرف لـ(ثاني) في قوله تعالى :{ثاني اثنين}، وهو الاختيار الثّاني بعد البدل عند المفسّرين والنّحويّين [١٠].

وهذا الوجه هو الرّاجح عندي؛ للخروج من الخلاف الحاصل بين العلماء في توجيه هذه اللّفظة، ولاسيّما ما صرّح به قسم منهم من ضعْفه وقلّته، وعدم حمله في كتاب الله تعالى. والله تعالى أعلم.

خامساً: توجيه لفظة(كَمْ) في قوله تعالى:{كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ الْقُرُونِ}.

وردت لفظة(كَمْ) مسبوقة بالفعل المجزوم (يهدِ) مرتين:

---

(١) ينظر :الكشّاف ٢٥٩/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٢٧٤/٣، والبحر المحيط ٥٠١/٥، وتوضيح المقاصد ١٠٤٠/٢، والدّر المصون٦٥/١، وحاشية الخضريّ٤٦٠/١.

(٢) الكشّاف٣٩٣/٤.

(٣) شرح الكافية الشّافية١٢٧٧/٣.

(١) البحر المحيط١٥٠/١.

(٢) توضيح المقاصد١٠٤٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشّافية١٢٧٧/٣، توضيح المقاصد١٠٤٠/٢، وأوضح المسالك٣٦٧/٣.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن٤٦١/٢.

(٥) الدّر المصون٤٥٤/٩.

(٦) البحر المحيط١٥٠/١.

(٧) المحتسب٢٩٠/١.

(٨) مغني اللّبيب١١٦/١.

(٩) حاشية الحضري١٨/١.

(١٠) ينظر : الكشّاف ٢٥٩/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٢٧٤/٣، والبحر المحيط ٥٠١/٥، وتوضيح المقاصد ١٠٤٠/٢، والدّر المصون٦٥/١، وحاشية الخضري٤٦٠/١.

إحداهما: في سورة طه في قوله تعالى: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُوْلِي النُّهَى }[(١)].

والأخرى: في سورة السّجدة في قوله تعالى :{أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ}[(١)].

بيان المعنى العام:

قال أبو جعفر : (يقول تعالى ذِكْرُه لنبيّه محمّد - صلّى الله عليه وسلّم- : أفلم يهدِ لقومك المشركين بالله، ومعنى يهدِ : يبيّن. يقول: أفلم يبيّن لهم كثرةَ ما أهلكنا قبلهم من الأمم الّتي سلكت قبلها الّتي يمشون في مساكنهم ودورهم، ويرون آثار عقوباتنا الّتي أحللناها بهم سوء مغبة ما هم عليه مقيمون من الكفر بآياتنا، ويتعظوا بهم، ويعتبروا، وينيبوا إلى الإذعان، ويؤمنوا بالله ورسوله، خوفاً أن يصيبهم بكفرهم بالله مثل ما أصابهم)[(٢)].

وأمّا توجيه(كَمْ) في الآيتين، فللعلماء فيها توجيهان:

التّوجيه الأوّل: أنّها خبريّة، فيكون موضعها نصباً مفعولاً به لـ (أهلكنا) مقدَّماً عليه. وهذا قول أغلب المفسّرين [(٣)] والنّحويّين [(٤)]. وللفرّاء في كتابه معاني القرآن قولان:

أحدهما: ما ذكره في توجيه (كم) في سورة طه، إذ ألزمها توجيهاً واحداً وهو كونها في موضع نصب، إذ قال: (و (كم) في موضع نصب لا يكون غيره)[(٥)].

والثّاني: ما ذكره في توجيه(كم) في سورة السّجدة، إذ ذكر فيها قولين اثنين، إذ قال : ((كَمْ) في موضع رفع بـ (يَهْدِ) كأنّك قلت: أولم تهدهم القرون الهالكة ...وقد يكون (كَمْ) في موضع نصب بـ (أهلكنا))[(٦)]. لذا القول- في موضع نصب- ليس للبصريّين فحسب، بل هو للكوفيّين أيضاً، وأمّا قول مكّي القيسيّ : (والعامل في (كَمْ) النّاصب لهَا عند البصريّين (أهلكنا))[(٧)]. ففيه نظر.

التّوجيه الثّاني: أنّها في موضع رفع فاعل للفعل (يَهْدِ). وهو الوجه الأوّل الّذي ذكره الفرّاء، كما بيّنته.

ونسب ابنُ هشام الأنصاريُّ هذا القولَ لابن عُصْفُور، ولم أقف عليه، إذ قال - في أثناء حديثه عن الجهة السّادسة- : (ومِنَ الوهم في الأوّل قولُ ابن عُصفُور في {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا } إنّ (كَمْ) فَاعل (يَهْدِ))[(٨)]. وذكر في موضع آخر أنّه ا لغة رديئة حكاها الأخفش[(٩)]. واعترض النّحاة على هذا القول، فمنهم من لم يجوّزه ألبتّة [(١٠)]، ومنهم من خطّأه[(١١)]، ومنهم من جعله نقضاً لأصول النّحويّين[(١٢)]، ومنهم من جعله غلطاً[(١)]. والأقوى من هذا كلّه من جعله خطأً عظيماً؛ لا يجوز في كتاب الله - عزّ وجلّ- وهو قول ابن هشام، إذ قال : (وقوله: إنّ ذلك جاء على لُغَة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنّه يقول : مَلَكْتُ كَمْ

---

(١) الآية: ١٢٨.

(١) الآية:٢٦.

(٢) جامع البيان١٨/٣٩٧.

(٣) ينظر: جامع البيان٢٠/١٩٥، والهداية إلى بلوغ النّهاية٩/٥٧٧٢، والجامع لأحكام القرآن١١/٢٦٠، والبحر المحيط٧/٣٩٦، والدّر المصون٨/١١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٢/١٩٥، ومعاني القرآن وإعرابه٣/٣٧٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٦١، وإعراب القرآن للنّحاس٣/٤٢، ومشكل إعراب القرآن٢/٤٧٤، والتّبيان في إعراب القرآن٢/٩٠٧، ومغني اللّبيب١/٢٤٤.

(٥) ٢/١٩٥.

(٦) معاني القرآن٢/٣٣٣.

(٧) مشكل إعراب القرآن٢/٥٧٠.

(٨) مغني اللّبيب١/٧٦٨.

(٩) مغني اللّبيب١/٢٤٤.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه٤/٢١٠.

(١١) ينظر: إعراب القرآن للنّحاس٣/٤٢.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن٢/٤٧٤.

عبيدٍ، فيخرجها عَن الصّدريّة خطأٌ عَظِيم؛ إذْ خرّج كلامَ الله سبحانه على هذه اللُغة)[1]، وفي موضع آخر قال : (قلت: قد اعترف برداءتها فتخريج التَّنزيل عليها بعد ذلك رداء﴾[2]. والّذي أراه أنّ(كَمْ) في وضع نصب، وهذا قول الأوائل من البصريّين والكوفيّين؛ والتّوجيه الثّاني -كون (كَمْ) في موضع رفع فاعل- مردودٌ؛ لأَنّ (كَمْ) لا يعمل فيها ما قبلها لأنّها في الخبر بمنزلتها في الاستفهام لها صدر الكلام فلا يعمل فيها ما قبلها كما لا يعمل في الاستفهام ما قبله . وقوله:(ملكتُ كَمْ عبيدٍ) لغة رديئة، كما اعترف الأخفش بذلك؛ وكتابُ الله لا يُخرَّج على اللّغة الرّديئة. والله تعالى أعلم.

سادساً: توجيه لفظة (اختلاف) في قوله تعالى :{وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ *وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }[3].

قال أبو جعفر الطّبري في تفسير هاتين الآيتين: يقول تعالى ذكره: وفي خلق الله إيّاكم أيّها النّاس، وخلقه ما تفرّق في الأرض من دابّة تدّب عليها من غير جنسكم (آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) يعني : حججاً وأدلّة لقوم يوقنون بحقائق الأشياء، فيقرّون بها، ويعلمون صحّتها... (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) أيّها النّاس، وتعاقبهما عليكم، هذا بظلمته وسواده وهذا بنوره وضيائه (وَمَا أَنزلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ) وهو الغيث الّذي به تخرج الأرض أرزاق العباد وأقواتهم، وإحيائه الأرض بعد موتها : يقول: فأنبت ما أنزل من السّماء من الغيث ميت الأرض، حتّى اهتزّت ب النّبات والزّرع من بعد موتها، يعني : من بعد جدوبها وقحوطها ومصيرها دائرة لا نبت فيها ولا زرع . وقوله (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ) يقول: وفي تصريفه الرّياح لكم شمالاً مرّة، وجنوباً أخرى، وصبًّا أحياناً، ودبوراً أخرى لمنافعكم ...وقوله (آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) يقول تعالى ذكره : في ذلك أدلّة وحجج لله على خلقه، لقوم يعقلون عن الله حججه، ويفهمون عنه ما وعظهم به من الآيات والعبر)[4].

أمّا توجيه لفظة (اختلافِ) في الآية الثّانية الّتي حملت الرّقم (٥)، فقد تكلَّم العلماء فيها كلاماً كثيراً، ووجّهوها توجيهين، وإليك تفصيل المسألة:

التوجيه الأوّل: أن يكونَ (اختلافِ اللّيلِ) مجروراً بـ(في) مضمرةً، ويؤيده قراءة عبد الله بن مسعود :(وفي اختلاف)[5]، وإنّما حُذِفَتْ لتقدُّم ذكرها مرّتين، وهو قول أكثر النّحويّين [6] وبه قال سيبويه، ولم يصرّح به في توجيه الآية بل ذكره في توجيه قولهم: ما كلُّ سوداء تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ [7]، إذ قال: (وإن شئتَ نصبتَ شحمةً . وبيضاءُ في موضع جرّ، كأنّك أظهرتَ (كلَّ) فقلتَ: ولا كلُّ بيضاءَ)[8]. وقوله في توجيه قول الشّاعر أبي داود:

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا[9])[10] ،أي: وكلّ نار.

لكنّ الزّمخشريَّ -وهو مؤيِّدٌ لما ذهب إليه سيبويه- وضّح توجيه الآية عند سيبويه، وذكر أنّ (اختلاف) في الآية عند سيبويه مجرورة بـ(في) مضمرة، إذ قال: (فإن قلتَ : العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديدٌ لا مقال فيه . وقد أباه سيبويه، فما وجه تخريج الآية عنده ؟ قلت : فيه وجهان عنده:-

أحدهما: أن يكون على إضمار (في)، والّذي حسّنه تقدّم ذكره في الآيتين [1] قبلها . ويعضده قراءة ابن مسعود. والثّاني: أن ينتصب (آياتٍ) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التّكرير)[1]. فأصاحب هذا الرّأي لا

---

(١) مغني اللّبيب١/٢٤٤.

(٢) مغني اللّبيب١/٧٦٨.

(٣) سورة الجاثية،الآيتان: ٤و٥.

(٤) جامع البيان٢٢/٥٩، و٦١.

(٥) ينظر: مختصر ابن خالويه:١٣٨، ومعاني القرآن للفراء٣/٤٥، والكشّاف٣/١١٢.

(٦) ينظر: سيبويه١/٦١، والمقتضب٤/١٩٥، والأصول في النّحو٢/٧٣، واللّباب في علل البناء والإعراب١/٤٣٣.

(٧) وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجمل حديثه: أن عامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلبة، فجعل يخنقه لأنه أخذ مال أبيه. فقال قيس: يابن أخي دعني فإن الشيخ متأوه فذهب قوله مثلا. ثم قال: ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة. يعني أنه وإن أشبه أباه خَلقا فلم يشبهه خُلُقا، فذهب قوله مثلا يضرب في موضع التهمة.

(٨) سيبويه١/٦١.

(٩) ديوانه: ٣٥٣.

(١٠) سيبويه١/٦١، و٢/٣٨٣.

(١) وهما الآيتان(٣)، و(٤) في قوله تعالى :{ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ)، و(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ

يجيزون العطف على معمولي عاملين . وبه قال أبو البركات بن الأنباريّ الّذي أبعد العطف في هذه الآية على عاملين، وقدّر (في) محذوفة، وإنّما سوّغ هذا التّقديرَ لتقدّم ذكرها في موضعين، إذ قال : ((واختلاف اللّيل)، وتقديره: وفي اختلاف اللّيل، وإنّما حذفت (في) ههنا لتقدّم ذكرها في موضعين قبلها، وهما قوله تعالى :{ إنّ في خلق السّماوات والأرض }، والثّاني:{ وفي خَلْقكم}؛ فلمّا تقدّم ذكرها مرّتين، حذفت في الثّالث، ولو لم يقدّر هذا الحذف، لكنت قد عطفت بالواو على عاملين مختلفين، وهما (إنّ وفي)، وذلك لا يجوز عند البصر يّن ما عدا الأخفش، فإنّه أجاز العطف في الآية وغيرها على عاملين، وأجاز أن يقال: إنّ في الدّار زيداً والقصر عمْراً، فيعطف بالواو عمْراً على زيد، والقصر على الدّار، فيقيم الواو مقام عاملين، وهما (إنّ وفي)، وجميع البصريّين على خلافه لضعفه، لأنّ قصارى الواو أن تقوم مقام عامل واحد، وفي جواز قيامها مقام عامل واحد خلافٌ، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين؟!)[٢].

التوجيه الثّاني: أنّ (اختلافِ) معطوفةٌ على المجرورِ بـ (في)، و(آياتٍ)، على المنصوبِ بـ(إنَّ)، وهذا ما يسمّى في اصطلاح أهل اللّغة بالعطف على عاملينِ [٣]، أو بالعطف على معمولي عاملين [٤]. وحقيقة المسألة [٥] أن تعطف بحرف واحد، معمولين، مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متّفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين، نحو : إنّ زيداً ضرب عمراً، وبكراً خالداً، وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي ع املين مختلفين، وقولك : إنّ زيداً ضرب غلامه وبكراً أخوه، عطف مختلفي الإعراب، ولا يعطف المعمولان على عاملين، بل على معموليهما . وموقف العلماء من هذه المسألة على ثلاثة مذاهب[٦]:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو قول الكسائيّ، والأخفش[٧]، ومعهم ابن هشام الأنصاري[٨].

والثّاني: المنعُ مطلقاً، وهو مذهبُ أكثر النّحويّين، منهم سيبويه[٩]، والفرّاء[١٠]، والمبرّد[١]، وابن السّرّاج[٢]، والزّمخشري[٣].

والثّالث: التّفصيل بين أن يتقدَّم الجارُّ نحو : في الدَّار زيدٌ، والحجرة عمرو، فيجوز، أو لا، فيمتنع نحو : إنّ زيداً في الدَّار، وعمراً في القصر، أي: وإنَّ عَمْراً في القصر، وهو قول ابن الحاجب، والأعلم الشّنتمري [٤]. ومع أنّ المسألة فيها خلاف إلاّ أنّ أغلب النّحويين لا يجيزون تخريج كلام الله على العطف على معمولي عاملين؛ فهو غير مسموع من العرب، ومخالف لأقيستهم؛ قال ابن السّرّاج : (العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب)[٥]؛ لأنّ حرف العطف نائب عن

يُوقِنُونَ}.

(١) الكشّاف٢٨٨/٤.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن٣٦٣/٢، و٣٦٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٤٥/٣، المقتضب١٩٥/٤، والأصول في النّحو٧٣/٢، شرح الكافية الشّافية ١٢٤٢/٣، وشرح الرّضي على الكافية٣٤٤/٢.

(٤) ينظر: مغني اللّبيب٨٥٧/١.

(٥) ينظر: الأصول في النّحو٦٩/٢.

(٦) ينظر : الهداية إلى بلوغ النّهاية ٦٧٧٠/١٠، والمقتضب ١٩٥/٤، والكشّاف ٢٨٤/٤، والبحر المحيط ٤١٢/٩، وإعراب القرآن للنحاس٩٢/٤.

(٧) ينظر: الهداية ٦٧٧٠/١٠،وإعراب القرآن للنّحاس ٩٣/٤، وحجّة القراءات: ٦٥٨، والكشّاف٢٨٤/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن٣٦٤/٢.

(٨) مغني اللّبيب٦٣٤/١.

(٩) سيبويه٣٨٣/٢.

(١٠) معاني القرآن٤٥/٣.

(١) المقتضب١٩٥/٤.

(٢) الأصول في النّحو ٧٣/٢.

(٣) ينظر: الهداية٦٧٧٠/١٠،وإعراب القرآن للنّحاس٩٣/٤، وحجّة القراءات/٦٥٨، والكشّاف٢٨٤/٤.

(٤) ينظر: شرح الرّضي على الكافية٣٤٥/٢.

(٥) الأصول في النّحو٧٥/٢.

العامل وليس من قوته أن ينوب عن اثنين فلذلك لا يصحّ إظهارهما بعده، وأنّه لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر ولجاز أن يتقدّم المرفوع على المجرور، (ولو كان الّذي أجاز العطف على عاملين، أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو: إنَّ في الدّار زيدًا والمسجدَ عمرًا، و (عمرٌو) غيرُ (زيدٍ) لكان ذلك له شاهدًا على أنّه إنْ حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعًا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله - عزّ وجلّ- عليه)[1]. والّذي أراه أنّ العطف على معمو لي عاملين في كتاب الله قليل، لذا لم يخرّج العلماء الأوائل مثل الخليل، وسيبويه، من البصريّين، والكسائيّ والفرّاء، من الكوفيين، آيةً في كتاب الله على العطف على معمولي عاملين،، وإن وجد في غير كلام الله، يقبل على رأي من أثبته وهم قليل. والله تعالى أعلم.

المبحث الثّالث

ما وجه في كتاب الله على الشّاذ

أوّلاً: توجيه لفظة(زوجُك) في قوله تعالى: {... اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ...}.

وردت هذه اللّفظةُ مرّتين، إحداهما: في سورة البقرة، في قوله تعالى :{وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ }[2].

والأخرى: في سورة الأعراف، في قوله تعالى :{وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـ ذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ}[1].

بيان المعنى العام:

قال ابن كثير : (يقول اللَّهُ تعالى إخبارًا عمَّا أكرم به آدمَ : بعد أن أمر الملائكةَ بالسُّجود له، فسجدوا إلاّ إبليسَ : إنّه أباحه الجنّةَ يسكنُ منها حيث يشاء، ويأكل منها ما شاء رغدًا، أي: هنيئًا واسعًا طيّبًا)[2].

أمّا توجيه لفظة(زوجك) في هاتين الآيتين، فللعلماء فيها توجيهان:

التّوجيه الأوّل : أنّها معطوفة على الضّمير المستتر وجوبا في الفعل (اسْكُن). وهذا قول سيبويه [3]، وأغلب المفسِّرين [4] والنّحويّين[5]. والّذي سوّغ هذا التّوجيه، وجود الضّمير المؤكِّد وهو (أنت)، والمسألة فيها خلاف بين البصريّين والكوفيّين [6].

قال سيبويه : (أمّا المعطوف فكقولك : رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدُ الله، كأنّك قلت : افعلوا أنتم وعبدُ الله، لأنَّ المضمر فى النيّة مرفوع، فهو يَجري مجرى المضمر الّذي يبين علامتُه فى الفعل . فإن قلت: رُوَيْدَكم وعبدُ الله، فهو أيضاً رفعٌ وفيه قُبْحٌ، لأنَّك لو قلت: اذهبْ وعبدُ الله كان فيه قُبحٌ، فإذا قلت : اذهبْ أنت وعبدُ الله، حسُنَ . ومثل ذلك فى القرآن :{ فَاَذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰاتِلاَ }، و{اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنّةَ})[7].

التّوجيه الثّاني: أنّها فاعل لفعل محذوف دلّ عليه قبله وهو(اسْكُن) والتّقدير: وليسكنْ زوجُك، فالعطف هنا عطف جملة على جملة . وهو قول ابن عمرون [8]، وابن مالك [9]، وتبعه المراديّ [10]، والأُشموني [1]. قال ابن مالك : (فلو كان ما بعد

---

(١) شرح الرّضي على الكافية٢/٧٣.

(٢) الآية:٣٥.

(١) الآية:١٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/٢٣٣.

(٣) الكتاب١/٣٧٨.

(٤) ينظر: الكشّاف١/١٥٦، ومفاتيح الغيب٣/٤٥١، والجامع لأحكام القرآن ١/٢٩٨، وأنوار التّنزيل ١/٧٢، والبحر المحيط ١/٢٥٢، والدّر المصون١/٢٧٩.

(٥) ينظر : الكتاب ١/٣٨٧، والمقتضب ٣/٢١٠، واللّمع في العربيّة :٩٦، والتّبيان في إعراب القرآن ١/٥٢، وشرح جمل الزّجّاجي١/١٩٩.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٣٨٩،المسألة(٦٦).

(٧) الكتاب١/٢٤٧.

(٨) ينظر: البرهان في علوم القرآن٤/١٠٧.

(٩) شرح التّسهيل٣/٢٢٩.

(١٠) توضيح المقاصد٢/١٠٢٥.

العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى م ا يصلح لمباشرته أُضمر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف، وجعل من عطف الجمل، نحو:{اسكنْ انتَ وزوجُك الجنَّة}، و{اذهبْ أنتَ وربُّك }، فـ(زوجك وربّك) مرفوعان بـ(ليسكن) و(ليذهب) مضمرين مدلول عليهما بـ(اسكن واذهب))[٢]. ثمّ بيّن العلّة المحوجة لهذا التّقدير؛ فقا ل: (والمحوج إلى هذا التّقدير أنّ فعل الأمر لا يرفع إلاّ ضمير المأمور المخاطب، لكنّه وإن لم يكن صالحاً لرفع غيره فهو صالح للدَّلالة على ما يرفعه)[٣]. وأيّد ابنُ هشام ما ذهب إليه ابنُ مالك، ووهّم النّحويّين الّذين قالوا : إنّ (زوجك) في الآية عطف على الضّمير المستتر في الفعل(اسكن)، إذ قال: (ومِن الوهم قول النَّحويّين في نَحو : {اسْكُن أَنْت وزوجُك الجنَّة } إنّ العطف على الضَّمير المستتر، وقد رَدّ ذلك ابنُ مالك وجعله من عطف الجمل، والأصل: ولتسكن زوجك وكذا قال في {لا نَخْلُفُه نَحنُ وَلَا أَنْتَ} إنّ التَّقْدِير: ولا تخلفه أنت؛ لأَنّ مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي النّون لا يكون غير ضمير المتكلّم)[١]. والّذي أراه أنّ توجيه لفظة (زوجُك) في قوله تعالى {اسْكُن أنتَ وزوجُكَ }، معطوفة على الضّمير المستتر في الفعل (اسْكُن)، لأنّه لو سلّمنا بما قال به ابنُ مالك ومن تبعه، لقدَّرنا تقديرات لا حاجة لنا بها في التّقدير الأوّل، وتقديرهم فيه حذف فعل الأمر ولام الأمر وهو شاذّ، قال الصبّان : (فلا حاجة لما قيل : إنّه فاعل لمحذوف أي : وليسكن زوجك الجنة، على أنّه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شا ذّ)[٢]. فلشذوذه لا يحسن حمل التّنزيل عليه . قال الشّيخ خالد الأزهريّ : (ولو سلّم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر شاذّ، فلا يحسن تخريج التّنزيل عليه)[٣]. والله تعالى أعلم.

ثانياً: توجيه لفظة(مِنْ)، في قوله تعالى:{مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }[٤].

بيان المعنى العام:

قال الطّبريّ : (يعني جلّ ثناؤه بقوله : {ما ننسخ من آية } : ما ننقل من حكم آية، إلى غيره فنبدّله ونغيّره . وذلك أن يحوّل الحلال حراماً، والحرام حلالاً والمباح محظوراً، والمحظور مباحاً. ولا يكون ذلك إلاّ في الأمر والنّهي، والحظر والإطلاق، والمنع والإباحة. فأمّا الأخبار، فلا يكون فيها ناسخ ولا منسوخ.

وأصل (النّسخ)، من :نسخ الكتاب، وهو نقله من نسخة إلى أخرى غيرها . فكذلك معنى (نسخ)، الحكم إلى غيره، إنّما هو تحويله ونقل عبارته عنه إلى غيرها. فإذا كان ذلك معنى نسخ الآية، فسواء - إذا نسخ حكمها فغيّر وبدّل فرضها، ونقل فرض العباد عن اللّازم كان لهم بها -أأُقر خطها فترك، أو محي أثرها، فعفّي ونسي- إذ هي حينئذ في كلتا حالتيها منسوخة، والحكم الحادث المبدل به الحكم الأول، والمنقول إليه فرض العباد، هو الناسخ . يقال منه: نسخ الله آية كذا وكذا ينسخه نسخاً، و (النُّسخة)، الاسم)[٥].

أمّا توجيه (مِنْ) في قوله تعالى:{مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ...}، فللعلماء فيها ثلاثة توجيهات:

التّوجيه الأوّل: أنّها للتّبعيض، والمعنى: أيّ شيء من الآيات. قاله أبو حيّان، وخرّج عليه كلّ ما جاء على هذا النّحو في القرآن الكريم وكلام العرب، إذ قال: (مِنْ: هنا للتّبعيض، و (آيَةٌ) مفردٌ وقعَ موقعَ الجمع، ... والمعنى: أَيَّ شَّيءٍ من الآياتِ . وكذلك ما جاء من هذا النّحو في القرآن، وفي كلام العرب تخريجُ هُ هكذا، نحو قوله:{ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ }[٦]، {وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ}[٧]، وقولهم: مَنْ يَضْرِبْ مِنْ رَجُلٍ أَضْرِبْه)[١].

---

(١) شرح الأُشموني٢/٤٠٥.
(٢) شرح التَسهيل٣/٢٢٩.
(٣) المصدر نفسه.
(١) مغني اللّبيب١/٧٥٤.
(٢) حاشية الصَبّان٢/٢٠٤.
(٣) شرح التّصريح٢/١٨٧.
(٤) سورة البقرة الآية:١٠٦.
(٥) جامع البيان٢/٤٧٢.
(٦) سورة فاطر من الآية: ٢.
(٧) سورة النّحل من الآية: ٥٣.

وتبعه السّمينُ الحلبيّ[٢]، وسراج الدّين الحنبليّ[٣].

التّوجيه الثّاني: أنّها لبيان الجنس، قاله مجد الدّين الفيروزآبادي(٨١٧هـ)، وذكر أنّها كثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما)، إذ قال: (وكثيرًا ما تقع بعد (ما) و(مهما). وهما بها أَولى؛ لإفراط إبهامهما نحو :{مَّا يَفْتَحِ الله لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا }، {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ}، {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ }[٤]. ومن وقوعها بعد غيرهما {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ }[١] ، {وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِّن سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ }[٢] ، ونحو : {فاجتنبوا الرجس مِنَ الأوثان }[٣])[٤] وتبعه ابن هشام الأنصاريُّ[٥]. والحقيقة أنّ الفرق بينهما- أي:بين التّبعيضيّة، والجنسيّة- يكاد يكون غير واضح، وكثيراً ما يكون التّقارب بينهما، قال المالقيُّ في كتابه رصف المباني : (وكثيراً ما تقرب الّتي للتّبعيض من الّتي لبيان الجنس، حتّى لا يُفرّق بينهما إلاّ بمعنى خفيّ، وهو أ نّ الّتي للتّبعيض تقدّر بـ(بعض)، والّتي لبيان الجنس تقدّر بتخصيص الشّيء دون غيره)[٦].

التّوجيه الثّالث : أنّها زائدة، وهو قول مكّي القيسي، و (آية) منصوب بـ(ننسخ)[٧]، واختار أبو البقاء وجهاً آخر، وهو أنَّ (مَا) شرطيّةٌ جازمة لـ (نَنْسَخْ)، ولكنَّها واقعةٌ موقعَ المصدرِ، و (آيةٍ)، هو المفعولُ به، و (مِن)، زائدة، والتّقديرُ : أيّ نَسْخٍ نَنْسَخ آيةً[٨]، وقد رَدَّ أبو حيّان هذا القولَ بأمرين[٩]:

أحدُهما: أنَّه يلزمُ خُلُوُّ جملةِ الجزاءِ من ضميرٍ يعودُ على اسم الشرط وهو غير جائزٍ.

والثّاني: أنَّ (مِنْ)، لا تُزاد في الموجب، والشّرط موجبٌ، وهذا فيه خلافٌ لبعض البصريّين أجازَ زيادتَها في الشّرطِ لأنّه يُشْبِه النّفيَ، ولكنّه خلافٌ ضعيفٌ[١٠].

وجوّز أبو البقاء زيادتها في توجيه آخر، وفيه أنّ (آية)، ليس منصوباً على المفعوليّة، بل منصوب على الحال، إذ قال : (ويجوز أن تكون زائدةً، و(آيَةٌ) حالاً، والمعنى: أيُّ شيءٍ ننسخُ قليلاً أو كثيرًا. وقد جاءت الآيَةُ حالاً في قوله تعالى: {هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً}[١١])[١٢]. ولم يلق هذا التّوجيه قبولاً من قبل علماء النّحو، فردّه أبو حيّان، إذ قال: (وهذا فاسدٌ لأنّ، الحالَ لا يُجِ رّ بـ(مِنْ))[١٣]. وتبعه السّمين الحلبيّ[١٤]. وردّه ابن هشام، واعتبره شاذّاً وأنّه تنظير بما لا يناسب الآية، إذ قال : (وأمّا قول أبي البقاء في {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَة} إنّه يجوز كون آية حالاً و (مِن) زائدة كما جاءت آية حالاً في {هَذِه نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَة} والمعنى: أيّ شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، ففيه تخريج التّنزيل على شيء إن ثبت فهو شاذّ أعني زيادة (مِن) في الحال وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً والتّنظير بما لا يناسب، فإنّ (آيَة)في {هَذِه نَاقَة الله لكم آيَة }، بمعنى علامة، لا

---

(١) البحر المحيط١/٥٤٩.

(٢) الدّر المصون٢/٥٥.

(٣) اللّباب في علوم الكتاب٢/٣٦٧.

(٤) سورة الأعراف من الآية: ١٣٢.

(١) سورة الحج من الآية: ٢٣.

(٢) سورة الكهف من الآية: ٣١.

(٣) سورة الحج من الآية: ٣٠.

(٤) بصائر ذوي التمييز٤/٥٣١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب١/٤٢٤.

(٦) رصف المباني: ٣٢٣.

(٧) مشكل إعراب القرآن١/١٠٨.

(٨) التّبيان١/١٠٢.

(٩) البحر المحيط١/٥٥٠.

(١٠) ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١، وشرح الكافية الشّافية ٧٩٨/٢، وشرح التّسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، وتوضيح المقاصد للمراديّ١/٤٣٢،

(١١) سورة الأعراف من الآية: ٧٣.

(١٢) التّبيان١/١٠٢.

(١٣) البحر المحيط١/٥٤٩.

(١٤) الدّر المصون٢/٥٧.

واحدة الآي، وتفسير اللَّفظ بما لا يحتمله هو قوله قليلاً او كثيراً، وإنّما ذلك مستفاد من اسم الشَّرط لعمومه لا من (آية))[١].

وذكر أبو البقاء وجهاً ثالثاً، وهو كون (مِن) زائدة، و(آية) تمييز لـ(ما)، إذ قال:(و(مِنْ آيَةٍ) : في موضع نصبٍ على التّمييز، والمميَّزُ: (مَا)، والتّقديرُ: أيُّ شَيءٍ نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ)[١].

ولا يَحسُنُ هنا أن يقدّرَ: أيُّ آيَةٍ نَنْسَخْ، لأنّك لا تجمعُ بينَ (آيَةٍ) وبين المميِّزِ بـ(آيَةٍ). لا تقول: أيَّ آيةٍ نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ، ولا أيُّ رَجُلٍ يَضْرِبْ مِنْ رَجُلٍ أَضْرِبْه[٢].

والّذي أراه أنّ التّوجيه الأوّل في كون (مِن) للتّبعيض هو الرّاجح، والتوجيه الثّاني كونها لبيان الجنس، أراه مرجوحاً، وأنّ ما قيل في زيادة (مِنْ) لا يستقيم مع الأصول والضّوابط النّحوية، وإن ثبت فلا يقاس عليه وقد عُدّ من الشّواذّ والشّاذّ لا يخرّج عليه كتاب الله جلّ وعلا. والله تعالى أعلم

ثالثاً: توجيه فاعل(تبيّن) في قوله تعالى:{... فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[٣].

بيان المعنى العام للآية:

ذكر الطّبريُّ(٣١٠هـ) في تفسيره أنّ عُزيراً لمّا اتّضح له عيانًا ما كان مستنكرًا من قدرة الله وعظمته في قوله:{...أَنّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا}، رأى ذلك عنده قبل عيانه، {...قال: أعلم...}، الآن بعد المعاينة والإيضاح والبيان، {...أنّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ})[٤]. وقال ابن عطية: (أي: قال هو: أنا أعلم أنّ الله ع لى كلِّ شيء قدير . وهذا عندي ليس بإقرار بما كان قبلُ يُنكره -كما زعم الطّبريُّ- بل هو قول بعثه الاعتبار كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئاً غريباً من قدرة الله : الله لا إله إلاّ هو، ونحو هذا)[٥].وهذا ما ذهب إليه الرّازيُّ(٦٠٦هـ) في تفسيره إذ قال: (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ، وهذا راجعٌ إلى ما تَقَدَّمَ ذكرُهُ مِن قوله: أَنَّى يُحْيِي هذهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِها، والمعنى : فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ وُقُوعُ مَا كَانَ يستبعدُ وُقُوعَهُ ...قَالَ: أَعلمُ أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، وتأويلُهُ: أَنِّي قد علمتُ مُشاهدَةَ ما كنتُ أَعلَمُهُ قَبلَ ذلكَ الاستدلالِ)[٦].

ومن المعلوم أنّ (تبيّن)، فعل ماضٍ مبنيٌ على الفتح، ولا بدّ لهذا الفعل من فاعل مذكور أو مقدّر يفسِّره سياق الكلام . وللعلماء فيه توجيهان:[٧]

التّوجيه الأوّل: أنّه مضمرٌ يُفَسِّره سياقُ الكلام، والمفسَّر فيه تقديران، الأوّل: تقديرُهُ: فلمَّا تبيَّن له كيفيةُ الإحياء الّتي استقرّ بها[٨].

والتّقدير الثّاني: لمَّا تبيَّن له ما أَشكل عليه، يعني من أَمر إحياء الموتى. والأوّلُ أَوْلَى؛ لأنَّ قوّة الكلامِ تَدلُ عليه بخلافِ الثّاني[٩]، قال أبو حيّان : (وقدَّره الزَّمَخشَرِيُّ : فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَشكَلَ عليهِ، يَعنِي أَمرَ إِحيَاءِ الْمَوتَى، وَيَنبَغِي أَن يُحمَلَ عَلَى أَنَّهُ تفسِيرُ مَعنًى، وتفسيرُ الإعراب أَن يُقدِّرَ مُضمرًا يَعودُ على كيفيَّةِ الإحيَاءِ الَّتي استغربَهَا بعدَ الموتِ)[١٠].

التّوجيه الثّاني : أن تكونَ المسألةُ من بابِ التّنازع، عند البصريين [١]، أو الإعمال عند الكوفيين [٢]، يعني أنّ الفعل (تَبَيَّن)، يطلُبُ فاعلاً، و (أَعلَمُ) يطلبُ مفعولاً، وجملة {أَنَّ اللهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، تصلُح أن تكونَ فاعلاً لـ(تبيَّن)، ومفعولاً لـ(أعلَمُ).

---

(١) مغني اللّبيب١/٤٢٧.

(١) التبيان١/١٠٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط١/٥٤٩.

(٣) سورة البقرة من الآية:٢٥٩.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن ٥/٤٨١.

(٥) المحرّر الوجيز١/٣٥١.

(٦) مفاتيح الغيب-التّفسير الكبير- ٧/٣٣.

(٧) ينظر: الكشّاف١/٣٠٨، والبحر المحيط٢/٦٤٠، والدّر المصون٢/٥٦٨، اللّباب في علوم الكتاب٤/٣٦٢.

(٨) ينظر: جامع البيان ٥/٤٨١، أنوار التّنزيل١/١٥٦، المحرّر الوجيز١/٣٥١، والبحر المحيط٢/٦٤٠.

(٩) ينظر: الدّر المصون٢/٥٦٨.

(١٠) البحر المحيط٢/٦٤١.

وهذا القول قال به الزّمخشريّ، والبيضاويّ[٣] والخطيب الشِّربيني[٤]، وهو عندهم مقدّم على القول الأوّل، قال الزّمخشريّ: (وفاعل (تَبَيَّنَ)، مضمر تقديره: فلمّا تبيّن له أنّ اللَّهَ على كلّ شيءٍ قديرٌ، قال : أعلمُ أَنَّ اللَّهَ على كُلِّ شيءٍ قَ دِيرٌ، فحذف الأوّل لدلالة الثّاني عليه، كما في قولهم: ضَرَبني وضَرَبتُ زيداً. ويجوز: فلما تبيّن له ما أشكل عليه، يعني: أمر إحياء الموتى)[٥]، فجعل التّقدير الأوّل من باب التّنازع، وحقيقته أن يتقدّم فعلان متصرّفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرّف واسم يشبهه، ويتأخّر عنهما معمول غير سببيٍّ مرفوعٌ، وهو مطلوب لكلٍّ منهما من حيث المعنى [٦]. والعامل عند البصريّن الفعلُ الثّاني، وعند الكوفيّن الأوّل[٧].

والقول الأوّل عليه أكثر النّحويّن وبه صرّحوا، وردّوا الثّاني للأسبابِ الآتية:

١ - أنّ هذا التّقدير في هذه الآية ليس من باب الإعمال؛ لأنّ العامِلينِ في هذا البابِ لا بُدَّ لهما من الارتباط إمَّا بعاطف كما في: قاما وَقعدَ أَخَوَاك، أو عمل أولهمَا في ثَانِيهمَا، نحو قوله تعالى :{وَأَنّه كَانَ يَقُول سفيهُنا على اللهِ شَطَطَاً}[٨]، وقوله تعالى:{وَأَنَّهُمْ ظنُّوا لَـمَا ظننتم أَن لن يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً }[٩]، أو كون ثانيهما جوابا للأوّلِ، إمَّا جوابيّة الشَّرط نحو قوله تعالى: {تَعَالَوْا يسْتَغْفر لكم رَسُولُ الله}[١٠]، ونحو قوله تعالى: {آتوني أُفرغْ عَلَيْهِ قِطْراً}[١١]، أو جوابيّة السُّؤَال، نحو قوله تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيْكُمْ فِي الكَلَالَة }[١٢]، أو نحو ذَلِك من أوجه الارتباط ولا يجوز: قَامَ قعدَ زيدٌ[١٣].

٢ - ذكر الزّمخشريُّ أوّلاً الإضمار ثمّ الحذفَ، والحذفُ ينافي الإضمارَ للفاعل، وهذا عند البَصريّينَ إضمارٌ يُفسِّره ما بعده، ولا يُجِيزُ البَصريُّونَ في مثلِ هذا البابِ حذفَ الفاعلِ أصلاً. فإن كان أراد بالإضمارِ الحَذفَ فقد خَرَجَ إلى قولِ الكِسائِيّ مِن أَنَّ الفاعلَ في هذا البابِ لا يُضمرُ، لأنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الإضمار قبل الذِّكرِ، بل يُحذفُ عندهُ الفاعلُ، والسَّماعُ يَرُدُّ عليه[١٤].

٣ - في هذه الآية ليس العامل الثّاني مشتركاً بينه وبين : (تَبَيَّنَ)، الَّذي هو العاملُ الأَوَّلُ بحرفِ عطفٍ، ولا بغيرِه، ولا هو معمولٌ : لـ(تَبَيَّنَ)، بل هو معمولٌ : لـ(قَالَ)،و (قَالَ) جوابُ (لَمَّا) إن قلنا: إنَّها حرفٌ، وعاملةٌ في (لَمَّا) إن قلنا: إنّها ظرفٌ، و (تبيَّن) على هذا القول مخفوضٌ بالظّرف، ولم يذكر النَّحويُّون في مثل هذا البابِ : لو جَاءَ قَتَلْتَ زيدًا، ولا : متى جاءَ قَتَلْتَ زيدًا، ولا : إِذَا جاءَ ضَربتَ خَالدًا . ولذلك حكى النَّحويُّون أَنَّ العربَ لا تقولُ : أكرمتَ أَهَنتَ زَيدًا؛ لعدمِ الاشتراكِ بين العاملين[١].

ووجدت من العلماء [٢] من ردّ هذا القول وخطّأ صاحبَه وجعل تقديره شاذّاً، وهناك من ضعّفه وجعله من الضّرورات، قال ابن عطية معلّقاً على قول الزّمخشريّ : (وَهَذَا خَطَأٌ؛ لأنّه أَلزمَ مَا لا يقتضيهِ اللّفظ، وَفَسَّرَ على القولِ

(١) ينظر: شرح التّصريح٢/٣١٥.
(٢) ينظر: شرح التّصريح٢/٣١٥.
(٣) أنوار التّنزيل١/١٥٦.
(٤) السّراج المنير١/١٧٤.
(٥) الكشّاف١/٣٠٨.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشّافية٢/٦٤١، وتوضيح المقاصد٢/٦٢٩، وأوضح المسالك٢/١٦٧.
(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/٧١، المسألة(الثالثة عشرة).
(٨) سورة الجنّ الآية: ٤.
(٩) سورة الجنّ الآية: ٧.
(١٠) سورة المنافقون من الآية: ٥.
(١١) سورة الكهف من الآية: ٩٦.
(١٢) سورة النّساء من الآية: ١٧٦.
(١٣) ينظر:البحر المحيط٢/٦٤٠.
(١٤) ينظر:البحر المحيط٢/٦٤٠.
(١) ينظر: الدرّ المصون٢/٥٦٨.
(٢) ينظر: البحر المحيط٢/٦٤٠.

الشَّاذِ، والاحتما ل الضّعيف)[1]، ثمّ رأيتُ ابنَ هشام يضع قاعدة تأصيليّة في باب التّنازع، وهي قاعدة ارتباط العملين، إذ قال: (ولهذه القاعدة أيضا بَطل قولُ بَعضهم [2] في {فَلَمَّا تبين لَهُ قَالَ أعلمُ أَنّ اللهَ على كلّ شَيْء قديرٌ }، إنّ فَاعل (تبيّن)، ضمير رَاجع إلى المصدر المفهوم من (أنّ)، وصلتها بِنَاءً على أَنّ (تبيّنَ)، و(أعلم)، قد تنازعاه كما فِي: ضربني وضربتُ زيداً، إذْ لا ارتباط بين (تبيّن)، و(أعلم)، على أنّه لو صَحَّ لم يحسن حمل التَّنْزِيل عليهِ؛ لضعف الإضمار قبل الذّكر فِي بَاب التَّنازع حتّى إنّ الكوفيّين لا يجيزونه ألبَتَّةَ، وضعف حذف مفعول العامل الثَّاني إذا أهمل ك (ضَرَبَنِي وَضربتُ زيداً) حتّى إنّ البصريّين لا يجيزونه إلاّ فِي الضَّرُورة)[3].

فالقول الأوّل أَوْلى، وأقوى مِن الثّاني، وهو الّذي يحمل عليه كتاب الله، والثّاني لا يقبله كثيرٌ من العلماء حتّى إنّ هم قالوا بشذوذه وضعفه وقلّته، وأنّ كلامَ اللهِ –تعالى- لا يحمل إلاّ على أبلغ ما يحتمله اللّفظ والمعنى، قالَ سيبويه : (ولأنّه لا يحمل على الاضطرار والشّاذّ إذا كان له وجهٌ جيّد)[4].

رابعاً: توجيه الواو الدّاخلة على الفعل المضارع(يعلّمكم)، في قوله تعالى{...واتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ...}[5].

بيان المعنى العام:

الآية جزء من آية الدَّين وهي أطول آية في كتاب الله تعالى ومعنى قوله تعالى{واتّقوا اللهَ ويعلّمكمُ اللهُ}.

قال أبو جعفر: (يعني بقوله جلّ ثناؤه:(واتقوا الله)، وخافوا الله، أيّها المتداينون في الكتاب والشّهود، أن تضارّوهم، وفي غير ذلك من حدود الله أن تُضيعوه. ويعني بقوله:(ويُعلّمكم الله)، ويبيّن لكم الواجب لكم وعليكم، فاعملوا به)[6]. والمعنى اتّقوا الله في جميع أوامره ونواهيه، ويعلّمكم اللَّهُ ما يكون إرشادًا واحتياطًا في أمر الدّنيا، ك ما يعلّمكم ما يكون إرشادًا في أمر الدّين[7].

أمّا الواو في قوله تعالى{وَيُعلِّمُكُمُ اللهُ}، فللعلماء في توجيهها ثلاثة توجيهات:

التّوجيه الأوّل: أنّها واو الاستئناف، وهو قول أكثر المفسّرين والنّحاة[8]، قال أبو البقاء: ((وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ) : مستأنفٌ لا موضع له)[9].

التّوجيه الثّاني: أنّها عاطفة، وهو قول الزّركشي، إذ قال: (وأمّا قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} فظنّ بعض النّاس أنّ التّقوى سببُ التّعليم والمحقّقون على منع ذلك؛ لأنّه لم يربُطِ الفعلَ الثّاني بالأوّل ربط الجزاءِ بالشّرط فلم يقل: واتقوا اللهَ يُعلِّمْكُم، ولا قال : فيعلّمْكُمُ اللَّهُ، وإنّما أتى بواو العطف وليس فيه ما يقتضي أنّ الأوّلَ سببٌ للثّاني وإنّما غايته الاقترانُ والتّلازم، كما يُقال: زُرْنِي وَأَزُورُكَ، وَسَلِّمْ عَلَيْنَا وَنُسَلِّمُ عَلَيْكَ، ونحوه ممّا يقتضي اقترانَ الفعلينِ والتّعارُضَ مِنَ الطّرفين)[1]. واعترضه ابن هشام واحتجّ على أنّه لا يُعطف خبٌر على أمر، إذ قال: (وواو الاستئناف نحو : {...لنبيّنَ لَكُم وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَام مَا نشَاء...}[2]، ونحو: لا تأكُل السّمكَ وتشربُ اللَّبنَ، فيمن رفع، و نحو: {مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هادي لَهُ ويذرُهُم ...}[3] فِيمَن رفع

(١) المحرّر الوجيز١/٣٥١.

(٢) وهو الزّمخشري.

(٣) مغني اللّبيب٢/٦٦٠.

(٤) سيبويه٢/١٦٤.

(٥) سورة البقرة من الآية: ٢٨٢.

(٦) جامع البيان٦/٩٣.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب٧/٨٩.

(٨) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن١/٢٣٢، وأنوار التّنزيل١/١٦٥، والبحر المحيط٢/٣٧٠، ومغني اللّبيب١/٤٧٠.

(٩) التّبيان في إعراب القرآن١/٢٣٢.

(١) البرهان في علوم القرآن٤/١٤٣.

(٢) سورة الح جّ من الآية ٥.

(٣) سورة العراف من الآية: ١٨٦.

أَيْضا وَنَحْو {وَاتَّقوا الله ويعلمكم الله } إذْ لو كانت واو العطف لانتصبَ (نُقرُّ)، ولانتصب أو انجزمَ (تشرب)، ولجزم (يذر)، كما قرأ الآخرُون ولَلَزِمَ عطف الخبر على الأمر)[١].

التّوجيه الثّالث: أنّها حاليّة، فجملة (ويعلمكم الله) في موضع حال من الفاعل في (اتقوا)، تقديره: واتّقوا اللَّهَ مضمونًا التّعليمَ أو الهدايةَ. أو أن يكون حالاً مقدّرةً[٢]. ذكر الأوّل أبو البقاء وجوّز الثّاني، إذْ قال: (وقيل: موضعه حال من الفاعل في (اتَّقُوا) تقديره: واتّقوا اللَّهَ مضمونًا التّعليمَ أو الهدايةَ. ويجوزُ أن يكونَ حالاً مقدّرةً)[٣]. إلاّ أنّ هذا التّوجيه لم يلقَ قبولاً من لدن علماء النّحو، إذْ إنّ اتصال الفعل المضارع الواقع حالاً بواو الحال ضعيف جدّا أو شاذّ، قال أبو حيّان: (وهذا القول، أعني: الحال، ضعيف جدّاً، لأنّ المضارع الواقع حالاً، لا يدخل عليه واو الحال إلاّ فيما شذّ من نحو: قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ، ولا ينبغي أن يُحمل القرآنُ على الشّذوذ)[٤]. وهذا شبيه بقوله تعالى {هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِا لْكِتَابِ كُلِّهِ...}[٥]، فقد ردّ أبو حيّان قول الزّمخشريّ: إنّ الواو في قوله تعالى (ويؤمنون) هي واو الحال[٦]، إذ قال: (فيه من الصّناعة النّحويّة ما يخدشُهُ، وهو: أنّه جعل الواو في (وَتُؤْمِنُونَ) للحال، وأنّها منتصبة من (لَا يُحِبُّونَكُمْ). والمضارعُ المثبت إذا وقع حالاً لا تدخل عليهِ واو الحالِ تقول: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، ولا يجوز: ويضحكُ. فأمّا قولهم: قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ، ففي غاية الشّذوذ. وقد أُوِّل على إضمار مبتدأ، أي: قُمْتُ وَأَنَا أَصُكُّ عَيْنَهُ، فتصير الجملة اسميّةً)[٧]. وتبعه السّمينُ الحلبيّ واحتجّ على أنّه لا توجد ضرورة تدعو إلى هذين الوجهين، إذ قال: (وفي هذينِ الوجهينِ نظرٌ؛ لأنَّ المضارعَ المثبتَ لا تباشره واوُ الحال، فإن ورد ما ظاهرُه ذلك يؤوّل، لكن لا ضرورةَ تدعو إليه ههنا)[٨].

والّذي أره أنّ الواو ههنا استئنافيّة أو حرف ابتداء، أي أن تكون لابتداء الكلام، فلا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها[٩]، وهذا هو المعنى المقصود من الآية، وقد علّل البيضاويُّ تكرار لفظ الجلالة(الله) في قوله تعالى:{واتّقوا اللهَ ويعلّمكمُ اللهُ واللهُ بكلّ شيءٍ عليمٌ }:لاستقلاليّة كلّ جملة عن الأخرى إذ قال: (كرّر لفظة (الله) في الجمل الثّلاث؛ لاستقلالها، فإنّ الأُوْلَى حثٌّ على التّقوى، والثّانية وعدٌ بإنعامه، والثّالثة تعظيمٌ لشأنه. ولأنّه أَدْخَلُ في التّعظيمِ مِنَ الكناية)[١٠]. أمّا التّوجيه الثّاني في كون الواو عاطفة، ففيه عطف الخبر على الأمر- كما صرّح بذلك ابن هشام الأنصاريُّ، وأمّا التّوجيه الثّالث في كونها للحال ففيه اتصال الفعل المضارع بواو الحال وهذا ضعيف جداً - كما صرّح بذلك أبو حيّان والسّمين الحلبيّ- فلا يُحمل عليه كتابُ الله تعالى. فضلاً عن أنّ واو الحال تجيء بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي ح ال، نحو قولنا: جاء زيدٌ ويدُه على رأسه، وأنّها تقدّر تارةً ب(إذْ) الظّرفيّة، وتارةًب(في حال)[١]. والله تعالى أعلم.

خامساً: توجيه لفظة(صراطَ)، في قوله تعالى: {قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}[٢].

بيان المعنى العام:

قوله سبحانه وتعالى حاكياً عن إبليس: {قالَ فَبِما أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}: (وهذه استعارة. والصّراط ههنا كناية عن الدّين، جعله اللّه سبحانه طريقاً للنّجاة والمفاز، في دارى القرار والمجاز، وإنّما قال: صراطك. لمّا كان ا لدّين كالطّريق المؤدّية إلى رضا اللّه سبحانه ومثوبته، الموصلة إلى نعيمه وجنّته. فكان إبليس - لعنه اللّه - إنّما يوعد بالقعود

(١) مغني اللّبيب١/٤٧٠.
(٢) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن١/٢٣٢، والبحر المحيط٢/٣٧٠، والدّر المصون٢/٦٧٧.
(٣) التّبيان في إعراب القرآن١/٢٣٢.
(٤) البحر المحيط٢/٣٧٠.
(٥) سورة آل عمران، من الآية:١١٩.
(٦) ينظر: الكشّاف١/٤٠٦.
(٧) البحر المحيط٣/٣١٩.
(٨) الدّر المصون٢/٦٧٧.
(٩) ينظر: الجنى الدّاني:١٩١.
(١٠) أنوار التّنزيل١/١٦٥.
(١) ينظر: رصف المباني: ٤١٧.
(٢) سورة الأعراف الآية: ١٦.

على طريق الدّين ليضلّ عنه كلّ قاصد، ويردّ عنه كلّ وارد ، بمكره وخدائعه ، وتلبيسه، ووساوسه . تشبيهاً بالقاعد على مدرجة بعض السّبل ، ليخوّف السّالكين منها ، ويعدل بالقاصدين عنها)[1].

أمّا توجيه (صراط)، فللعلماء فيها ثلاثة توجيهات:

التّوجيه الأوّل : أنّها منصوبة على إسقاط الخافض، وهو (على)، وهو قول الأخفش [2]، وأحد الوجهين اللّذين ذكرهما الفرّاء[3]، وهو قول الزّجّاج، إذ قال : (ولا اختلاف بين النّحويّين في أنّ (على) محذوفة، ومن ذلك قولك : ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْر والبَطْنَ)[4]، وقوله هذا مستمدٌّ من قول سيبويه، فيما ذكره من قولهم : ضُربَ زيدٌ الظّهرَ والبطنَ، أي : على الظّهر والبطن، إذ قال: (وإن شئت نصبت، تقول: ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، ومُطِرنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه، فالمعنى : أنَّهم مُطِرُوا في السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ)[5]. واختاره النّحاس في كتابه إعراب القرآن [6]، وأبو اللّيث السّمرقندي في تفسيره [7]، وأبو عليّ الفارسيّ [8]، والثّعلبيّ [9]، ومكّي القيس يّ[10]، والماورديّ (٤٥٠هـ)[11]، والواحديّ [12]، والسّمعانيّ [1]، والبغويّ[2]، والباقوليّ[3]. واعترضه أبو حيّان واعتبر إسقاط الخافض في الآية غير مقيس، إذ قال : (وإسقاطُ حرف الجرّ لا ينقاسُ في مثل هذا، لا يقال: قعدتُ الخشبةَ، تريد: قعدتُ على الخشبة)[4].

وتبعه السّمين الحلبيّ[5]، وسراج الدّين الحنبليّ[6]. وقد قسّم النّحاة المنصوبَ بحذف الجرّ على ثلاثة أقسام[7]: سماعيّ جائز في الكلام المنثور، نحو: نصحته، وشكرته، وسماعيّ خاصّ بالشّعر، كما في قول ساعدة بن جؤية الهذليّ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلِ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[8]

وقياسيّ، وذلك في (أنّ وأنْ وكي)، نحو: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هو...}[9]، فمذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير (أنّ وأن) بل يقتصر فيه على السَّماع.

فجعل إسقاط الحرف في البيت سماعيّاً خاصّاً بالشّعر فلا يحمل عليه كلام الله تعالى.

التّوجيه الثّاني : أنّ (صراط)منصوبة على الظّرفيّة، وزعم النّحاة أنّه قول ابن الطَّراوة [1]، واختاره الطّبريّ في تفسيره [2]، وهو قول الزّمخشري، إذ قال: (وانتصابه على الظّرف ، كقوله :

---

(١) تلخيص البيان في مجازات القرآن٢/١٤٢.

(٢) معاني القرآن: ٣٢١.

(٣) معاني القرآن١/٣٧٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه٢/٣٢٤.

(٥) سيبويه١/١٥٩.

(٦) إعراب القرآن٢/٤٦.

(٧) بحر العلوم١/٥٠٦.

(٨) الإغفال٢/٣٠٤.

(٩) الكشف والبيان٤/٢٢١.

(١٠) مشكل إعراب القرآن١/٢٨٤.

(١١) النّكت والعيون٢/٢٠٦.

(١٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢/٣٥٤، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز١/٣٨٨.

(١) تفسير السمعاني٢/١٦٩.

(٢) معالم التّنزيل٢/١٨٣.

(٣) إعراب القرآن١/١١٩.

(٤) البحر المحيط٥/٢١.

(٥) الدّر المصون٥/٢٦٦.

(٦) اللّباب في علوم الكتاب٩/٣٩.

(٧) ينظر: أوضح المسالك٢/١٥٩، وشرح الأُشمونيّ٢/١٥٢، وشرح التّصريح١/٤٦٧.

(٨) ينظر: ديوان الهذليّين١/٩٠١.

(٩) سورة آل عمران من الآية:١٨.

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ)[٣].

ويبدو أنّ هناك لبساً في ذكر الشّاهد بين العلماء ، فمنهم من استشهد به على إسقاط الخافض، ومنهم من استشهد به على الظّرفيّة، وأوّل من استشهد به هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ، حين ذكر النّصب على الظّرف، إذ قال : (قال سَاعِدَة بن جؤية:

لدن بهز الْكَفّ يعسل مَتنه   فِيهِ كَمَا عسل الطَّرِيق الثَّعْلَب

فنصب الطَّرِيق على الظّرف لأنّ عسلان الثَّعْلَب وهو مشيته وقع في الطَّرِيق)[٤]. واستشهد به سيبويه على الظّرفيّة كذلك[٥]، إلاّ أنّ السّمينَ الحلبيّ جعله شاهداً على إسقاط الخافض عند سيبويه، إذ قال : (وجعل هذا نظير ما فعل سيبويه في بيت ساعِدة:

لَدْنٌ بِهَزّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

وهو أنّه جعله ممّا حُذِف فيه الحرفُ اتّساعاً لا على الظّرف؛ لأنّه ظرف مك ان مختصّ)[٦]. ثمّ ذكر في موضع آخر : (إلاّ أنَّ سيبويهِ: على أنّ قوله:

لَدْنٌ بِهَزّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

ضرورةٌ لنصبه الطّريقَ)[١]. وقال ابن سيده : (وليس الطّريقُ بظرف ألا ترى أنه مكانٌ مخصوصٌ كما أن البيتَ والمسجدَ مخصوصان وقد نصَّ سيبويه على اختصاصه والنّصُّ به ليس كالمذهب والمكانِ ألا ترى أنه حمل قول سَاعِدَة : (لَدْنٌ بِهَزّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ)، على أنّه قد حُذف الحرفُ معه اتساعاً كما حُذف عنده من: ذهبت الشّامَ)[٢]. والّذي أراه أنّ سيبويه استشهد بهذا البيت على الظّرفيّة، لا على إسقاط الحرف، وأنّه استشهد بقول العرب : ضُرِبَ زيدٌ الظّهرَ والبطنَ، على إسقاط الحرف . وفرّق البيضاويّ في موطن الاستشهاد بالبيت، وقول العرب، فجعل الأوّل على الظّرفيّة والثّاني على إسقاط الحرف (على)، إذ قال: (ونصبه على الظّرف كقوله:

لدنٌ بِهَزّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقيل: تقديره على صراطك، كقولهم: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ)[٣].

وهذا التّوجيه الّذي ذهب إليه الزّمخشريّ، لم يلق قبولاً من لدن العلماء، واحتجّوا عليه : بأنّ الظّروف مبهمة و (الصّراط) ليس مبهماً[٤]، قال أبو حيّان: (وهذا أيضًا تخريجٌ فيه ضعفٌ لأنّ (صِراطَكَ)، ظرفُ مكانٍ مختصٌ وكذلك الطَّريقُ فلا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بواسطة (في)، وما جاء خلاف ذلك شاذّ أو ضرورةٌ، وعلى الضّرورة أنشدُوا:

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وما ذهب إليه أبو الحسين بنُ الطَّراوة من أنّ الصّراط والطّريقَ ظرفٌ مبهمٌ لا مختصّ ردّه عليه أهلُ العربيّة)[٥]، ثمّ قال: (فلا يجوز ذلك إلاّ في الضّرورة، وقد نصّ سيبويه على أنّ (عسل الطَّرِيقَ) شاذٌّ، فلا يُخرّج القرآن عليه)[٦].

---

(١) البحر المحيط٢١/٥،
(٢) جامع البيان٣٣٧/١٢.
(٣) الكشّاف٨٨/٢.
(٤) الجمل في النحو:٧١.
(٥) سيبويه٢١٤/١.
(٦) الدّر المصون١١/٦.
(١) الدّر المصون٢٨٣/٩.
(٢) المخصص٢٤٦/٤.
(٣) أنوار التنزيل٧/٣.
(٤) ينظر : شرح الكافية للرّضي ٤٩١/١، والبحر المحيط ٢١/٥، والدّر المصون ٢٦٦/٥، واللّباب في علوم الكتاب ٣٩/٩، ومغني اللّبيب٧٥٠/١، وشرح الأُشموني٤٩٩/١، وشرح التّصريح٤٦٧/١، وحاشية الخضريّ٤٠٠/١.
(٥) البحر المحيط٢١/٥.
(٦) البحر المحيط٢٩٨/١٠.

التّوجيه الثّالث : أنّ (صراط)منصوبة على المفعوليّة على أن يضمَّن (لأقعدنّ)، اللّازم معنى فعل متعدّ، وهذا أن لا يكون المراد حقيقةَ القعود بل يضمّن معنى آخر يتلاءم مع المعنى العام للآية، ومن القائلين بهذا، الماتريدي (٣٣٣هـ)في تفسيره، إذ ذكر أنّ (لأقعدنّ): (هو المكث، ليس على حقيقة القعود)[١]. أو بمعنى: رَصْد الطّريق، كما قال به الفيروزآبادي[٢]. ويرى أبو حيّان أنّ الأَوْلى أن يضمّن (لأقعدنّ)، معنى (لألزمنّ)، المتعدّي بنفسه دون حرف جرٍّ، إذ قال: (والأوْلى أن يُضمّن (لأقعُدنّ)، معنى ما يتعدّى بنفسه فينتصبُ الصّراط على أنّه مفعول به والتّقدير : لألزمنّ بقعودي صراطك المستقيم)[٣]. وما ذهب إليه أبو حيّان لا ضرورة إليه ولا سيّما أنّه صرّح في أكثر من موضع أنّ التّضمين لا يقاس عليه، إذ قال: (لكنّ التّضمين ليس بقياس ولا يضار إليه إلاّ عند الضّرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إليه)[٤]. وقال في موضع آخر : (التّضمين لا ينقاس عند البصريّين وإنّما يُذهبُ إليه عند الضّرورة، أمّا إذا أمكن إجراء اللّفظ على مدلوله الوضعيّ فإنّه يكون أولى)[٥]. فكيف يخرّج كلام ربّ العلمين على الضّرورة وعلى غير القياس؟ !. فالّذي أراه أنّ توجيه الصّراط في هذه الآية على نزع الخافض هو الرّاجح عندي وهو أقرب للمعنى، ولا سيّما وأنّ الصِراط مخصوص ومعلوم وهذا ما صرّح به سيبويه وغيره من العلماء القدامى. والله تعالى أعلم.

سادساً: توجيه لفظة(أحصى)، في قوله تعالى:{ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً }[١].

بيان المعنى العام:

هذه الآية تتحدّث عن قصّة أصحاب الكهف -الفتية الّذين آمنوا بربّهم وزادهم الله تعالى هدى- بعد أن ضربَ اللهُ –تعالى- على آذانهم في الكهف سنين عدداً، قال تعالى :{فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً }[٢]، ثمّ قال تعالى : ((ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ) أَيْ مِنْ بعد نومهم . ويقالُ لمن أُحيِيَ أو أقيمَ مِن نومه : مبعوثٌ، لأنّه كان ممنوعًا من الانبعاث وا لتّصرف. قوله تعالى: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى) (لِنَعْلَمَ) عبارةٌ عن خروج ذلك الشّيء إلى الوجود ومشاهدته، وهذا على نحو كلام العرب، أي نعلم ذلك موجوداً وإلاّ فقد كانَ اللَّهُ تعالى علمَ أَيَّ الحزبين أحصى الأمدَ...والحزبان الفريقان، والظّاهر من الآية أنّ الحزبَ الواحد هم الفتية إذْ ظنّوا لُبثَهُم قليلاً. والحزبُ الثّاني أهلُ المدينة الّذين بُعثَ الفتيةُ على عهدهم، حين كان عندهم التّاريخُ لأمر الفتية. وهذا قولُ الجمهورِ مِنَ المفَسِّرين)[٣].

أمّا توجيهها، فللعلماء فيها توجيهان:

التّوجيه الأوّل: أنّ (أَحْصَى)، فعلٌ ماضٍ، أَصله : مِثَال الماضي، من : أَحْصَى يُحْصِي، كما في قوله تعالى :{...أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوه...}[٤]، {...وأَحْصَى كلَّ شَيْءٍ عَدَدَاً}[٥]، وهو التّوجيه الثّاني الّذي اختاره الزّجّاج، [٦] ورجّحه أبو عليّ الفارسيّ إذ قال : (فيكون الأمد على هذا منتصباً على أنّه مفعول به، والعامل فيه (أحصى)الّذي هو فعل)[٧]. وتبعه مكّي القيسي، إذ قال: (إنّ (أحصى)، ليس هو (أفعل من كَذَا)، إنّما هو فعل ماضٍ)[٨]. وتبعهم أبو حسن القيروانيّ [٩]، والزّمخشريّ[١]، وأبو البركات بن

---

(١) تفسير الماتريديّ (تأويلات أهل السنّة)٣١٧/٤.

(٢) بصائر ذوي التّمييز٢٨٦/٤.

(٣) البحر المحيط٢١/٥.

(٤) البحر المحيط٥١٣/٤.

(٥) البحر المحيط١٦٦/٧.

(١) سورة الكهف من الآية:١٢.

(٢) سورة الكهف الآية:١١.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن٣٦٤/١٠.

(٤) سورة المجادلة من الآية: ٦.

(٥) سورة الجنّ من الآية: ٢٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه٢٧١/٣.

(٧) الإغفال٣٦١/٢.

(٨) مشكل إعراب القرآن٤٣٧/١.

(٩) النّكت في القرآن الكريم:٣٠٢.

الأنباريّ [٢]، والبيضاويّ [٣]، والنّسفيّ [٤]، والثّعالبيّ [٥]. وتوجيه (أمداً) عندهم منصوب بـ (أحصى)، والتّقدير: لنعلم أهؤلاءِ أحصى للأمد أم هؤلاءِ. إلاّ أنّ أبا البركات جعل لعامل النّصب وجهين، إذ قال: (و(أمداً) منصوب؛ لأنّه ظرف زمانٍ، وفي العامل فيه وجهان، أحدهما: أن يكون العامل فيه (أحصى). والثّاني: أن يكون العامل فيه (لبثوا)، والوجه الأوّل أوجه الوجهين)[٦].

التّوجيه الثاني: أنّ (أحصى)، اسم تفضيل، و(أمداً)، منصوب على التّمييز، وهو أحد الوجهين اللّذين قال بهما الفرّاء، إذ قال: (إن شئت جعلته خرج من (أَحْصى) مفسِّرًا، كما تقول: أيّ الحزبين أصوب قولاً وإن شئت أوقعت عليه اللُّبَاث: للباثهم أمدًا.)[١]. ورجّحه الطّبريّ في تفسيره، إذ قال: (وفي نصب قوله (أَمَدًا) وجهان: أحدهما أن يكون منصوباً على التّفسير من قوله (أحْصَى) كأنه قيل: أيّ الحزبين أصوب عدداً لقدر لبثهم. وهذا هو أولى الوجهين في ذلك بالصّواب؛ لأنّ تفسير أهل التّفسير بذلك جاء)[٢]، وهو قول الزّجّاج في أحد قوليه، وقدّمه على غيره [٣]،ورجّحه النّحاس [٤]، والعكبريّ [٥]. إلاّ أنّ هذا القول لم يلق قبولا من لدن القسم الأكبر من المفسّرين والنّحاة، وحجَّتُهم أنّ (أحصى) من باب (أَفْعَل، يُفْعِل)، (أحصى يُحصي)، فلا يقال منه: هو أفعل من كذا، وما انتصب على التّمييز فهو في المعنى فاعل، قال أبو عليّ الفارسيّ: (اعلم أنّ التّمييز في الأمد وانتصابه عندي غير مستقيم؛ وذلك أنّه لا يخلو من أن يكون (أحصى) يُحمل على أن يكون فعلاً ماضياً أو(أَفْعَلَ) نحو:(أَحْسَنَ)، و(أَعْلَمَ). ولا يجوز أن يكون(أَحْصَى) أَفْعَلَ وغيرَ مثالِ الماضي لأمرين:

أحدهما: أنّه يقال: أحصى يُحصي، وفي التّنزيل {أحصاه اللهُ ونسوه}[٦]، وأفعل يُفعل لا يقال منه: أفعل من كذا، وأمّا قولهم:(ما أولاهُ للخير)، و(ما أعطاه للدّرهم)، فمن الشّاذ النّادر الّذي حكمه أن يحفظ لقلّته، ويُعرفُ خروجُه عن الجمهور والكثرة. وسبيل ما ذكرنا من ذلك لا يقاس عليه ولا يجعل أصلاً يُحملُ غيره عليه، فـ (أَحْصَى) إذن لا يجوز أن يكون أفعل من كذا لهذا الّذي أعلمتك.

والأمر الآخر الّذي يمنع انتصاب هذا الاسم على التّمييز: هو أنّ ما انتصب على التّمييز في نحو هذا، كقولك: أكثر مالاً، وأحسن وجهاً، وأغزر علماً ونحو هذا، فهو في المعنى فاعل وإن كان في اللّفظ منتصباً؛ ألا ترى أنّ الوجه هو الّذي حَسُنَ، والمال هو الذي كَثُر، والعلم هو الذي غَزُرَ، وليس ما في الآية كذا؛ لأنّ (الأمد) ليس هو الّذي أُحصي، فهو خارج عن جهة ما عليه الأسماء المنتصبةُ على التّمييز وحدِّها، فإذا كان كذلك لم يَجُزْ أن يكون منها، فإذا لم يَجُزْ ذلك كان مثالاً للماضي، وإذا كان ماضياً كان المعنى: لِيَعلم أيُّ الحزبين أحصى أمداً للبثهم، فيكون الأمد على هذا منتصباً على أنّه مفعول به، والعامل فيه(أحصى) الذي هو فِعْلٌ)[٧]. وشبيه بهذا الّذي ذكره أبو عليّ قول أبي البركات بن الأنباري، إذ قال: (وزعم بعض النّحويّن أنّ(أحصى)، اسم على وزن (أَفْعَل) للمبالغة، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون: لنعلم أيُّ الحزبين أشدَّ إحصاءً؛ لأنّك لا تقول: ما أحصاه؛ ولهذا تقول: ما أشدَّ إحصاءَه، فلمّا قال: أحصى، دلّ على أنّه فعل ماضٍ. وأمّا قولهم: ما أولاه للمعروف، وما أعطاه للمال، فهو من الشّاذّ الّذي لا يقاس عليه)[٨]. وما ذهب إليه أبو عليّ وأبو البركات قال به ابنُ هشام إذ قال: (

(١) الكشّاف٢/٦٥٩.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن٢/١٠١.
(٣) أنوار التّنزيل٣/٢٧٤.
(٤) مدارك التّنزيل٣/١٢.
(٥) الجواهر الحسان٣/٥١٠.
(٦) البيان٢/١٠١.
(١) معاني القرآن٢/١٣٦.
(٢) جامع البيان١٧/٦١٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه٣/٢٧١.
(٤) إعراب القرآن٢/٢٨٩.
(٥) التّبيان٢/٨٣٩.
(٦) سورة المجادلة من الآية: ٦.
(٧) الإغفال٢/٣٦٠-٣٦١.
(٨) البيان٢/١٠١.

ومن الوهم قول بعضهم في {أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أمداً } إنّه من الأوّل (١) فإنّ الأمد ليس محصياً بل مُحصى وشرْط التَّمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى ك(زيدٌ أَكْثَرَ مَالاً)، بخلاف (مَال زيدٍ أكثرُ مالٍ))(٢).

لذا وجدت من العلماء من قال : إنّه: (ليس بالوجه السَّديد...ولأنّ (أَمَداً)، لا يخلو إمّا أن يُنصبَ بِ (أَفْعَلَ) فـ(أَفْعَلُ)، لا يعملُ)(٣)، ومنهم من قال: (ويلحق هذا القول من الاختلال أن أفعل لا يكون من فعل رباعي إلاّ في الشّاذ)(١)، ومنهم من قال: (هذا وهمٌ)(٢)، ومنهم من قال : (وهذا ضعيف)(٣)، وهذا الردّ يحتاج إلى تأملٍ وتوضيح؛ لأنّ مذهبَ سيبويه جوازُ بناء اسم التّفضيل مِن (أَفْعَلَ)، مطلقًا(٤)، وهو مذهبُ أبي إسحاق (٥)، وأنّ التّفصيلَ اختيارُ ابن عُصفُور (٦). والهمزةُ في (أَحْصى) ليست للنّقل. وأمّا قولهم: إنّ (أَفْعَلُ)، لا يعملُ، ليس بصحيح فإنّه يعمل في التَّمييز، و(أَمَداً) تمييزٌ وهكذا أعربه من زعم أنّ (أَحْصى) أفعلُ للتّفضيل، كما نقول: زيدًا أَقطَعُ النَّاسُ سيفًا، وزيدٌ أَقطعُ للهَامِ سيفًا، ولم يعربه مفعولاً بِه(٧).

إذَن (أحصى)، بين الاسميّة والفعليّة، وهذا من المُشْكِل، فإذا أثبتنا فعليّته، فهل يأتي اسماً؟ وما هو الضّابط في ذلك؟ إنّ المعنى مرتبط باللّفظ ارتباطاً وثيقاً، كما أنّ التّوجيه النّحويّ كذلك، فلو قلنا : زيدٌ أحصى ذهناً، وعمْرو أحصى مالاً. فإنّ الأوّل على أنّ (أحصى)، اسم تفضيل والمنصوب تمييز، مثل : أحسن وجهاً. والثّاني على أنّ (أحصى)، فعل ماضٍ والمنصوب مفعول مثل:{وأحصى كلّ شَيْء عدداً}(٨).

والّذي أراه أنّ (أحصى)، هنا اسم تفضيل وليس فعلاً، وأنّ (أمدًا)، تمييز له . وقوله: (أَحْصَى)، يعني: أبلغ إحصاءً، فصار المعنى: أيُّ الحزبين أضبط، أو أدقّ للمدّة الّتي لبثوها؛ لأنّهم تنازعوا أمرَهم فقالوا : {...لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ...}(٩)، وقال آخرون:{... رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُم ...}(١٠). ثمّ النّاس من بعدهم اختلفوا في مدّة لبثهم؛ لذا فإنّ (أحصى) هنا تمييز . هذا هو الرّاجح عندي والرّأي الآخر أراه مرجوحاً. والله تعالى أعلم.

سابعاً: توجيه اللّام الدّاخلة على (مَنْ) في قوله تعالى:{يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ}(١١).

بيان المعنى العام:

قال أبو اللّيث السّمرقنديّ (ت٣٧٣هـ): ({يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ }، يعني: لمن إثمه وعقوبته أكثر من ثوابه ومنفعته، ويقال: ضرّه في الآخرة أكثر من نفعه في الدّنيا. فإن قيل:لم يكن في عبادته نفع ألبتّة. فكيف يقال: من نفعه ولا نفع له؟ قيل له: إنّما قال هذا على عاداتهم، وهم يقولون لشيء لا منفعة فيه: ضرّه أكثر من نفعه، كما يقولون لشيء لا يكون هذا بعيد، كما قالوا: {أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ }(١٢). ثمّ قال تعالى :{ لَبِئْسَ الْمَوْلى }، يعني: بئس الصّاحب، {وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ } يعني: بئس الخليط. ويقال: معناه من كانت عبادته عقوبة عليه، فبئس المعبود هو)(١٣).

(١) أي: تمييز.
(٢) مغني اللّبيب١/٧٨١.
(٣) الكشّاف٢/٦٥٩.
(١) المحرّر الوجيز٣/٥٠٠.
(٢) النّكت في القرآن الكريم:٣٠٢.
(٣) التّسهيل لعلوم التّنزيل١/٩٣٦.
(٤) ينظر: الكتاب٣/١٩٣.
(٥) معاني القرآن وإعرابه٣/٢٧١.
(٦) ينظر: شرح جمل الزّجّاجي٢/٤٨.
(٧) ينظر: البحر المحيط٧/١٤٦.
(٨) ينظر: مغني اللّبيب١/٧٨١.
(٩) سورة الكهف من الآية: ١٩.
(١٠) سورة الكهف من الآية: ١٩.
(١١) سورة الحجّ الآية: ١٣.
(١٢) سورة ق الآية: ٣.
(١٣) بحر العلوم٢/٤٥١.

أمّا توجيهها، فللعلماء فيها خمسة توجيهات:

التّوجيه الأوّل: أنّها لام الابتداء، وأطلق عليها الفراهيدي، اللاّم المنقولة[١]، وفيها ثمانية توجيهات[٢]:

الأوّل: أنّ(يدعو) ضمّن معنى: (يقول)، و(مَن) موصولة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والمعنى: يقول لَمن ضرّه أقرب من نفعه إلهَهُ، وهو قول الأخ فش. إذ قال: (فـ(يَدْعُو) بمنزلة (يَقُول)، و (مَنْ) رفع وأضمر الخبر كأنّه : يَدْعو لَمَنْ ضُرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِهِ إلَهَهُ. يقول: لَمَن ضُرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِهِ إلَهُهُ) [١].

وذكره الزّجاج وجعله وجهاً ثالثاً[٢]، واختاره أبو جعفر النّحاس، واستحسنه، فقال: (وهو أحسن ما قيل في الآية عندي) [٣]، وزعم أنّه مذهب المبرّد[٤]، ولم أقف عليه، ورجّحه ابنُ جنّي[٥]، وتبعه المالقيّ وقال: إنّه أحسن ما قيل[٦]. واعترض ابنُ عطيّةَ على هذا التّوجيهِ، وجعله مفسداً للمعنى، إذ قال: (وهذا القول فيه نظر، فتأمّل إفساده للمع نى، إذلم يعتقد الكافر قط، أنّ ضرّ الأوثان، أقرب من نفعها)[٧]. وتبعه ابنُ الشّجريّ وبيّن أنّه فاسد المعنى وبعيد عن الصّواب[٨].

الثّاني: أنّ (يَدْعُو) ضمّن معنى : يُسَمِّي، فتكونَ اللاّمُ مزيدةً في المفعولِ الأوّلِ وهو الموصولُ وصلتُه، ويكون المفعولُ الثّا ني محذوفاً تقديرُه: يُسَمِّي الّذي ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعِه إلهاً ، وهو أحد أقوال الزّجّاج [٩]. وهذا كالقول الّذي قبله إلاّ أنّ المحذوف آخراً مفعول تقديره: إلها[١٠]، قال أبو حيّان: (وهذا لا يَتمُّ إلاّ بتقديرِ زيادةِ اللاّمِ أي: يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ[١١]).

الثّالث: أنّ في الكلامِ حذفاً أي : حذف المفعول به لـ (يدعو) والمعنى: يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إلَهًا، ذكره النّحاس عن عليّ بن سليمان، ونسبه للمبرّد، ولم أقف عليه. وردّه النّحاسّ، فقال: (وأحسب هذا القول غلط على محمّد بن يزيد، لأنّه لا معنى له؛ لأنّ ما بعد اللاّم مبتدأ فلا يجوز نصب (إله))[١٢]. وهو التّوجيه الثّاني الّذي ذكره أبو البركات بنُ الأنباريّ، والتّقدير عنده: يدعو إلهاً لَمَن ضَرُّه أقربُ من نفعه[١٣].

الرّابع: أنّ (يدعو) توكيد لفظيّ لـ (يدعو) الأوّلى، فلا يكون لها معمول، وهو أحد أ قوال الفرّاء، إذ قال :(قوله (يَدْعُو) الّتي بعد (الْبَعِيدُ) مكرورة على قوله : { يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ }، (يدعو) مكرّرة، كما تَقُولُ : يدعو يدعو دائبًا، فهذا قوّة لمن نصب اللاّم[١٤] ولم يوقع (يدعو) على (مَنْ))[١٥]، وهو قول أبي عليّ الفارسيّ[١٦]، وقول ابن جنّي[١٧]، وذكره الثّعلبي في تفسيره[١٨]، و

---

(١) الجمل في النّحو:٢٨٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٧، والإغفال٢/٤٣٧، والبيان في غريب إعراب القرآن٢/١٧٠.

(١) معاني القرآن٢/٥٣٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٦.

(٣) إعراب القرآن للنّحاس٣/٨٩.

(٤) إعراب القرآن٣/٨٩.

(٥) سرّ صناعة الإعراب٢/٤٠٢.

(٦) رصف المباني:٢٤٤.

(٧) المحرّر الوجيز٤/١٣٣.

(٨) أمالي ابن الشّجري٢/٤٤٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٦.

(١٠) المحرّر الوجيز٤/١٣٣.

(١١) البحر المحيط٧/٤٩١.

(١٢) إعراب القرآن٣/٨٩.

(١٣) البيان في غريب إعراب القرآن٢/١٧٠.

(١٤) أي: فتح اللاّم دون كسرها؛ لأنّه تكلّم عن وجه كسر اللاّم نحو: لِمَن.

(١٥) معاني القرآن٢/٢١٨.

(١٦) الإغفال٢/٤٣٧.

(١٧) سرّ صناعة الإعراب١/٤٠١.

(١٨) الكشف والبيان٧/١٠.

الأنباري[١]، والزّمخشري[٢]، وأبو البقاء[٣]، ورجّحه أبو حيّان، إذ قال : (وأَقربُ التَّوجيهات أن يكونَ (يَدْعُو) توكيدًا لـ(يَدْعُو) الأوَّل، واللاّمُ في (لَمَنْ) لامُ الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ الَّتي هي قَسَمٌ محذوفٌ ، وجوابُهُ: لَبِئْسَ الْمَوْلى)[٤]. وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرَّتين إذْ الأصل عدم التّوكيد والأصل ألاّ يفصل المؤَكّد من توكيده ولا سِيّما في التّوكيد اللَّفظيّ[٥].

الخامس: أنّ (ذلك) -في الآية الّتي قبلها- من قوله تعالى :{يدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ}[٦]، في موضع نصب: بوقوع (يدعو) عليه، ويكون (ذلك) بمعنى (الّذي)، وهذا على قولِ مَن جَعلَ (ذَا) مع غيرِ الاِستفهامِ بمعنى (الَّذِي)[٧]. ويكون المعنى: الّذي هو الضّلال البعيد يدعو، ويكون (لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) مستأنفاً، وقد ذكره الزّجّاج ذاهباً إلى أنّ هذا التّوجيه قد أغفله النّاس[٨]، واختاره أبو عليّ الفارسيّ، إذ قال: (وهذا الوجه هو الحسَنُ)[٩]. وتبعه ابنُ جنّي [١٠]، واختاره الباقوليّ [١١]، وردّه ابنُ عطيّةَ، وقال :(كون (ذلك) بمعنى (الّذي) غير سهل)[١٢]، وتبعه ابن الحاجب، إذ قال : (وليس بقويّ؛ لأنّ اسم الإشارة لا يقع عند البصريّين بمعنى (الّذي) ، وهو قليل أيضاً عند من جوّزه)[١٣]. وتبعهما أبو حيّان : فقال (وهذا لا يصحّ إلاّ على قول الكوفيّين؛ إذ يجيزون في اسم الإشارة أن يكون موص ولاً ، والبصريّون لا يجيزون ذلك إلاّ في (ذا) بشرط : أن يتقدّمها الاستفهام بـ(ما) أو (من))[١٤]. والّذي ذهب إليه أبو حيّان فيه نظر، إذ قال بهذا القول أبو علي الفارسيّ ومن قبله الزّجّاج فكيف يكون القول للكوفيين؟ !.كذلك يُفهم من كلام الزّجّاج أنّ القول للنّحويين عامتهم ولم يقيّده بالكوفيين؛ لذا قال النّحاس: (ولأبي إسحاق قول آخر وزعم أنّ النّحويّن أجازوه)[١٥]. والمسألة فيها خلاف[١٦]. وهذا التّوجيه وإن كان جائزاً إلاّ أنّه قليل، والقليل لا يحمل عليه التّنزيل.

السّادس: أَنَّ (يَدْعُو)، يُشبهُ أَفعال القلوب؛ فكأنّه قال: يظنّ، وصحّ أن يقدّر هذا الفعل من الأفعال الّتي تعلّق وهي أفعال النّفس كـ (ظَنَنْتُ)، و(خَشِيْتُ)[١٧]، قال العكبريّ : (والأحسنُ أنّ تقديرهُ : يَزْعُمُ ؛ لأنّ (يَزْعُمُ) قول مع اعتقاد)[١]. ورجّحه البيضاويُّ في تفسيره[٢]، وأبو حيّان[٣].

السّابع: أن يكون (يَدْعُو) في موضع الحال من (ذلك)، وهو أحد أقوال الزّجّاج، والتّقدير عنده :(ذلك هو الضّلال البعيد يدْعُوه، المعنى في حال دُعَائِه إيَّاهُ)[١]، وتبعه أبو عليّ الفارسيّ [٢]. وقدّره ابنُ جنّي : بـ(ذلك هو الضّلال البعيد مدعوّاً)[٣]،

---

(١) الهداية٧/٤٨٥٣.

(٢) الكشّاف٣/١٤٨.

(٣) التّبيان٢/٩٣٤.

(٤) البحر المحيط٧/٤٩١.

(٥) مغني اللّبيب١/٣٠٨.

(٦) سورة الحجّ الآية:١٢.

(٧) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن٢/٩٣٤.

(٨) معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٥.

(٩) الإغفال٢/٤٣٨.

(١٠) سرّ صناعة الإعراب٢/٤٠٢.

(١١) إعراب القرآن٢/٦٩٠.

(١٢) المحرّر الوجيز٤/١٣٣.

(١٣) الإيضاح في شرح المفصّل١/١٢٢.

(١٤) البحر المحيط٧/٤٩١.

(١٥) معاني القرآن٤/٣٨٥.

(١٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٥٨٩، المسألة(الثّالثة بعد المائة) وائتلاف النّصرة: ٦٧، المسألة(التّاسعة والخمسون).

(١٧) المحرّر الوجيز٤/١٣٣.

(١) التّبيان٢/٩٣٥.

(٢) أنوار التّنزيل٤/٦٦.

(٣) البحر المحيط٧/٤٩١.

وقدّره الباقوليّ: بـ(ذلك هو الضّلال البعيد داعياً، أي: في حال دعايته إيّاه).[٤]. و(لمن ضرّه) ابتداء، وخبره (لبئس المولى). وردّ أبو حيّان ما قدّره الزّجّاج وأبي عليّ، فقال: (وهذا ضعيفٌ؛ لأَنَّ (يَدْعُوهُ) لا يُقدّرُ: مَدْعُوًّا، إنَّما يُقدّرُ: دَاعِيًا، فَلو كان يُدْعَى مبنيًا للمفعول لكان تقديره مَدْعُوًّا جاريًا على القياس)[٥]، وما ذكره أبو حيّان فيه نظر، إذ لم يقدّر الزّجّاج (مدعوّاً) بل الجملة عنده من الفعل والفاعل والمفعول في موضع نصب حالاً من (ذلك) في الآية{ذلكَ هو الضّلالُ البعيد} كما أشار إليه أبو عليّ الفارسيّ. وزعم ابنُ الشّجريّ أنّه قول المبرّد، إذ قال: (وقال أبو العبّاس محمّد بن يزيد: (يدعو) في موضع الحال، والمعنى: ذلك هو الضّلال البعيد في حال دعائه إيّاه)[٦].

وتبعه الزّركشيّ[٧]. والّذي وقفت عليه غير هذا كما نقله العلماء[٨].

الثّامن: أنّ الاّمَ دخلتْ في غير موضعها، والتّق دير: يدعو من لضرّه أقرب من نفعه، وهو قول الكسائيّ والفرّاء [٩]، وذكره الطّبري[١٠]، وقال الزّجّاج: إنّه قول البصريّين والكوفيّين لكنّهم لم يشبعوا الشّرح، إذ قال: (قال البصريّون والكوفيّون: اللّام معناها التّأخير، المعنى: يدعو من لضَرّهِ أقربُ من نَفْعِهِ، ولم يُشْبِعُوا الشّرحَ، ولا قالوا من أين جاز أن تكونَ اللّام في غير موضعها. وشرح ذلك أنّ اللّام لليمين والتّوكيد فحقّها أن تكون في أوّل الكلام فقدّمت لتُجعلَ في حقّها، وإن كان أصلُها أن تكون في (لَضَرُّهُ) كما أنّ لام (إنّ) حقّها أن تكون في الابتداء، فلمّا لم يجز أن تَلِيَ (إنَّ) جُعِلَت في الخَبر في مثل قولك: إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا يجوزُ (إنَّ لَزَيْداً قائِمٌ)، فإذا أمكن أن يكون ذلك في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول: إنّ في ذلك لآية)[١١]. واعترض أبو عليّ الفارسيّ ما تأوّله الزّجّاج، وقال: (إنّه لم يَحْتَجْ إلى أن يتأوّل في الكلام هذا التّأويلَ الفاسدَ)[١٢]. وأيّده ابنُ جنّي، فقال: (وهذا عندنا على إجماع الكافّة عليه في ما حكاه أبو إسحاق غير جائز ولا مرضٍ، وقد أنكره أبو عليّ، وذهب في فساده إلى أنّ اللاّم على هذا التّقدير من صلة (مَن)، ومحلّه أن تتقدّم الصّلة أو شيء منها على الموصول)[١٣]. ونسب أبو البركات بن الأنباري هذا التّوجيه للكوفيّين[١]. وذكره ابن عطيّة[٢]، والأنباريّ[٣]، وذكره الباقوليّ، وخطّأه[٤]، وذكره أبو البقاء العكبريّ، واعترضه، إذ قال: (وهذا بعيد؛ لأنّ ما في صلة (الذي) لا يتقدّم عليها)[٥]، وتبعه أبو حيّان[٦]، والسّمين الحلبيّ[٧]، وذكره ابنُ الحاجب، واعترضه أيضاً، إذ قال: (وليس بجيّد أيضاً؛ لأنّ لام الابتداء لا تقدّم عن موضعها)[٨]. فاللّام في هذه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٥.

(٢) الإغفال٢/٤٣٧.

(٣) سرّ صناعة الإعراب١/٤٠١.

(٤) إعراب القرآن٢/٦٩١.

(٥) البحر المحيط٧/٤٩١.

(٦) أمالي ابن الشّجري٢/٤٤١.

(٧) البرهان في علوم القرآن٤/٣٣٦.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنّحاس٣/٨٩، والهداية إلى بلوغ النّهاية٧/٤٨٥٣، والجامع لأحكام القرآن١٢/١٩.

(٩) معاني القرآن٢/٢١٧.

(١٠) جامع البيان١٦/٤٧٦.

(١١) معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٥.

(١٢) الإغفال٢/٤٣٧.

(١٣) سرّ صناعة الإعراب١/٤٠١.

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن٢١٧٠.

(٢) المحرّر الوجيز٤/١٣٣.

(٣) الهداية٧/٤٨٥٣، ومشكل إعراب القرآن٢/٤٨٧.

(٤) إعراب القرآن٢/٦٩٠.

(٥) التّبيان٢/٩٣٤.

(٦) البحر المحيط٧/٤٩١.

(٧) الدّر المصون٨/٢٣٨.

(٨) الإيضاح في شرح المفصّل١/١٠١.

التّوجيهات الّتي ذكرتها هي لام الابتداء . والّذي أراه أنّ هذا القول هو الرّاجح وغيره مرجوحاً، وهو رأي أغلب النّحويّين من البصريّين والكوفيّين. والله تعالى أعلم.

التّوجيه الثّاني : أن تكون اللّام بمعنى (إلى)، ذكره السّمعاني (٤٨٩هـ) في تفسير، إذ قال : (ومنهم من قال : يَدْعُو لمن ضره، يعني: إلى الَّذي ضره أقرب من نفعه)[١]، ولم أقف عليه عند غيره، إلاّ أنّي وجدت الفرّاء قد ذكر قولاً يوحي بأنّ اللّام في هذه الآية تأتي بمعنى (إلى)، لكنّها ليست اللّام المفتوحة بل المكسورة، فقال: (ووجهٌ آخر لم يُقرأ به. وذلِك أن تكسر اللّام في (لِمن) وتريد: يدعو إلى من ضرّه أقرب من نفعه، فتكون اللّام بمنزلة (إلى)، كما قال: (الحمدُ لله الَّذي هدانا لهذا، وإلى هذا)، وأنت قائل في الكلام : دعوتُ إلى فلانٍ، ودعَوتُ لفلانٍ بمعنى واحد . ولولا كراهية خلاف الآثار والاجتماع لكان وجهًا جيّدًا من القراءة)[٢].

والحقيقة أنّ (إلى) يقرب معناها من معنى اللّام، وكذلك لفظها، كما في قوله تعالى:{وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا ...}[٣]، و(هدى)، يتعدى بـ(إلى)، والهداية في المعنى أوصلت المهديَّ إلى الصراط المستقيم، والوصلة موجودة في معنى (إلى) واللّام، وهي موجودة فيهما حيثما كانا، إلاّ أنّ (إلى) لانتهاء الغاية، واللّام عارية عنها [٤]. ولكن موضع اللام في الآية لا يحتمل هذا المعنى، كونها مفتوحة، والحديث عن اللّام المكسورة . ويؤيده قول النحاس :(ولو كانت اللّام مكسورة لكان المعنى : يدعو إلى مَن ضرّه أقرب من نفعه)[٥]، فهذا التّوجيه فيه إشكال حاصل من حيث المعنى. والله تعالى أعلم .

التّوجيه الثّالث : أنّها مؤذنة بمجيء القس م، واللّام بعدها في قوله تعالى :{لبئس المولى }، لام القسم، ذكره ابن عطيّة في تفسيره فقال: (واللّام مؤذنة بمجيء القسم والثّانية الّتي في (لبئس)، لام القسم)[٦].

وذكره الثّعالبي(٨٧٥هـ)[٧]. أو أنّها جواب لقسم محذوف، والتّقدير: يدعو والله لمن ضرّه أقرب من نفع ه، وهو أحد التّوجيهات الّتي ذكرها الزّجّاج، إذ قال : (وشرح ذلك أنّ اللّام لليمين والتّوكيد فحقّها أن تكون في أوّل الكلام فقدمت لتُجعلَ في حقّها، وإن كان أصلُها أن تكون في (لَضَرُّهُ)، كما أنّ لام (إنّ)، حقها أن تكون في الابتداء، فلما لم يجز أن تَليَ (إنَّ)، جُعِلَت في الخَبر في مثل قولك : إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا يجوزُ (إنَّ لَزَيْداً قائِمٌ)[١]. وذكره أبو الحسن القيروانيّ (٤٧٩هـ)، إذ قال: (إنّ في الكلام حذفاً، تقديره: يدعو والله لمن ضره أقرب من نفعه، فاللاّم على هذا جواب القسم المحذوف)[٢]. وزعم القرطبيّ، أنّه قول الفرّاء والكِسائيّ[٣]. وردّه أبو القاسم الكرمانيّ(٥٠٥هـ)، وقال عنه إنّه بعيد[٤].

التّوجيه الرّابع : أن تكون زائدة، والتّقدير : يدعو مَن ضرّه أقرب من نفعه، فـ (مَن) اسم موصول منصوب بـ (يدعو)، ويؤيّد هذا التّوجيه قراءة عبد الله بن مسعود بغير لام مع (مَن)[٥]، وهو ضعيفٌ لأنّ هذا الموضع ليس مِن مواضع زيادة اللّام [٦]. لذا اعترضه ابن هشام وجعله من الشّذوذ فلا يجوز تخريج كلام الله تعالى على الشّاذ، إذ قال : (وهذا مردود لأنّ زيادة هذه اللّام في غاية الشّذوذ فلا يليق تخريج التّنزيل عليه)[٧].

---

(١) تفسير القرآن للسمعاني٣/٤٢٦.

(٢) معاني القرآن٢/٢١٧.

(٣) سورة الأعراف:من الآية: ٤٣.

(٤) ينظر: رصف المباني:٢٢٢.

(٥) إعراب القرآن٣/٦٣.

(٦) ينظر: المحرّر الوجيز٤/١٣٤.

(٧) الجواهر الحسان في تفسير القرآن٤/١١١.

(١) معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٥.

(٢) النّكت في القرآن الكريم:٣٣٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن١٢/١٩.

(٤) غرائب التّفسير٢/٧٥٣.

(٥) معاني القرآن للفرّاء٢/٢١٧.

(٦) ينظر: رصف المباني:٢٤٤.

(٧) مغني اللّبيب١/٣٠٨.

التّوجيه الخامس : أن تكون بمعنى (أنْ)، ذكره المظهري (١٢٢٥هـ) في تفسيره [١]، ولعلّ هذا الرأي قد أُخذَ من قول الفرّاء الّذي يوحي بأنّ اللّام تأتي بمعنى (أن)، إذ قال: (وقوله: {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ...}[٢]، وقال في موضع آخر {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ}[٣]، والعرب تجعل اللّام الّتي على معنى (كي) في موضع (أن)، في: أردت وأمرت)[٤]. وليس موضع الآية شبيه بما مرّ . والله تعالى أعلم . والّذي أراه -بعد ذكر تفصيل المسألة- أنّ توجيه اللّام في هذه الآية على الزّيادة ضعيف وشاذّ؛ فلا يليق تخريج التّنزيل عليه، وشبيه به قولهم من أنّ اللّام بمعنى (أن)، أو بمعنى (إلى)، وأمّا غيرها من التّوجيهات فقد تكون راجحة أو مرجوحة على خلاف بين النّحويين والمفسّرين. والله تعالى أعلم.

نتائج البحث والدِّراسة:

الحمد لله مستحقّ الحمد والثّناء، والصّلاة والسّلام على النّبيّ محمّد- صلّى اللهُ عليه وسلّمَ- المبعوثِ رحمةً لأهل الأرض والسّماء،وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعدُ، فقد قرب انتهاء بحثي ودراستي في موضوع لا نهاية له، لكن أرجو اللهَ تعالى أنّي قد وفّقتُ فيه وفي دراسته، فاللهُ حسبي ونعم الوكيل. وبعد البحث والدِّراسة توصّلتُ إلى مجم وعةٍ من النتائج الّتي أحسبها جديرة بالذّكر وهي:

١ - توصّل الباحث إلى أنّ كلام الله تعالى لا بدّ من حمله على أعلى مراتب السّماع، من حيث التّوجيهات النّحوية والدّلالات الإعرابيّة.

٢ - يعدّ البحث دفاعاً عن كتاب الله؛ لذا لا بدّ من حمل شواهده على أعلى مراتب الصحّة وا لفصاحة، وإبعاد ما كان قليلاً أو ضعيفاً أو شاذّاً أو نادراً، أو ضرورة.

٣ - بيّن الباحث مراتب المسموع الّذي يعدّ أصلاً من أصول النّحو العربي، فالغالب أكثر الأشياء والكثير دونه والقليل دون الكثير والنّادر أقلّ من القليل.

٤ - ذكر الشّيخ خالد الأزهريّ أنّ توجيه (جميعاً) في كتاب الله تعالى على التّوكيد، هو قول ابن عقيل، وقد أثبت الباحث خلاف ذلك.

٥ - المشهور أنّ(مَن) في قوله تعالى{ولله على النّاس حِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سبيلاً }،هي بدل بعض من كلّ، وقد أثبت الباحث، قولاً آخر في كون (مَنْ) بدل كلّ من كلّ.

٦ - ذكر فخر الدّين الرّازي قولاً نسبه لابن الأنباري في كون (مَن) في الآية السّابقة في موضع رفعٍ على معنى التَّرجمَةِ للنَّاسِ، كأَنَّهُ قيل: مَنِ النَّاسُ الَّذِينَ عليهم لِلَّهِ حَجُّ البَيتِ؟ فقِيل : هم مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً، وبيّن الباحث خلاف ذلك.

٧ - بيّن الباحث خطورة توجيه (مَن) في قوله تعالى :{يأيّها النّبيّ حسبك اللهُ ومَن اتّبعك من المؤمنين }على أنّها في موضع رفع عطفاً على لفظ الجلالة لما له من أثر على العقيدة الصّحيحة.

٨ - بيّن الباحث قوّة التّرابط بين المعنى والإعراب؛ لذا لم يُقبل توجيه(مَنْ) في آية الحجّ على أنّها فاعل بـالمصدر، ولا توجيه(حيث) على الظّرفيّة، في قوله تعالى :{الله أعلم حيث يجعل رسالته }، ولا توجيه(مَنْ) على أنّها في موضع رفع عطفاً على لفظ الجلالة، في قوله تعالى:{يأيّها النّبيّ حسبك اللهُ ومَنِ اتبعك مِن المؤمنيين}.

٩ - وقف الباحث على مسألة الجرّ على الجوار، وبيّن موقف العلماء منها من حيث ثبوته في كتاب الله تعالى وعدم ثبوته، أو ثبوته في الشّعر خاصّة دون النّثر، وقد اعتمد الباحث رأي ابن جنّي في هذه المسألة.

١٠ - ذكر قسم من العلماء أنّ سيبويه صرّح بجواز العطف على عاملي معمولين، ووجّه لفظة (اختلافِ) في قوله تعالى{ واختلافِ اللّيلِ والنّهارِ وما بَثّ فيها من دابّة ...} على العطف على عاملي معمولين، والحقيقة الّتي توصّل إليها الباحث أنّ سيبويه لم يصرّح بها بل ذكرها في أثناء حديثه عن قولهم : ((ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة))، والّذي نسبه لسيبويه هو الزّمخشري في كتابه الكشّاف.

---

(١) تفسير المظهري٦/٢٥٩.

(٢) سورة النّساء من الآية: ٢٦.

(٣) سورة النّساء من الآية: ٢٧.

(٤) معاني القرآن الفرّاء١/٢٦١.

١١ - بيّن البحثُ ما قيل في مسالة تَكرار البدل (البدل الثّاني)، هل يصحُّ أو لا يصحُّ؟ في قوله تعالى :{إذْ هُمَا في الغَارِ إذْ يقولُ لصاحبهِ لا تَحْزَنْ إنّ اللهَ مَعَنَا}، واختار الباحث القول الّذي يقول: إنّه لا يصحّ.

١٢ - بيّن الباحث أنّ قول مكّي القيسي في توجيه (كَمْ) في قوله تعالى :{ أولم يهدِ لهم كم أهلكنا ...} على أنّها في موضع نصب هو قول البصريّن فقط فيه نظر،إذ هو قول الكوفييّن كذلك.

١٣ - وقف الباحث على أقوال نسبت لأبي العبّاس المبرّد، وبيّن خلافها في أثناء بيان توجيه اللّام في قوله تعالى:{يدعو لَمَن ضرّه أقربُ من نفعه...}، وبين اللّبس فيما نقل عنه.

١٤ - ذكر أبو البركات بن الأنباري أنّ توجيه اللّام في الآية السّابقة على أنّها في غير موضعها هو قول الكوفييّن فقط، وقد بيّن الباحث أنّ هذا القول هو قول البصريّن والكوفييّن.

١٥ - ذكر أبو حيّان أنّ توجيه (ذلك) في قوله تعالى :{ ذلك هو الضّلال البعيد}، على أنّها بمعنى (الّذي)، هو قول الكوفييّن فقط، وقد بيّن الباحث أنّ قسماً من البصريّن قال به.

١٦ - وقف الباحث على التّوجيهات الّتي حُمِلَتْ على الزّيادة في كتاب الله تعالى، وعدّها الباحث توجيهاتٍ ضعيفةً أو قليلةً أو شاذّةً، ووجّهتِ الشّواهد ا لقرآنيّة على القويّ والصّحيح، كما بيَّنتُه في أثناء حديثي عن توجيه (مَن) في قوله تعالى :{ولله على النّاس حِجُّ البيتِ مَن استطاع إليه سبيلاً }، وتوجيه(مِنْ) في قوله تعالى :{ ما ننسخْ من آيةٍ } وغيرهما.

١٧ - وقف الباحث على مجموعة من المصطلحات النّحويّة، منها تسمي ة لام الابتداء باللّام المنقولة، وتسمية بدل الإضراب ببدل البداءة وبالبدل المعنويّ.

١٨ - بيّن الباحث اللّبسَ الحاصل في استشهاد النّحاة بقول ساعدة بن جؤيّة الهذليّ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

منهم من استشهد به دليلاً على أنّ (الطّريق) منصوب على الظّرفية، ومنهم من استشهد به دليلاً على أنّ (الطّريق) منصوب على نزع الخافض، ومنهم من ذكر أنّ سيبويه استشهد به على نزع الخافض والّذي وقفت عليه أنّ سيبويه استشهد به على الظرفيّة، كما فعل الخليل بن أحمد الفراه يدي.

ثبت المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزَّبيديّ (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.

-ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٩م.

- الأُصول في النّحو ، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨٧م .

- إعراب القراءات السّبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين،، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق : زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٧م .

- الأعلام ، خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي الزّركلي(١٣٩٦هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت ، ٢٠٠٢م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السِّيوطي (ت ٩١١هـ) ، تصحيح : عبد الرحمن اليماني وآخرين ، (د . ت) .

- أمالي ابن الشّجريّ، أبو السعادات ضياء الدّين المعروف بابن الشّجري (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: د. محمود محمّد الطّناحي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محّمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ،تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، ط ١ ، المكتبة التّجارية الكبرى، مصر ، ١٩٦١م .

- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي) ، أبو سعيد، ناصر الدّين عبد الله بن عمر الشّيرازي (ت ٦٨٥هـ) المكتبة الإسلامية ، (د . ت) .
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ(ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ، دار النّدوة الجديدة، ١٩٨٠م .
- إيجاز البيان عن معاني القـ رآن، أبو القاسم، نجم الدّين محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري (ت ٥٥٠هـ) تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٤١٥ هـ.
- الإيضاح في شرح المفصّل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النّحوي(ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م .
- بحر العلوم ، أبو اللّيث، نصر بن محمّد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٧٣هـ)، تحقيق : د.محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.(د.ت)
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م .
- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، أبو طاهر، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) تحقيق: محمّد علي النّجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة - لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٩٦ م
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : د . عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السّقا ، دار الكتاب العربي القاهرة، ١٩٦٩م.
- التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمّد البجّاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م .
- التّحرير والتّنوير (تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمّد الطّاهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور التّونسي(ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.
- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمّد، جمال الدّين، عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تحقيق: د. عبّاس مصطفى الصّالحيّ، بيروت، ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، للطّباعة والنّشر، ١٩٦٧ م .
- التّسهيل لعلوم التّنزيل أبو القاسم، محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت
١٤١٦ هـ.
-التّعريفات ،أبو الحسن علي بن محمّد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: د . أحمد مطلوب ، مطبعة دار الشّؤون الثّقافيّة : ١٤٠٦ هـ.١٩٨٦م .
- تفسير القرآن الكريم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ البصري (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمّد سلاّمة، ط٢، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، ١٩٩٩م.
- تفسير القرآن، أبو المظفّر، منصور بن محمّد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزيّ السّمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط١ دار الوطن، الرّياض – السعودية، ١٩٩٧م.
- التّفسير المظهري ، المظهري، محمّد ثناء الله ،(ت١٢٢٥هـ)، تحقيق: غلام نبي التّونسي، المكتبة الرّشديّة، باكستان، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن، أبو الحسن الشّريف، الرّضي، محمّد بن أبي أحمد الحسين بن موسى (٤٠٦هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبُ الدِّين محمّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: علي محمّد فاخر وآخرون، ط١، دار السّلام، القاهرة، ٢٠٠٧م.

-توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك ، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ ه) ، تحقيق: عبد الرّحمن علي بن سليمان ، ط ٣ ، مكتبة الكلّيات الأزهريّة ، القاهرة ، ،(د . ت) .
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبي ،(ت٦٧١ه) دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، ١٩٦٥ م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ(ت ٣١٠ه) ، دار الحديث، القاهرة ، ١٩٨٧ م .
- الجمل في النّحو، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البص ريّ (ت١٧٠ه)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥ه)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- الجنى الدّاني في حروف المعاني ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن ع بد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ه)، تحقيق: د . طه محسن ، مؤسّسة الكتب للطّباعة والنّشر ، جامعة الموصل، ١٩٧٦ م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف الثّعالبي (ت ٨٧٥ه)، تحقيق: الشّيخ محمّد علي معوض والشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ١٤١٨ ه.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م .
- حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي، الْمسمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الرّاضي عَلَى تفسير البَيضَاوي، شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩ ه)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- حاشية الصبّان على شرح الأُشموني على ألفيّة ابن مالك ، أبو العرفان محمّد ابن علي(ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصّفا . القاهرة، ٢٠٠٢ م .
- حجّة القراءات، أبو زُرْعَة عبد الرّحمن بن محمّد بن زَنْجَلَة (المتوفّى حوالي٤٠٣ ه)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٢م.
- الحجّة للقرّاء السّبعة،، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ال فارسيّ (ت٣٧٧ه)،تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتّراث دمشق، بيروت، ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ ه)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ه) تحقيق : محمّد علي النّجار، ط ٣، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العبّاس، شهاب الدّين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ه) تحقيق: د. أحمد محمّد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق،١٩٩٤م.
- ديوان أبي داود ، مطبوع ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي ، للمستشرق غوستاف غرنبام ، ترجمة : د . إحسان عبّاس وآخرين ، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.
- ديوان الأقيشر الإيادي، أبو معرض المغيرة بن عبد الله بن معرض (نحو ٨٠ه)، تحقيق: خليل الدّويهي،ط ١، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٩١م.
- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة : ١٩٦٥ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النّور المالقيّ،(٧٠٢ه)، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٤ه.
- زاد المسير في علم التّفسير، أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن علي بن محمّد الجوزيّ(ت ٥٩٧ه)، تحقيق: عبد الرّزاق المهديّ، ط١، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٢٢ ه.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن سعد شمس الدّين ابن قيّم الجوزيّ ة(ت ٧٥١ه)، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلاميّة، الكويت، ط٢٧، ١٩٩٤م.

- السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، شمس الدّين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي(ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، ١٢٨٥ هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ) تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيّة، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت).
- الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، د. خديجة عبد الرزّاق الحديثي، جامعة الكويت، ١٩٧٣م.
- شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدّين علي بن محمّد بن عيسى الأُشْمُوني الشّافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله بن عقيل(٧٦٩هـ)، ط١٤، مصر، ١٩٦٤م.
- شرح التّسهيل ، أبوعبد الله ابن مالك محمّد جمال الدّين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: د . عبد الرّحمن السّيّد ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، (د . ت) .
- شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزّجّاجيّ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي بن عُصْفُور الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق:د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢م.
- شرح الرّضي على الكافية، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، أبو محمّد، جمال الدّين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدّقر، ط١، سوريا،١٩٩٨م.
- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، شمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن محمّد الجَوجَريّ (ت ٨٨٩هـ) تحقيق: نوّاف بن جزاء الحارثي، ط١، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، السّعودية، ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)،مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- شرح قصيدة بانت سعاد، ابن هشام الأنصاريّ، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٥هـ.
- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشّافية، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي،، ط ١، دار المأمون، ١٩٨٢م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق:موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب ، النّجف، ١٩٨٠م.
- شرح المفصّل، أبو البقاء موفّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ) تحقيق : إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت،٢٠٠١م.
- الصِّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- علل النّحو، أبو الحسن، محمّد بن عبد الله بن العباس، ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدّرويش، ط١، مكتبة الرّشد الرّياض، السّعوديّة، ١٩٩٩م.
- غرائب التّفسير وعجائب التّأويل، أبو القاسم محمود بن حمز ة بن نصر، برهان الدّين الكرماني، ويعرف بتاج القرّاء (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة - جدّة، مؤسّسة علوم القرآن، بيروت، (د.ت).
- غريب القرآن،، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق: سعيد اللّحّام، دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.
- فتح القدير الجامع بين فنّي الرِّواية والدِّراية من علم التّفسير، محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الله الشّوكاني (١٢٥٠هـ)، ط١،دار الفكر، بيروت ١٤١٤ هـ.
- الفروق اللّغويّة، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفّى: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، (د.ت).

- الفوز الكبير في أصول التفسير، أحمد بن عبد الرّحيم المعروف بـ (وليّ الله الدّهلوي)، (ت ١١٧٦هـ)، عَرَّبَه من الفارسيّة: سلمان الحسيني النَّدوي، ط٢، دار الصّحوة، القاهرة، ١٩٨٦ م
- الكتاب، سيبويه أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت ١٨٠هـ)
تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط٣، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، ط٤، تحقيق: د. محيي الدِّين رمضان،مؤسّسة الرّسالة،بيروت، لبنان ١٩٨٧م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبيّ (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمّد بن عاشور، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢ م.
- كتاب الكلّيّات، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق : عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، ط١، دار الفكر، دمشق
١٩٩٥م.
- اللّباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمّد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدّين محمّد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاريّ الإفريقىّ (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري(ت ٤٦٥هـ)
تحقيق: إبراهيم البسيوني، ط٣، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٩٩٤م.
- اللَّمْحة في شرح المُلْحة، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن حسن بن سيباع بن أبي بكر، المعروف بابن الصّائغ(ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي، السّعودية، ٢٠٠٤م.
- لمع الأدلّة في أصول النّحو، أبو البركات، عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- اللّمع في العربيّة، ابن جنّي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت،(دت).
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم الميدانيّ النّيسابوري (ت ٥١٨هـ)
تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد،ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- المُجيد في إعراب القرآن المَجيد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم السّفاقسي (ت٧٤٢ هـ)، تحقيق : موسى محمّد زينين ، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥ م .
- المحُتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جنّي، تحقيق : محمّد عبد القادر عطا، طد، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، القاضي محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ (ت٥٤٦هـ) تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ م .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) عني بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤م .
- مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدّين النّسفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط ١، دار الكلم الطيّب، بيروت، ١٩٩٨م.
- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط ١، دار الكتب العلميّة، دمشق،١٩٧٢م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د.محمّد كامل بركات، ط٢، مكتبة الملك فهد، السّعوديّة، ٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمّد مكّي بن أبي طالب حَمّوش بن محمّد بن مختار القيسي، (المتوفى:٤٣٧هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضّامن، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- معالم التّنزيل في تفسير القرآن، أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفرّاء البغوي الشّافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرّزاق المهدي، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرّماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط٣، دار الشّروق، جدّة، السّعودية،١٩٨٤م.
- معانى القرآن، أبو الحسن المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي، ومحمّد علي النّجار، وعبد الفتّاح إسماعيل الشّلبي، ط١، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مصر، ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل، الزّجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وآخرون، دار الدعوة، ١٩٨٠م.
-العين، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)
تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د.ت).
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق : د. مازن المبارك، و محمّد علي حمد الله،ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب (التّفسير الكبير)، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين، فخر الدّين الرّازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط٣،١٤٢٠ هـ.
- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزّمخشري،، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت،١٩٩٣م.
- مقاييس اللّغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريّا(٣٩٥هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- المقتضب، أبو العباس، محمّد بن يزيد، المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، ط ٣، مطابع الأهرام التّجارية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المقرّب، علي بن مؤمن بن محمّد بن عُصفور، تحقيق : أحمد عبد السّتاّر الجواريّ، وعبد الله الجبوري، ط ١، بغداد ، ١٩٧٢م.
- المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الدّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدّين عبد الرّحمن رمضان، ط١، دار عمار،٢٠٠١ م.
- المنصف لابن جنّي، (شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني)، أبو الفتح بن جنّي، دار إحياء التّراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.
- منهاج السنّة النّبويّة في نقض كلام الشّيعة القدرية، أبو العبّاس، تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد رشاد سالم، ط ١، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٦ م.
- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السّهيليّ (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢ م.
- النّكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، أبو الحسن علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطّويل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٧ م.
- النّكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد بن حبيب البصري البغدادي، الماوردي (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: السّيد ابن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،(د.ت).

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمّد بن علي الواحدي، النّيسابوري، الشّافعي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط١، دار القلم ، الدّار الشّامية، دمشق، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- الهداية إلى بلوغ النّهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمّد مكّي القيسيّ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعيّة كلّية الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، جامعة الشّارقة، ط١، ٢٠٠٨ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).